



2 ch 4 - her

1

150

U. Kuphaphasi

12 M K

No.

231/1-2

هذا الكتاب مناسب للحج نقلاً من المصنف

1769

آخره لأنه رابع العبادات الجامع بين العبادة
المالية والبدنية هو لغة القصد وشرعا زيادة
مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص
وسبباني تفصيلها انشاء الله تعالى فرض مرة
لأن قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا لما نزل قال النبي صلى الله عليه وسلم
أيها الناس حجوا فقالوا انبج في كل عام او مرة واحدة
فقال لا بل مرة واحدة ولأن سبب وجوبه البيت
كما تقرر في الأصول ولا تعدد له بالفور عند
ابن يوسف وفي العمر عند محمد وقت الحج في اصطلاح
الأصوليين يستمي مشكلا لأن فيه جهة المعيارية
والظرفية من قال بالفور لا يقول بأن من آخره
يكون فعله قضاء ومن قال بالتراخي لا يقول
بأن من آخره عن العام الأول لا يأنم أصلا كما اذا

آخره الصلاة عن الوقت الأول بل جهة المعيارية
وأحجة عند القائل بالفور حتى أن آخره بفسق ويرد شهادة
لكن اذا حج بالآخره كان اداء لاقضاء وجهة الظرفية
راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداه بعد العام الأول
لا يأنم بالتأخير لكن لو مات ولم يحج اثم عنده ايضا
على حر متعلق بقوله فرض مسلم مكلف صحيح بصيرة
زاد واحلة فضلا اعز ايداعا لا بد منه كالسكنى
والخادم واثاث البيت والسياب ونحو ذلك وعن
نفقة عياله الى عودة مع امن الطريق لأن الاستطاعة
لا تثبت دونة ومحرم او زوج لامرأة في مسيرة لغير
المحرم من لا يحل له نكاحها على التأييد بقراية
او رضاع او مصاهرة فالواحد صبي قبل بلوغه او عبد
فعتق فمضى لم يسقط فرضهما لأن احرامهما انعقد
لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض وتجديد الصبي
بالبالغ احرامه للفرض قبل وقوفه مسقط للواجب عليه

لا العتق فان تجديده غير مسقط له لان احرام
الصبي لم يكن لازما لعدم الاهلية واحرام
العبد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره
وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف
الزيارة فاذا فات واحد منها بطل الحج ووجب القضاء
في العم القابل والاول شرط كالتحريم في الصلوة والبيان
دكان وعند الشافعي الاول ايضا ركن وثمرة للخراف
تظهر فيما اذا احرم قبل اشهر الحج جاز وعندنا لا عنده
وواجبه الوقوف بمزدلة ويسمي جمعا ايضا سمي بهما لان
آدم عليه الصلوة والسلام اجتمع فيها مع حوى و
ازدلف اليها اي دنا والسعي ورمي للحمار وطواف
الصدر والافاق والخلق واذا ترك شيئا منها جاز
حجته وعليه الدم وعيها سنن واداب وسبجي
تقرر الكل في مواضعها ان شاء الله تعالى واشهره
شوال وذو القعدة بفتح القاف وكسرها وعشر
ذو الحجة فكهه يعني اذا كان هذه اشهره كره

الاحرام له اي للحج قبلها والعمره سنة وهي
طواف وسعي وجازت في كل السنة وكرهت يوم
عرفة واربعة بعده لكونها من اوقات الحج وتوابعه
مواقيت الاحرام اي مواضع التي لا يتجاوزها الانسان
الا حرمات ذوالخليفة للمدني وذات عرق للعراقي
وحجفة للشامي وقرن في المغرب يسكون الراء وفي
الصباح بفتحها المنجدي ويسلم للبحني لاهلها اي لاهل
هذه المواضع ومن مر بها اي من اهل خارجها وجاز تقديم
اي الاحرام عليها اي المواقيت لانا خبره عنها لقاصد
متعلق بقوله جاز الى اخره دخول مكة ولو لم حاجة
اي للحج او العمرة او الحاجة اخرى قيد تعصيد الدخول
لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم قال في النهاية اعلم
ان البيت لما كان معظما منرفا جعل له حصن وهو مكة
وحجوه هو الحرام والحرام حرم وهو المواقيت حتى لا
يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوز الآبا للاحرام الا

الآن يكون القاصد من داخل الميقات فله اى
اذا كان من داخل الميقات وخارج مكة فالميقات
له الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم ومن عكة الحج
الحرم والعرة للحل لان الحج في العرفات وهو في
الحل فاحرامه من الحرم والعرة في الحرم فاحرامها
عن الحل للحصل له نوع سفر من اراد احرامه اى كونه
محرم ما توفى وعسل احت وليس ازارا ورد اطاهرين
وتطيب وصل شفعاء وقال المفرد حج اللهم انى اريد
الحج فيسره لى وتقبله منى ثم لى يوى بها الحج وهى اى
القلبية ان يقول لبيك ورد بلفظ التلبية والمراد
تكثير الاجابة مرة بعد اخرى ومعناه انا اقيم في طاعتك
اقامة بعد اقامة من البت بالمكالمات لى به اذا قام به لزمه
ولم يفارقه اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد
والنعمه لك والملك لك لا شريك لك ولا ينقص منها
وان زاد جاز وعن عمر رضى الله تعالى عنه انه كان يقول لبيك
ذو النعماء والفصل الحز لبيك مرغوبا ومرجوبا اليك
واذا لى ناويا للحج والعرة او قل بدنة نقل التقليد

41
ان يربط قلادة على عنق البدنة فيصير به محرما
كما في التلبية او بدنة نذرا وخرا صيدا ونحوه
كالدماء الواجبة بسبب الجناية في السنة الماضية
وتوجه معها اى البدنة يريد الحج حال غرضه
توجه او بعثها ثم توجه ولحقها او بعثها لمتعة وتوجه
بنية الاحرام وان لم يلحقها فقد احرم خرا لقوله
واذا لى ناويا الى الحرم اصل ذلك ان الشروع في الحج لا
يحصل بحج النية لانها انما يصح اذا صادفت فعلا
واذا صادفت التلبية صححت وصار محرما واذا صادفت
التقليد مع التوجه صار شارعا لانفضال النية يفعل
هو من حصايص الاحرام لان التقليد مع السوق من افعال
الحج قد اورد صاحب الوقاية قوله او قل بدنة
نقل الى اخره في اخر الباب وليس ذلك موضعه المناسب
كما لا يخفى ولو اشعرها اى شق سنامها ليعلم
انها هدى او جللها اى لى الحبل على ظهرها او

او بغیر غیر متعده ولم یلحقها اذ قلدها لا يكون
حرما وبعده ای بعد الاحرام بتغی الرفث وهو الجماع
قال الله تعالى احل لكم ليله الصیام الرفث الى نسائکم
وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعیه فحش كالجماح
والفسوق یعنی المناهی وهی الحرام مطلقا لكن الحرمه
فی الاحرام اشد كلبس الحریره في الصلوة والنظر
بقراءة القرآن والجدال وهو المراد الخصماء مع
الرفقاء والخدم والمكارین وقتل صید البر لا البهائم
لقولنا وحره علیکم صید البر ما دامتم حرما
والاشارة اليه والدلالة علیه الامتداده تقضي
للحضور والدلالة الغيبة والتطیب وقلم الطفر
وسر الوجه والرأس وغسل رأسه ولحيته با
لحظمی فبذبه لانه رايحه طيبة عند ابی
حنيفة وضار طيبا وعندها يقتل الهوام
فيجنبه وشمه الخراف تظهر في وجوب الدم فغده

تجمل الدم لانه طيب وعندهما الصدة ويتفقهما ای
الحيه وحلق رأسه وغردينه ولبس قميص وسراويل
وقباء وعمامة وخفين الا ان لا يجد نعلین فيقطع
عنفل من الكعب ونوبا صنع بحاله طيب لا بعد راله
لا ای لا يتقى الاستحمام والاستطلاق لبسیت وفحل بفتح
اليهم الاولى وكسر الثانية وبالعكس اليهودج الكبير
وشدهميان في وسطه یعنی انه مع كونه مخيطا لا بأس
بشده على حقوه واكثر التلبس برفع الصوت متى
صلى او على شرف او هبط او ادى او لوى راكبا او سحرا اذا
دخل مكة بداء بالمسجد حين رأى البيت كبر وهل
ثم استقبل الحجر مبكرا مهللا رافعا يديه كالصلوة واستلم
ايتناول بيديه او بقبلة او مسح بالكتف ان قدر بلا اداء
اي بلا اداء مسلم بن احمد والايتم ما في يده فيقبله
وان عجز عنهما اي عن الاستلام والامساك استقبله مكبرا
مهللا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم

فقط القدم مضطربا اى جاعلا راده تحت ابطه اليمنى
ملقيا طرفه على كتفة اليسرى وراء الحظيم وهو قطعة
جداد في طرف المنه اى من الحظيم بمعنى الكسر سمي به لانه حطيم من البيت
فانه كان في الاول من البيت واذ كان كذلك يطاف وراءه حتى
لودخل الفرجة التي بينه وبين البيت احتياطا لئلا يركب اذا اقتبل
المصلح الحظيم وحده لم يخرج لان فرضيته التوجه ثبت بنقل الكتاب
فلا يتبادى بما ثبت بخبر واحد احتياطا اخذا عن عيسى
بما يلي الباب اى يمين الطائف والطائف المستقبل للحجر يكونه
يمينه الى جانب الباب فيبدأ من الحجر ذاهبا الى هذا الجانب وما
بين الحجر الى الباب هو الملتزم بسبعة اشواط اى سبع مرة متعلق
بقوله طواف رمل في الثلثة الاولى فقط من الحجر الى الحجر الرمل
ان يترقى في مشيه الكتفين كما المبادر يتخير بين الضعين
وذلك مع الاصطباع وكما سبب اظهار الجلاء للمشركين حين قالوا
اضعفهم حتى يشرب ثم بقى الحكم بعد زوال السبب في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وعين في الباقي على هيئته

وكلا امر به اى الحجر فعل ما ذكر من الاستلام ونذبت استلام
الركن اليماني وعن محمد انه سنة ولا يستلم غيرها واختم
الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاء يحجب بعد كل اسبوع
عند المقام او غيره من المسجد وهو اى طواف القدم
ويستعي طواف التحية ايضا سنة للافاقي ثم عاد واستلم
الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل
وصلى عليه سلم ورفع يديه ودعا ما شاء ثم مشى نحو
المروة ساعيا بين الميادين الاخضرين وصعد فيها
اى المروة وفعل ما فعله على الصفا الى المروة ويفعل
هكذا سباعيا يدا بالصفاء ويختم بالمروة يعني ان السعي
من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط
آخر فيكون بداية السعي من الصفا وحتمة هو السابع
على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من
من الصفاء الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد
فكون الختم على الصفا ثم سكن بمكة محرما وطاف
بالبيت نفلا ما شاء وخطب الامام السابع ذي الحجة

بعد الزوال وصلوة الظهر اعلم ان في الحج ثلاث خطب
احدها قبل يوم التروية بيوم وهي هذه يعلم فيها المناسك
او الخروج الامني والصلوة بعرفت والافاضة فاذا صلى
بمكة الفجر ثامن الشهر وهو غداة التروية سمي بذلك لانهم
يرون الابل في هذا اليوم خرج الامني ومكث بها الى فجر غرة
ثم راح الى عرفات وكلها موقوف الا بطن غزوة لما ورد
في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام خطبتين هذه
هي الخطبة الثانية كالجمعة يعني يجلس بينهما يعلم فيها
الوقوف بعرفات والمزدلفة ورمى الجمار والنحر والحلق
وطواف الزيارة فصلى باذان واقام بين الظهر و
العصر وقت الظهر بشرط الاعم والاحرام للحج اي الاحرام
المخصوص بالحج ذكره الزيلعي فلو صلى الظهر منفردا
او جماعة بهذا التعريض احسن عن تغير الوقاية كما
لا يخفى على اهل الدراية ثم احرمد لا يجمع اي لا يجوز ان يجمع
بين الظهر والعصر وقت بل لا يجوز الا في العصر وقت
ثم ذهب الى الموقف يغسل سن ووقف الامم على فاقته

بقرب جبل الرحمة مستقبلا ودعا لجهده وعلم المنا
ووقف الناس خلفه بقربه مستقبليين سامعين قوله
فبعد المغرب الى مزدلفة وكلها موقوف الا وادي
محسر ونزل عند جبل قرح وصلى العشاء بين باذان و
اقامة ههنا جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء
فاعاد مغربا اداه في الطريق او عرفات مالم يطلع
الفجر فانه صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند ابي حنيفة
ومحمد فيجب الا عادة مالم يطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز
لا دراك فضيلة الجمع وذا الى طلوع الفجر فاذا فات مكان
الجمع سقط القضاء لانه ان وجب فاما ان يجب قضا فضيلة
الجمع فذا حال اذ لا مثله فاما ان يجب قضاء نفس الصلوة فقد اداها
في وقت فلا وجه للقضاء وصلى الفجر تغلب هو الظلمة في آخر الليل
ثم وقف وكبر وهلا ولي وصلى ودعا هذا الوقت بمزدلفة واجب
حتى يجب تركه بلا عذر دم واذا اسفر الى منى ورمى جمرة العقبة
من بطن الوادي سبعا اى سبع طرف الابرار على طرف السبابة في الرقي

وكبر بكل فيقول بسم الله والله أكبر رغما للشياطين وخبره
اللهم اجعل حجى مبرورا وسعى مشكورا وذنبى مغفورا و
فصله تلبسها ولها ثم قصر ذبح ان شأنا وانما قاله لان الدم
الذي ياتي به المفرد تطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه
افضل وحلله غير النساء وخطب الامام كحافى السابغ هذه هي
الحظبة الثالثة يعلم فيها السفر وهو خروج الحاج من منى
وطواف الصدف ثم طواف للزيارة قدم انه فرض يوما من ايام
الحج سبعة اى سبعة اشواط بلا رمل وسعى ان فصلا اى الرمل
والسعى قبلوا لا فيه عافان اخره اى طواف الزيارة عنهما اى
ايام الحج وجب دم وسنين في باب الحجايات انشا الله تعالى واول
اى وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اى الطواف
فيه اى يوم النحر افضل و به اى بالطواف حل النساء ثم اتى منى
وروى الحجار الثلاث بعد زوال الثاني الفريداء بما يلي مسجد الحنيفة
ثم ما يليه ثم بالعقبة سبعا سبعا وكبر بكل اى بكل حصاة رماها
ووقف اى وقف فحمد الله تعالى واشتفى عليه وهلل وكبر وصلى

على النبي

على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد رمى بعده رمى فقط اى بعد
الرمي الاول والثالث لا الثالث ولا بعد يوم النحر ود على الحاجة رافعا
يديه ثم غذا كذلك وبعد ذلك ان مكث وهو اى المكث
احتب وان رمى قبل الزوال فيمداى العذ جازوله النفسى
الخروج الى منى قبل فجره اى اليوم الرابع لا بعده فانه ان
وقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمى البهار وجاز الرمي
راكبا وفي الاوليين اى ما يلي مسجد الحنيفة ثم ما يلي شيئا
افضل لا العقبة بل لم عطف على الاولين وكره ان لا يسبغ عني
ليا الى الرمي لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبات بها وعمر رضى الله عنه
كما يود بترك المقام بها وكره ايضا تقديم ثقله اى متاعه
وحواجه الى مكة واقامته بمنى الرمي لانه يوجب شغل قلبه
واذا رجع الى مكة نزل بالمحصب اسم موضع يقال له لا يطلع نزل به
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم طاف للصدرو وهو واجب
الا على اهل مكة سبعة اى سبعة اشواط بلا رمل وسعى ثم شرب
من زمزم وقيل العقبة اى عقبة الكعبة ووضع صدره

ووجه على الملتزم وهو ما بين الحجر والباب وتشت أي تمسك
 بالشار الكعبة ساعة ودعا مجتهدا أو بكى على فراق الكعبة و
 رجع فقهري حتى تخرج من المسجد جاز ترك طواف القدوم
 للمواقف بعرفات قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه لأنه سنة
 من وقف بها أي بعرفات سلمه من زوال عرفته الصبح يوم النحر
 واجتاز بالنوم أو الانعقاد أو جهل أنها أي تلك الأرض عرفات
 صح وقوفه لأن ما هو الركن قد ومجد وهو الوقوف كذا أي
 صح أيضا لو اهل رفيعه عنه بالبحر لكانه لما عاد قد هم عقد الرفقة
 فقد استعاب كل منهم فيما يعجز عن مباشرة نفسه والاحرام
 مقصود به هذا السفر فكل الاذن به ثابت دلالة فانه اذا اذن
 انسانا بان يحرم عنه اذا اغشى عليه فنام فاحرم عنه صح بالوافق
 فكذا هذا حتى اذا افاق واستيقظ واتى نال الحج جاز
 فيصير الرفيق محرما عن نفسه بالامالة وعذ بالنيابة
 ومن لم يقف فيها أي عرفات فأتى حجة فطأ وسعى وتحلل
 وقضى من قبل أي عام بعده والمرأة في جميع ما ذكره الرجل

لكننا لا تكشف وجهها لأرأسها ولا تلبى جهرًا ولا
 تملأ ولا تستوي بين الميابين ولا تخلق وتقص وتلبس الخيط
 ولا تقرب الحجر في الرحا وصيفها لا يمنع نسكا غير الطواف
 لأنه في المسجد ولا يجوز دخوله للنخاض وهو أي الحيض
 بعد ركينة أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة يسقط
 الصدر وهو طواف الوداع البدن جمع بدنه من الابل
 والبقر والهدى منها ومن الغنم كما سئلت انشا الله تعالى
باب الفرائض والتمتع القرآن ان يرسل الاهدال رفع الصوت
 بالتكبير حج وعمره معا قال في الكفر وهو ان يهمل بالعمرة
 والحج من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بهما من ديرة
 اهلا او بعد ما خرج من بلده قبل ان يصل الى الميقات
 جاز فصار قارنا ولذا قلت ههنا من الميقات او قبله
 في شهر الحج او قبلها كذا في الكفاة يقول بعد الصلوة يعني
 الشفع الذي يصلي به مريد الاحرام اللهم اني اريد الحج
 والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني وطال للعمرة سبعة

برم للثة الأول وسعى بلا خلق بخلاف المتمتع ثم حج
أي بدا بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم ويسعى كما في
المفرد وكره طوافان وسعيان لهما بأن طوافي أربعة عشر
شوطا سبعة للعمرة وسبعة لطواف القدوم ثم للحج ثم
سعى لهما وإنما كره لانه إفساد سعي العمرة وقدم طواف القدوم
وذهب للقرآن بعد رمي يوم النحر وإن عجز عن الذبح صام
ثلاثة أيام آخرها عوفة وسبعة بعد أيام التشريق أي
أيواء صام في مكة أو غيرها فان ثمة الثلاثة تعين الدم وبالوقوف
قبل العمرة بطلت وقضيت أي العمرة ووجب دم الرض
وسقط الدم القران ولا المتمتع عطف على قوله القران
في أول الباب للجمع بين الحج والعمرة في شهر في سنة واحدة
بلا إمام بأهله الإمام صحيحا بينهما قال في الهداية المتمتع
الترفق بإداء النكس في سفر واحد من غير أن يلزم بأهله
بينهما الإمام صحيحا وقال في غاية البيان لا قال صاحب الهداية
لا يتم به معنى المتمتع لأن الترفق بإداء النكس إذا حصل من غير

الإمام بأهله الإمام صحيحا لا يسمى تمتعا إذا كانا أحدهما في غير الشهر الحج
والآخر فيها وكذا لا يسمى تمتعا إذا كانا النكس في أشهر الحج لكن
أحدهما حصل في أشهر الحج هذه السنة والاخر من السنة الاخرى
الاخرى ولم يوجد الا الإمام بأهله الإمام صحيحا وأيده بكلام
الإمام أبي بكر الرازي ثم قال فان دلالة من التقيد يقال
التمتع هو الحج بين الحج والعمرة في أشهر الحج في سنة واحدة
من غير الإمام بأهله بينهما الإمام صحيحا ولجاب عنه
صاحب العناية بأن ما ذكره المصنف هو تفسيره وأما
كون الترفق في أشهر الحج من عام واحد فهو شرط وستذكره
أول فيه بحث لأن تفسير اللفظ بحسب معناه الاصطلاحي
لا يكون الا تعريفيا اسميا فيجب كونه جامعاً ومانعاً
كما تقره في موضعه فاذا دخل فيه ليس من أفراد
المدود ولم يكن مانعاً فلا يكون صحيحاً فلذا اخترت
ههنا تلك العبارة فتحرر من الميقات في الأشهر
بعمره فيطوف لها فاطعاً التلبس بالوطاف للعمرة ويسعى

ويخلق أو يقصر فبعد ما حل منها الحرم من الحرم
وكونه من المسجد ليس بشرط بالجموع يوم التروية وقبله
أفضل وحج كما المفرد لكنه يراد في طواف الزيارة
ويسعى بعده لأنه أول طواف للحج بحلال المفرد
لأنه قد يسعى مرة وذبح وهو دم التمتع ولم تنب
الأضحية عنه وإن عجز عن الذبح صام كالقرآن أي ثلثة
أيام في الحج وسبعة إذا رجع وجاز صوم الثلثة بعد
أحرامها أي العمرة لا قبله أي الأحرام وندب تأخيرها
فإن أشهر الحج وقت لصوم الثلثة لكن بعد تحقق
السبب وهو الأحرام وكذا الحال في القرآن لكن التأخير
أفضل وهو أن يصوم ثلثة أيام متتابعة آخرها
عرفة لأن الصوم بذلك عن الهدي فيستحب تأخيرها
وقته رجاء أن يقدر على الأصل وإن شاء التمتع
سوق هدية أحرم وساقه وهو أفضل من قوده
الآ إذا كانت لا انتقاد فينبذ فيقوده وأقل بدنته

وهو أول من التحليل أي الفاء الجاء على ظهرها لأن له
ذكر في القرآن حيث قال الله تعالى والهدى والقلائد
وكره لشعارها وهو شق سناهما من الأيسر هو الله
بالصواب فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد طعن
في جانب اليسار قصدا وفي جانب اليمين اتفاقا وأبو
حنيفة إنما كره هذا الضعف لأنه مشكوك وأما فعله
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأن المشركين لا تمتنعون
عن عرقضه إلا بهذا أو قيل إنما كرهه أشعار أهل زمانه
لمبا الغيرة فيه حتى يخاف منه السراية وقيل إنما
كرهه إشارته على التقليد وأعمى أي فعل أفعال العمرة
ولا يتحلل منها أي العمرة إذا ساقه أما إذا لم يسعه
فيتحلل منها كما من ثم أحرم المتمتع بالحج يوم
التروية وقبله تحت كما من فيحلقه يوم النحر حل من
أحرامه لأن الملقح محل في الحج كالسلام في الصلوة المكي
تفرد فقط أي لا تمتع له ولا قرآن لأن شرعه بالترفة

فقط أي لا بأسقاط الهدى السفرتين وهذا في
حق أفاق من اعتمر بلا سوق ثم عاد إلى بلده فقد لم
أي أبطل تمتعه من قبل ذكر الملزوم و إرادة اللازم
أذا قد عرف معنى التمتع فالذي اعتمر بلا سوق الهدى
لما عاد إلى بلده صح المأمة في بطل تمتعه ومع سوق تمتع
فانه إذا ساق الهدى فلا يكون المأمة صحيحا إذا لا يجوز له
التمثل فيكون عوده واجبا فإذا عاد و احرم بالتحج
كما تمتع فان طاف لمها أقل من أربعة قبل الشهره
و تمتعها فيها و صح فقد تمتع لأن الاحرام عندنا
شرط فيقع تقديمه على شهر الحج و انما يعتبر
أداء الأفعال فيها و قد وجد الأكثر وله حكم الكل
ولو طاف أربعة قبلها أي الأشهر لا يكون تمتعا
لأنه أدنى الأكثر قبل شهر الحج كوقى مبتدأ خبره
قوله الآن تمتع حل من عمرته فيها أي الأشهر
وسكن بركة أو بصرة و حج في عامه ذلك تمتع

لأن السفر الأول لم ينته برجوعه إلى بصرة كأنه
لم يخرج من الميقات ولو أني بعمره و أفسد
ورجع من بصرة وقضاها و حج لا يكون تمتعا
لأن حكم السفر الأول لما بقي بالرجوع إلى بصرة كأنه
لم يخرج من مكة ولا تمتع للسكان فيها إلا إذا
الم بأهله ثم أتى بهما فانه إذا الم بأهله ثم رجع و
أتى بالعمرة و الحج كما هذا النشاء سفر لانه سفر الأول
بالمأمة فاجتمع سكان في سفر واحد فيكون تمتعا و أتى
أفسد أتمه بلا دم من اعتمر في شهر الحج و حج من عامه
فايرهما أفسد مضي فيه أن لا يمكنه الخروج عن عمرة
الاحرام إلا بالأفعال و سقط دم التمتع لأنه لم يترفق
بأداء النكاحين الصحيحين في سفر واحد القرآن
أفضل منه أي الم تمتع وهو أي التمتع أفضل من
الأفراد فيكون القرآن أفضل منهما أما الأول
فلأن فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم و

والاعتكاف والحراسة في سبيل الله وصلوة الليل
وأما الثاني فلا تن في التمتع جمعاً بين العبادتين
في الجملة فاشبه القرآن **باب الجنائيات**
لما فرغ من بيان أحكام الحرمين شرع فيما يعتبر بهم من
العوارض من الجنائيات والاحصار والفوات وهي
جمع جنائز والمراد بها فعل ما ليس للمحرمان بفعله ثم
إن الواجب بها قد يكون دماً وقد يكون دمين وقد يكون
نصف دق أو دماً وقد يكون غير ذلك فأراد تفصيلها
فقال وجب م على محرماً بالغ أن يطيب عضو كاملاً
فما زاد كالرأس والساق والخذ وكورها أو حصب
رأسه نجس لأنه طيب أو أدهن أي استعمل الدهن
في غصوه بزيت أو حل ولو كان خالصين فإن الدهن
المطيب كدهن البنفسج ونحوه يجب الدم
اتفاقاً وأما الخالص فيه جبهه عند أبي حنيفة
رحمة الله تعالى وعندهما يجب الصدقة أو لبس مخيطاً

أو ستر رأسه يوماً كاملاً وإن كان أقل منه فعليه
الصدقة وعند أبي يوسف الله إذا لبس أكثر من نصف
يوم فعليه دم أو خلق ربع رأسه أو خلق محامه أو
واحدى ابطينه أو عانته أو رقبته أو قص أطفاره
يديه أو رجليه **في مجلس** أو يد أو رجل فيه فإن
الكل إذا كان في مجلس واحد لا يزال على دم واحد لأن
الجنائية من نوع واحد وإن كان في مجلس يجب أربعة دماء
أن قلم في كل مجلس يداً أو رجلاً لأن الغالب فيه معنى
العبادة فيقيّد التدخلاً باتحاد المجلس كما في آية
السجدة وإن قص يداً أو رجلاً فيه أي في مجلس واحد
فعليه دم إقامة للربع مقام الكل كما في الخلق
وإن قص أقل من خمسة أطافه فعليه صدقة كما يأتي
أو طاف للقدم أو للصد رحباً أو للفرض محدثاً
ولو له جنباً فبدنه أي لو طاف للفرض جنباً فالواجب
بدنه لأن الجنائية أغلظ من الحدث فيجب جبر نقصاً

نهايا لمدن اظهرها للتفاوة بينها وكذا اذا طاف
اكثره جنباً لان لاكثر حكم الكل او افاض من عرفات
قبل الامام او ترك اقل سبع الفرض او ترك ثلاثة اشواط
او اقل من طواف الزيارة وبترك اكثره اي اربعة
اشواط او اكثر بقي محرماً حتى يطوفها وترك طواف
الصدر او اربعة منه او السعي والوقوف تجمع
يعني مزدلة او الرمي كله او في يوم او الرمي الاول واكثر
اي في حجرة العقبة في يوم النحر او من شهوة عطف
على ترك او قبل او اخر الخلق او الطواف الفرض
عن ايام النحر او قدم سكا على آو كما خلق قبل الرمي
ومخر القارن قبل الرمي والخلق قبل الذبح او خلق
في خل حاجاً او معتمراً او خلق في ايام النحر او ماذا
خرج ايام النحر فخلق في غير الحرم فقلبه ومان عند
اي جنبفة ذكره الرزلي او خرج حاجاً من الحرم
قبل التحلل ثم عاد بخلاف معتمراً خرج ثم عاد

عاد فعصر حيث لا يلزمه دم قال في الوقاية
او طوف في حلح او عمرة لا في معتمراً رجوع من حل
ثم قصر او قبل او لمس قول فيه تكلف من جوه الاول
ان المراد بقوله حلح او عمرة لا في معتمراً رجوع لاجل
الخروج من احرام حج او عمرة ولا يخفى ما في
دلالة الفضا عليه من التكلف ولذا قال بعضهم
انه متعلق بحرم في قوله ان طيب حرم في الاول
الباب وان لم يطابق الواقع الثاني ان المعطوف
عليه لقوله لا في معتمراً غير ظاهر وان كان المراد
ظاهراً اذا معناه ان المعتمراً ان خرج من الحرم
قبل التحلل ثم عاد اليه لا معتمراً رجوع الى اخره
الثالث ان ظاهر فعله او قبل يوم عطفه على
مع انه معطوف على خلق ولذا غزت العبارة ههنا
الى ما ترى ودمان عطف على قوله دم في قوله و
حب دم في اول الباب على فاروق خلق قبل

قبل ان يجهد من الحق قبل ادائه ودم لتأخير
 الذبح عن الخلق على من طواف للركن حنبا للصدر
 في اخر ايام التشريق طاهر ولو حدثا في الاول
 قدم على من يعنى لو طاف للزيارة حنبا وطاف للصدر
 في اخر ايام التشريق طاهر يجب دمان عند
 ابى حنيفة رحمة الله وقال ادم ولو طاف للزيارة
 حدثا وطاف للصدر في اخر ايام التشريق طاهرا
 يجب دم واحد اتفاقا والفرق ان طواف الصدر
 في الوجه الثاني لم ينتقل الى طواف الزيارة لان
 الطواف للصدر واجب واعادة طواف الزيارة
 بالحدث مستحبة فلم ينتقل اليه وفي الوجه الاول
 وجب نقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لان الا
 عادة واجبة في اقامة هذا الطواف مقام طواف
 الزيارة فائدة اسقاط البيدنة عنه وقد حكى
 القرطبي في ابتداء الاحرام للاول فعال على الترتيب

المشروع

المشروع فبطلت نيته على خلافه فوجب
 صرفه لاما عليه يكن عليه السجدة
 الصلبيه اذا سجد للو تصرف في الصلبيه
 دون الهو فيصير كأنه طواف الزيارة
 في اخر ايام التشريق ولم يطف للصدر
 فيجب الدم لتركه طواف الصدر ولا شيء بترك
 طواف الزيارة وتصدق عطف على فاعل وصبي في اول
 الباب على قوله ودم ما بنصف صاع من ثمر او طيب اقل من
 عضو او ستر رأسه او لبس اقل من يوم او خلق اقل
 من ربع رأسه او قصر من خمسة اظافر متفرقة او
 طاف للقدم او للصدر حدثا او ترك ثلثة من سبع
 الصدر او احى جارا ثلثة او خلق رأسه عن
 اى محرمانه وذبح او تصدق عطف على قوله تصدق
 ثلثة اصنوع طعام على ستة مساكين او صام ثلثة ايام
 يعنى انه مخير بين هذه الثلثة ان طيب او خلق بعذر قوله

ودم ثلث طواف الزيارة عن ايام التيمم حنيفة وقال
 يجب دم كركم

فوطوء ولو ناسيا قبل وقوف فرض مبتدأ خبر قوله بفدحه
 وبمضى ويزج وبعضى من قابل ولم يفترقا اى ليس عليه ان
 يفارقها في قضاء ما افنداه ووطوء بعد وقوفه
 اى وقوف الفرض لم يفسد ويجب بدنة وان وطئ بعده
 للملق لم يفد ايضا ويك شاة ووطوء في عمرته قبل طواف
 اربعة يفدها اى العرة فيمضى ويزج ويقضى اذا وطئ في عمرته
 بعد اربعة اى بعد طواف اربعة يذبح ولم يفد الوطئ في عمرته
 وان قتل محرما او ذل عليه قاتل مطلقا اى سواء كان اول مرة
 او لا او كان سهوا او عمدا فعليه جزاؤه ولو كان الصيد سباعا
 عين صائل ولا شئ في الصائل او كان الصيد مستانسا
 او حاما مسرولا وهو الذئبة زجلية ريش كالسرور
 وقال مالك انه لو فستئش فصار كالبط قلنا هو
 صيد باصل الخلقة وانما لا يطير لثقله او هو مضطر
 الى اكله بالجوع او غيره وهو اى جزاؤه ما فاقه
 عدلان في مقتله او في اقرب مكان منه والخزاة في
 السبع لا يريد على شاة وان كان اكبر منها تم له

اى اللحم من ان يشتري به هديا ويذبحه بمكة او طعاما
 ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر
 او صاع من تمر او شعير لا اقل منه او بصوة عن
 طعام ويتصدق كل مسكين يوما وان فضل
 عن طعام مسكين طعام المسكين نصف صاع
 وما قل فضل يكون اقل منه بصدق به اى بما فضل
 او صام يوما بدله ويجب ما نقص بجرجه و
 نتف شعيره وقطع عضوه اى لو جرح صدرا
 او نتف شعيره او قطع عضوا منه ضمن ما نقص
 اعتبارا للبعض بالكل كما في حقوق العباد
 ويجب القيمة الصيد كاملا بنتف ريشه و
 قطع قوائمه حتى يخرج عن حيز الانتفاع لانه
 فوت عليه الامن بتفويت الله الامتناع فيضمن
 جزاءه وكسر بيضته اى يجب عليه قيمة البيض
 بكسره لانه اصل الصيد وله عرضيته ان يصير

فتزله احتياطا ما لم يفسد فان فسد
بان صار حذرة لم يجب عليه شيء ككره وخروج
فرخ ميت يعني اذا خرج بعد كسر البيض فرخ
ميت يجب قيمته الفرخ حيا هذه المسئلة لا
تخلو من ان علم انه كان حيا ومات بالكسر او علم
انه كان ميتا ولم يعلم ان موته بسبب الكسر او لا فان
كان الاول ضمن قيمته وان كان الثاني فلا شيء فان
كان الثالث فالقياس ان لا يضر سوى البيضة لان
حيوة الفرخ في غير معلومة وفي الاستحسان
يجب عليه قيمة الفرخ حيا لان البيض مفيد للفرخ
منه الفرخ للحى والكسر قبل اوانه بسبب موته
فيحال به عليه احتياطا كذا في العناية وذبح
للحلل صيد الحرم اي يجب عليه قيمتها بتصدق
بها ويسمي وفائدة التقييد بالحلل وعليه
اي يجب على من حلب صيد الحرم قيمته لبنه

لبنه لانه من اجزا الصيد فاشه كله وقطع
حشيشه وشجره الثابت بنفسه وليس مما
ينبت اى ليس من جنس ما ينبت الناس ولو كان
ذلك الشجر مملوكا اشارة الى ان ما وقع في الوقاية
وغیره من قولهم غير مملوك غير مفيد لان شراح
الهداية وغيرهم قالوا ان حشيش الحرم وشجره على
نوعين شجره انبتة انسانا وشجره ينبت بنفسه وكل
وكل منهما على نوعين لانه اما ان يكون من جنس
ما ينبت الناس او لا يكون والاول بنوعيه لا
يوجب الجزاء والاول من الثاني كذلك وانما الجزاء
في الثاني منه وهو ما ينبت بنفسه وليس من
جنس ما ينبت الناس ويستوى فيه ان يكون
مملوكا لانسان بان ينبت في ملكه ولم يكن حتى
قالوا في رجل ينبت في ملكه ام غيلة فقطعها
انسان فعليه قيمتها الماكها وعليه قيمته

اخرى لحق الشئ الا ما جفت حيث يجوز قطعه
 بلا غرم ولا صوم في ذبح الحلال لصيد الحرم وطلبه
 وقطع حشيشه وشجره بدل القيمة لان ما وجب
 ههنا من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبهه
 ضمان الاموال فلا يتأدى بالصوم وانما قال ذبح
 الحلال لان الذبح لو كان محرما يتأدى كفارته بالصوم
 ذكره في النهاية ولا يرعى الحشيش من الحرم ولا يقطع
 الا الاذخر لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا
 يختلي خلاها ولا يعصد شوكرها واما الاذخر
 فقد استثناه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فيجوز قطعه ورعيه والكفاءة فانها ليست
 من جملة النبات ويجب صدقة وان قلت
 ثقيل قلة او جرادة ولا شئ يقتل عراب وحادة
 وعقرب وحيته وفارة وكلب عصور قد ذكر
 الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب

الروايات
 سان

بالكلب العقور والذئب وبغوضه وبعوث
 وفراؤه وسلمخات وله ذبح البقرة والشاة و
 البعير والدجاج والبطة الا اهلي واكل ما صاده
 حلال وذبحه بلا دلالة محرم وامره به حلال دخل
 الحرم قال في الهداية ومن دخل الحرم بصيد لا آفقه
 وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف
 الشافعي فان في الحرم لا يتوقف وجوب الارسال
 على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال بمجرد الاحرام
 بالاتفاق ولهذا قلت حلال دخول الحرم بصيد في
 يده الحقيقة التي هي الجارحة حتى اذا كان في رحله او
 فقصده لا يجب عليه الارسال ذكره تاج الشريعة ارسله
 اي عليه ان يرسله ورر اي البيع الذي اتى به بعد
 دخوله الحرم ان بقي في يد المشتري والاجزى اي اعطني
 قيمته كبيع المحرم صيده اي يرد المحرم البيع ان كان قائما
 ويجب القيمة ان كان فاسدا سواء باعه من محرم او حلال

لا صيدا عطف على ضمير ارسله في بيته او قفص
 معه ان احرم اي ان احرمه في بيته او قفصه صيد ليس
 عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي ما لكية الصيد
 ومحافظته بخلاف المسئلة الاولى فان الصيد فيه طار
 صار صيد الحرم فيجب تركه التعرض له ارسل صيدا في يده
 محرمان اخذه حلال ضمن والا فلا قتل محرر صيد متلك
 يحزى كل لان الاخذ متعرض للصيد بتفويت الامن
 والقاتل مقرر بذلك والتقرير كالابتداء في حق
 التضمن كشهود الطلاق قبل دخول اذا رجعا
 ويرجع اخذه على قاتله لانه بالقتل جعل فعل الاخذ
 علة فيكون في معنى مباشرة علة القلة في حال
 بالضمان اليه ما به دم على المفرد فعل القار وبه دمه
 دم لعنته ودم لحمته لا يجوز الميقات غير
 الحرم فان الواجب عليه عند الميقات احرام واحد
 نقل الزبلي عن شيخ الاسلام ان وجوب الدمين على القارن
 فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي الجماع

يجب عليه دما وفي غيره من المحلورات دم
 واحد يثنى جزاء صيد قتله حرمان فانه جزاء
 الفعل وهو متعدد وينجد لو قتل صيدا او
 شراؤه وحرره ذبحه وعزم قيمة ما اكل لا محرم
 لم يذبحه اي لو اكله حرره احرل لم يغفر فقوله لا
 محره عطف على ضمير عزم وجاز للفصل ولدت
 صبيته اخرجت من الحرم وما تاعرهما اي الظبية
 والد لان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقي مستحق
 الامن شرعا ولذا وجب رده الى مأمنه وهذه
 صفة شرعية فتري الى الاولاد كافي الحرية والرقية
 والكتابة وكخوها وان دى جزاء هائم ولدت
 لم يحزه اي ليس عليه جزاء الولد اذا بعد اداء
 جزاء الام لم يتق امنه لان وصول المخلوق كوصول
 الاصل افا في اراد الحج او العمرة قيد بارادتهما
 اذ لو لم يرد شيئا منهما لا يجب عليه شيء بمجاورة

لا صيدا عطف على ضمير ارسله في بيته او قفص
 معه ان احرم اي ان احرمه في بيته او قفصه صيد ليس
 عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي ما لكية الصيد
 ومحافظته بخلاف المسئلة الاولى فان الصيد فيه طار
 صار صيد الحرم فيجب تركه التعرض له ارسل صيدا في يده
 محرمان اخذه حلال ضمن والا فلا قتل محرر صيد متلك
 يحزى كل لان الاخذ متعرض للصيد بتفويت الامن
 والقاتل مقرر بذلك والتقرير كالابتداء في حق
 التضمن كشهود الطلاق قبل دخول اذا رجعا
 ويرجع اخذه على قاتله لانه بالقتل جعل فعل الاخذ
 علة فيكون في معنى مباشرة علة القلة في حال
 بالضمان اليه ما به دم على المفرد فعل القار وبه دمه
 دم لعنته ودم لحمته لا يجوز الميقات غير
 الحرم فان الواجب عليه عند الميقات احرام واحد
 نقل الزبلي عن شيخ الاسلام ان وجوب الدمين على القارن
 فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي الجماع

ونجا وزميقاته لزمه دم فاذا عاد فاحرم او
محرم اى ان عاد الى الميقات حال كونه محرما في الطريق
ثم شرع في نسك وانما قال ولبي احتراز عن قولها
فان العود الى الميقات محرما كان لسقوط الدم عندها
واما عنده فلا يدرى من العود محرما ملبيا سقط اى
الدم اللازم والا فلا اى وان لم يعد الى الميقات
او عاد ولكن بعد ما شرع في نسك بان يبداء بالصواف
او استلم الحجر فلا يسقط الدم كلى يرد الحج وتمتع
فرع من عمرته وخرجا من الحرم واحرما تشبيه بالمسئلة
المتقدمة في الزوم الدم فان احرام الكلى من الحرم و
اجراما وتمتع بالعمره لما دخل مكة واتى بالمعرة
صار ميكا واحرامه من الحرم فيجب عليهما بمجاورة
الميقات بل احرام دخول كوفي البستان الحاجة
فله دخول مكة بلا احرام وميقاته البستان كالبيستان
بستان بنى عامر موضع داخل الميقات خارج الحرم
فاذا دخله طاعة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب

20
التعظيم فاذا دخل الحق باهله ويجوز لاهله
دخول مكة غير محرر لكن ان اراد الحج لميقاته البستان
اى جملة جميع لطل الذي بين البستان والحرم كالبيستان
ولا سعى عليه ما ان البستان ومن دخله اى احراما من
الحل ووقف بعرفات لانها احراما من ميقاتها
دخل مكة بلا احرام لزومه حج او عمره وصح اى
فما لزم بسبب دخول مكة بغير احرام لو خرج وعامه
ذلك الى الميقات واحرم وجح عما عليه ذلك
العام لا بعده وقال زفر لا يصح وهو القياس اعتبارا
بالزوم بسبب النذر وصار كما اذا تحولت السنة
ولنا انه تدارك المتروك في وقته فان الواجب
عليه ان يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه
البقعة لا ان يكون احرامه لدخول مكة على التقين
نحو ما اذا تحولت السنة لانه صار دينيا في ذمته
فلا يتادى الا بالاحرام مقصودا كما في الاعتكاف

المندور فانه يتأكد بصوم رضا من هذه السنة
دوه العام الثاني كما مره جاز ميقاته بلا لحرام
فاحرم بعمره وافسد هاهما مضى وقضى ولادم
لترك ميقاته لانه يصير فاصبا حق الميقات بالاحرام
منه في القضاء مكي طواف لعمرته ستوطا فاحرم
بالحج رفضه اي عليه ان يرفض الحج عند ابي حنيفة
بناء على ان المكي منهى عن الجمع بين الاحرامين وعند
هما برفض العمرة وعليه دم لاجل الرفض وحج و
عمرة لانه كفأت الحج من حيث انه عمر عن المضي
في الحج بعد شروعه وعلى فايته حج وعمرة ولو انهما
صح لانه اذا هما كما التزمهما لكنه منهى عنه والنهي
عن الافعال الشرعية يحقق المشروعية ولكن ذبح
للفقهاء وهذا دم حبر وفي الآفاق دم شكر
من احرم بالحج وحج ثم احرم يوم النحر باخرى بحج اخر
فان حلق الاول لزمه الاخر قال بخلق حتى يقضى

في العام

في العام القابل بالدم والاى وان لم يخلق الاول فيه
اي لزمه الاحرام بالدم وقصر بعد الاحرام الثاني او لا اصل
هذا ان الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة فاذا حلق
في الاحرام الاول انتهى الاحرام الاخر الاول فلم يصح جمعا
بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان حلق تحلل عن الاول
صار جامع بين احرامى وجنى على الثاني لانه في غير لونه
فلزمه دم اجماعا وان لم يخلق حتى حج في العام الثاني فعليه
دم عند ابي حنيفة لتأخير الملق عن الاحرام الاول وهذا
معنى قوله والافيه وقصر او لا اتى بعمره اى بافعالها
بالالحلق فاحرم باخرى ذبح لانه جمع بين احرامى العمرة
وهو مكروه فلزمه دم افا في احرم به اى بالحج ثم بهاى
بالعمرة لزمه لان الحج بينهما مشروع للآفاق كما القران و
بطلت العمرة بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفات
ان طوافه اى الحج بمعنى طواف القدوم ثم احرم بهاى بالعمرة
فمضى عليهم ما ذبح لانه بان افعال العمرة على افعال الحج وتذب

رفضها لان احرام الحج تأكد شيء من اعماله بخلاف
ما اذا لم يصلف للحج فان رفض رفضا لصحة الشرع
فيها وذبح لرفضها ثلثة تلبية لزمه لان الجمع بين
احرام الحج والعمرة صحيح رفضت أي لزمه الرفض
لانه قد أدى ركن الحج وهو الوقوف فيصير بانها افعال
افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة
في هذه الأيام ايضا وفضيت مع دم للرفض وان مضى صح
وحيت دم لا ارتكاب فعل مكروه فائت الحج اهل بيوتها
رفض وذبح أي فائت الحج اذا احرمت حج او عمرة يجب ان
يرفض الاحرام ويتحلل بافعال العمرة لان فائت الحج يجب
عليه هذا ثم يقضى ما احرمت به لصحة الشروع ويذبح وانما
يرفض احرام الحج لانه يصير معاين احرام الحج فيرفض
الثاني وانما يرفض احرام العمرة اذ يجب عليه عمرة
لفوات الحج فيصير الاحرام جامع بين العرتين فيرفض
الثاني وانما يجب عليه التحلل قبل اوانه بالرفض

باب حرمان الاحصار لغته المنع مطلقا
يقال حصره العدو واحصره المرض وفي
الشرع منها الخوف والمرض من وصول الحرم الى
تمام حجته او عمرته فاذا احصر بعد او مرض
جاز له التحلل فحيث بوث المفرد وما والقارن
دمين لاحتياجه الى التحلل عن احرامين وعين
يوم الذبح أي واعدا من يبعثه يوما بعينه بذكره
فيه في الحرم لا محل ولو كان يوم الذبح قبل يوم النحر
وعندما ان كان محصرا بالعمرة فذلك وان كان
محصرا بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم النحر و
بذكره كحل بلا حلق وتقصير وهذا اولى من
قولا الوقاية قبل حلق وتقصير وعليه ان حل
من حج حج وعمرة لزمه الحج بالبشرع والعمرة للتحلل
لانه في معنى فائت الحج ومن عمرة عمرة هي قضاؤها
ومن قران حجة وعمرة ان اما الحج واحد هما فلانه
في معنى فائت الحج كما مر في المفرد واما الثانية

في المضرد وأما الثانية فلحرجه منها بعد صحة
الشروع وإذا زال اختصاص أي القارئة وإما
امكنه أدراك الهدي والحي توجه أي لنفسه
التوجه لإداء الحي وليس له أن يتحلل لأنه كما
لعجزه عن أدراك الهدي فكأن حكم البول وقد
قد رعى الأصل قبل حصول المقصود بالبدل فسقط
اعتباره كالمكفر بالصوم لعجزه عن العتق إذا
قد رعى الرقبة قبل أن يفرغ من الصوم فإنه يجب
عليه العتق كذا هذا ويصنع بالهدي ما شاء
لأنه ملكه قد كان عليه حبرته فاستغنى عنها
ومع أحدهما فقط أو بدونهما له أن يتخيل
بجمل فإن أدرك الهدي لا الحي فيتحلل لأنه عجز
عن الأصل وكذا لو أدرك الحي لا الهدي استحسننا
لأنه لو لم يتحلل يصنع ماله حجابا وحرمة المال
لحرمة النفس فيتحلل كما إذا حاف على نفسه
وكذا لو يدرك واحد منهما لفوات المقصود

ومنع أي منع المحرم بركة عن ركني الحج يعني
الطواف والوقوف بعرفات إحصار له إذ نقدر
نقدر عليه الوصول إلى الأفعال فكما محصر كما
إذا كان في الحل لأعن أحدهما يعني إذا قدر على أحدهما
لا يكون محصرا أما على الطواف فلا فأتى الحي
بجمل به والدم بدل عنه في التحلل وأما على الوقوف
فلوقوع الإيم من الفوايت عجز عن الحي بنفسه
فأجح أي امر غيره بأن يحج عنه صحته عنه أن مات
مستمر العجز ونواه أي المأمور بالحي عن العاجز فإذا
وجد شرطان صح الأصحاح والآفلا قال قاضي خان
هذا إذا كان المأمور بالحج الأمر عاجزا يرضى زواله كالمرضى
والجس وكذا ذلك فإن كان لا يرجي زواله كالرمانة والعرجان
إن يأمر غيره بالحج سئل الميت بالإمريقع عنه أي الميت في
الصحة وقيل لا يقع عنه ويكون له ثواب التقية والصحة
هو الأول لأن الآثار تدل عليه ولهذا يشترط البنية على الحج

عنه ويذكره الحاج في التبية فيقول اللهم اني اريد الحج قسره
لي وتقبله مني ومن فله واذا مرض المأمور بالحج في الطريق
ليس له دفع المال الى غيره لحج ذلك الغير عن الميت الا اذا
قال له اي المأمور وقت الدفع اصنع ما شئت فحجيد
جاز دفعه مرض او لا لانه صار وكيلًا مطلقا خرج الى
الحج ومات في الطريق واصى بالحج عنه ان فسر شيئا فالامر على
ما فسر ولا فعند ابى حنيفة حج عنه من بلده ان وفي به
ثلثه وعند ما حج من حيث مات هذه المسائل من فتاوى
قاضي خان اوصى بالحج فتطوع عنه رجل لم يحزه كذا في التجريد
ومن حج عن امر به يعني رجلا امره رجلا بالحج عنه ما حج لم يقع
عنه بل وقع عنه اي المأمور ومن مالهما ان اتفق عنه لانه
صرف نفقة الامر الحج نفسه ولا يجوز يجعله اي لا يقدر
المأموران يجعل الحج عن أحدهما ولكن جاز عن أحدهما
فانه ان حج عنه ما جاز له ان يجعله عن ايتهما شاء لانه مشروع
يجعل ثواب عمله لاحدهما او لهما وفي الاول يفعل بحكم

بحكم الامر وقد حالفه فيقع عنه ودم الاحصار على الامر
وفي ماله متبا لانه الذي ادخله في هذه الوطئة فيجب
عليه تخلصه ودم القران والحناية على الحاج اما دم القران
فلانه وجب شكر المأوفقة لله تعالى من يجمع بين التكبير والمأمور
مختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن له
الامر بالقران والا فيصير مخالفا فيضمن النفقة واما دم
الحناية فلانه الجاني فيجب عليه كفارته ومن الحاج عن الغير
النفقة ان جامع قبل وقوفه وعليه الحج من قابل بما لنفسه
وان كات مات الحاج عن الغير او سرق نفقة في
الطريق يحج عن منزل امره بثلاث ما بقي من ماله
وعند محمد بما بقي من المال المدفوع اليه المفضل للحج ان
بقي شيء والا بطلت الوصية اعتبارا بقسمة الوصية
بقسمة الموصي فانه لو قدر في صورته مالا ودفعه الى
رجل ليحج عنه ومات فلهلك المالا فيد الغايب لا يؤخذ
غيره فكذا اذا قدره الوصية لانه قائم مقامه وعند

ابن يوسف حج عنه بما بقي من الثلث الاول لانه محل نفاذ الوصية
الثلث متى بقي منه شيء ينفذ ولا يبي حنيفة ان قسمته الوصية
وغزلة المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي عينه
الموصي ولم يسلم لذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع
فينفذ الوصية بثلاث ما بقي لامن حيث مات كما هو قوله
وهو عطف على قوله عن منزل امره ووجهه وهو الا
ستحسب ان سفره لم يبطل لقوله كما ومن يخرج
من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية وقال صلى الله
عليه وسلم من مات في طريق الحج لكتب له حجة مبرورة
في كل سنة واذ لم يبطل اعتبار الوصية من ذلك
المكان ووجه قوله وهو القياس ان قدر الموت
من السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال صلى الله
عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله لحدت
وتنفذ الوصية من احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه
كما الخروج لم يوجد الهدى وهو ما يرد الى الحرام

لتقرب

لتقرب به فيه من ابل وبقر وغنم ولا يجب تقرب
اي ذهاب به الى عرفات وقيل المراد الاعلام كالقليد
ولم يحرف فيه الاجازة النضحية وسيجي بيانها
عن قريب وجاز الغنم في كل شيء الا في طواف فرض
حبنا ووطنه بعد الوفا حيث لا يجوز فيها الا
الدنة اكل اي جاز الاكل بل استحب من هدي تطوع و
متعة وقران فقط لانه دم نسك فيجوز الاكل منها
بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدي لانها دماء وكفارات
شرعت جزاء للجنانة فيعلق بها الحرامان عن الانتفاع
بها الزيادة الزجر وقد صح عن النبي صلى الله عليه
وسلم عن اكلها وندح الاخرين يوم النحر اي يتعين
يوم النحر لذبحهما وبذبح غيرهما متى شاء وتعين
الحرم للكل من الهدايا لا فغيره لصدقة اي لا
يتعين فغير الحرم لصدقة قال في الوقاية وتعين
يوم النحر بذبح الاخرين وغيرهما متى شاء كما تعين

الحرم للكل لا يفنيه صدقة أو لربط و
غيرهما متى شاء إلى ما قبله يحتاج إلى تكلف واعتناء
كما لا يخفى على أهل معرفة وانصاف والعبارة
المختارة ههنا الخصر وادل على المقصود منها
صدق بجله وخطامه ولم يعط اجر جزامنه ولا
يركب الاضرة ولا يجلب لنبه ويعالج لقطعة ^{بنفسه}
خرعه بما بارد ما عطا وبقية بعاجش ففي واجبه
ابدله والمعيب له وفي نقله لاشئ عليه وخر بدنه
التقل ان عطيت اى قريت الى الهلاك في الطريق وصنع
نعلها اى قلا دتها بدمها وضرب به صفحة في سنامها
لياكل الفقير فقط شهد وافرهم بعد وقته
لا تقبل ولو شهد وافرهم قبل اى قبل وقتك
ان امكن التدارك يعنى انهم وقفوا في يوم
وشهد قوم بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف اى
وقفوا يوم النحر لا يقبل ويجزيهم حجهم استحسنانا

والقياس لا يجزيهم لانه عرف عبادة
مختصان زمانا ومكانا فلا يكون عبادة دونهما
فصار كما لو وقفوا يوم التروية او في غير
عرفات وجه الاستحسان ان هذه شهادة
على النفي لان غرضهم نفي حجهم فلا يقبل ولان
الاحتراز عن الخطاء غير ممكن والتدارك
متعذر وفي الامر بالاعادة خرج ظاهر فوجب
ان يكتفى عند الاشتباه بحالة ما اذا وقفوا
يوم التروية فان التدارك ممكن رمى في اليوم
الثاني من ايام النحر للجرعة الوسطى والثالثة
وترك الاولى فان قصد التكميل ورمى الاولى فقط
جاز لحصول الكلوم ولو بلا ترتيب لانه ليس
شرطا ورمى الكل بالترتيب حرص لرعاية الترتيب
المشوق نذر حجاج مشيا مشى حتى يطوفوا القرص
يعنى اوجب على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا

لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة اشترى
جارية احرمت بالاذن اى باذن مولاهما
حتى احرمت بدونه لا يكون محرمة له اى
للمشتري ان يحللها بقصر شعب او قلم
ظفر فيجامعها وهو اولى من التحلل
من التحليل بالجماع تعظيما لامر الحج
كتاب الاضحية ووجه مناسبة
تم الكتاب

م



بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب الحج ينقسم لقوله تعالى وتعالى الناس حج
 البيت من استطاع اليه سبيلا وكلمة على لا يجب في العمرة لانه
 عليه السلام سئل عن الحج في كل عام ام مرة فقال عم مرة فماذا
 تقطوع ويوجب اي ابو يوسف للحج وجوبا مطلقا بان يفعله
 في العام الاول حتى لو اخر عنه بانه ثم وحواصح الرواية عن
 ابي حنيفة لا موسعا يعني محمد يجب وجوبا موسعا لانه فرض العمر
 وجميع العمر بمنزلة الوقت كان جائزا كذلك اذا اختلف الى آخر
 العمر كجواز شرط بانه لا يفوت عنه لو تأولم حج ثم عنده
 ايضا ولا يجب ان الحج وقتا معينا في كل عام فاذا اخره عن
 في العام الاول لا يمكن فعله الا بادر ارك وقية الاخرة العام الثاني
 وادراكه موهم لانه الموت في سنة ليس ينادى فيضييق الوجوب
 احتياطا بخلاف وجوب وقت الصلوة فانه الموت فيه
 فجأة نادرة على كل مسلم حر عاقل بالغ فلا يجب على كافر وعبد
 ومجنون وصبي لقوله عليه السلام ايما صبي حج ثم بلغ

فعليه

فعليه حجة واما بعد حج ثم اعتق فعليه حجة قادر على الزاد والراحلة
 اي على ملكها حتى ان من قدر عليها على وجه الاباحة لا يجب للحج
 كذلك الخاتمي اقول على هذا القول على ملك الزاد والراحلة كما في اول
 والمراد بالراحلة تمامها حتى ان من قدر عليها يتأوب مع اخرى
 لا يجب عليه والراحلة ليس بشرط على من حول مكة لانه لا يلحق مشقة
 قاله السعي الى الجمعة واما المحل فله حابنة فالقدرة على احدها
 كافية ونفقة الزناج والايام اي الرجوع الى اهل بله المراف ولا
 فاضلا في حوايج الاصلية مربيانها وما فصل منها في باب الزكوة ونفقة
 عياله يعني قادر على نفقة من يجب عليه نفقة وانما الشرط القدرة
 عليه بالانه حقوق العيال متقدمة على حق الله تعالى حين عوده
 منع من الطريق قبل هو شرط وجوب الحج قروى غلبة حنيفة لانه
 الاستطاعة متضمنة بوقت الامن وقيل هو شرط لا داء لانه
 عليه السلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير وفائدة الخلاف
 يظهر في وجوبه لا ايضا فاعل القول الاول لا يجب وعلى الثاني
 يجب قال ابو بكر الاسكاف اقول الحج فريضة في زماننا قاله

في سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقال أبو القاسم الصغير البادية
 عندي ذلك الحرب وقال أبو الليث ان كان الغالب في الطريق السلام
 يجب الا فلا وعليه لا اعتماد ويشترط الصحة يعني صحة القادر على
 الزاد وجوب الحج عليه فلا يجب على المقعد غني هذا فيمنع ما قبله وقال
 الشافعي لا يشترط الصحة فيجب المقعد لانه مستطيع بغيره ولان
 الاستطاعة بدونه صحة الاعضاء والمحبوس الخائف في السلطان
 كالمريض لو جوب المانع فيه كزاد الكفارة والوجوب رواه يعني وجوب
 الحج على المقعد في حنفية عن صاحبها يضار وابتان فيه ولم
 يعتبر وايفه قدرة المشي يعني اذا كان قادرا على المشي لا يجب عليه الحج
 عندنا وقال مالك يجب لانه مستطيع اليه بوسط قدرة المشي لينا
 انه عليه سلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة فيتعلق الوجوب
 بهما وفي الحقايق الخلاف فيمن بعد في الكعبة واما اهل مكة وحولها
 اذا قدر على المشي فعليه الحج اتفاقا واعلم ان هذه الشروط معتبرة
 وقت الخروج اهل بكة حتى اذا كان قادرا على الزاد والراحلة فلم يبق
 القدرة وقت خروج لا يجب عليه الحج وعلى العكس كنفية التبيين

ويشترط

ويشترط في حج المرأة ثبوتها كانت او عجزا او الصبية المشتهية
 بمنزلة البالغة في هذا الشرط سفر اى من موضع بينه وبين مكة
 مسافة سفر زوج او محرم وهو من يحرم نكاحها ابد بسبب قرابة او رضاع
 او مضاهرة لقوله عم لان فرامدة ثلثة ايام الا معها زوج او محرم
 فيد بقوله من سفر لانه لو كان اقرب منه يجوز حجها بلا زوج ومحرم بالغ عاقل
 غير عرجى ولا فلق بشرط في المحرم هذه الاوصاف لانه الصبي والمجنون
 عاجزان عن صيانتها والمجوس يستحل نكاحها والعاق غير امين بشرط
 في المرأة ايضا ان تكون خالية من العدة اية عدة كانت حتى لو كانت مقعدة
 عند خروج اهل بلد لا يجب عليها الحج لقوله لا يخرجون من بيوتهم
 واما المرأة المسلمة فيجوز لها السفر البعثة في دار الحرب بلا محرم وان كانت
 مقعدة لانها مضطرة خائفة وفي المحيط لا يقصد السفر بل حلة والاختلاف
 في ان الزوج او المحرم بشرط الوجوب او الاداء كالاختلاف في شرائط
 امن الطريق منع النفقة عليها اى مع وجوب نفقة المحرم عليها لانها يتوصل
 به الاداء الحج قصدا كالرحلى ولا تعتبر النكاح الامينة لنفقة بما اى
 لايجح المرأة مع النكاح الفصل اذ لم يكن لها زوج او محرم وقال الشافعي

يخرج لانه الامن يحصل بان كما يحصل باحدهما ولنا ما روينا ما اذا وجدته
اي المرأة تمنع زوجها من غير ما في الفرض اي من الحج الفرض وقال الشافعي
له منعها قبله بوجدها ما لاننا لو لم يجزها منعها اتفاقا وقيد بالفرض
لان منعها في المنقل جاز اتفاقا وكذا في الحج المنذور لانه وجوبه عليها
كان بالتزامها فلا يظهر ذلك في حق الزوج فصار نفلا في حقه بخلاف ان
يمنعها ان زوجها تقويت حقه فيمنعها ولنا ان في حقه انما يظهر
في الثقل لاني الفرض واعتبرنا ايضا حتى بلغ وكافرنا لم يكن كل
منها استطاعة الى الحج فانا نأني بان يحج عنهما وهو متعلق بايضا
قبل وقته اي وقت الحج والعاقل فبلغ او اسلم وقال زفر لا يصح ما فيها
لان الحج لم يكن وقته بعجزها عن **فصل** في وقت الحج وموافق
الاحرام المتيقن هو الوقت المحدود استيقن هنا المكان وكبره تقديم
الاحرام على شهر الحج وذي القعدة وعشر ذي الحجة ولم يحلوه يعني
شهر الحج عندنا كما هو المبين في المتن وهذا البيان مروى عن النبي
عمر وقال لك ذوالحجة بكما له من شهر الحج لقوله تعالى الحج شهر معلوم
والمراد وقت الحج وثلاثة اشهر انما يكون اذا اكمل ذوالحجة وثمرة الخلاف

يظهر

يظهر فيها اذ لم يصح المتمتع ثلثة ايام في الحج حتى ايا يوم النحر يجوز
لان يصوم ثلثة ايام الى آخر ذي الحجة عند خلافنا اعلم انما يكون
هذه الاشهر وقتا للحج ليس باعتبارها كل افعال جازة فيها الا ترى ان
الوقوف وطواف الزبارة وغيرها غير جازة في شوال بل باعتبار ان
بعض افعالها يقتضي فساد دون غيرها كما ان الافاقي اذا قدم مكة في
شوال وطاف طواف القدوم وسعى بعه بنوب هرا السعي في السعي
الواجب في الحج ولو فعل فعل كذلك في رمضان لا ينوب عنه وينقذه
اي الاحرام المتقدم ينقذه للحج وكبره لانه لا تامين في التقديم عن وقوع
مختور ولا بخطة عمرة وقال الشافعي ينقذه للعمرة للحج وهذا الخلاف
مبنى على ان الاحرام ركن للحج وهذا الخلاف مبنى على ان الاحرام ركن
عنده فلا يجوز قبل وقته كالوقوف والطواف وشرط لادائه عندنا يجوز
تقديمه على وقته كتقديم الطهارة على وقت الصلوة كذلك شرح المص
اقول بفهم قوله بكبره تقديم جازة عندنا في ايضا وليس كذلك
فلو قال ونجيز تقديم الاحرام مع الكراهة على شهر الحج لكنا احسن
ومنه قوله وينقذه ان اعتقاده للحج وفاني وليس كذلك اذا

اذا الاحرام لا ينفع الحج ولا العمرة في قول ولله الشارة المنطوقه
 وباطل احرام بحجته قبل شهور حجته ومدة وفي قوله ثالث فقي
 ليعقد حتى ان العمرة الاسلام فقط وفي عبارة تاسع اخوان الاحرام
 لا يجعل عمرة بل للعمرة وحذف اللام في مثله غير متعارف اذ لا يقال جعلت
 هذا الثوب زيدا بمعنى الزيد ولو قال ويجعل له للعمرة كانه اولى وضع
 الخلاف في الحج اذ الاحرام بالعمرة يجوز اتفاقا ويحرم اهل المدينة
 والعراق والشام بخلاف اليمن من ذوات الخليفة وهو يضم الحاء
 المله سيقا للمدينين وذات عرق بكسر العين والحمزة وهو يضم
 الجيم وكونه الحاء المله للشاميين وقرن بسكون الراء وهو الخدي
 يلمن وهو لليمنين ويجوز تقديمه عليها اي تقديم الاحرام على المواقيت
 لما روى ان ابن مسعود رضي الله عنه احرم من الشام وابن عمر احرم من بيت
 المقدس بل هو افضل اذ ملك على نفسه في الوقوع في المحذور
 ويلزم في القضاء من الميقات لانه حيث احرم لو قدم يعني اذا
 قدم الاحرام على الميثاق وفد حجة فاراد ان يقضيه في العام
 الاخرى محرم من الميثاق عندنا وقال الشافعي يحرم في مكان

احرم الاول لانه القضاء يحل للاداء ولنا ان تقديم الاحرام لم يكن حيا
 في ادائه حتى يجب رعاية قضاءه ويمتنع الافاقي وهو من كان خارج
 المواقيت اذ اقصد مكة مطلقا اي بواء قصد الحج او العمرة او التجارة او لم
 يقصد شيئا من مجاوزتها اي من ان يجاوز المواقيت غير محرم وقال
 الشافعي يجوز له ذلك اعلم ان المواقيت قضا للمحرم وهو فناء بمكة
 وهو المسجد الحرام وهو فناء للبيت شرف الله ومن قصد مكة
 لا يتجاوز في هذه الافنية غير محرم تعظيما للبيت قيد بالافاقي لانه
 يجوز للمكي ومن كان داخل الميقات ان يدخل مكة بلا احرام عن ميقاتها
 الا اذا قصد الحج والعمرة وقيد بقوله اذ اقصد مكة لانه الافاقي اذا
 قصد موضعها من الحل يجوز له ان يتجاوز الميقات غير محرم له قياس
 الافاقي على المكي ولنا قوله عليه السلام لا يتجاوز الميقات احدا الا محرما
 وانما خص منه المكي ومن كان داخل الميقات لانه يكثر دخولهم مكة
 لحاجتهم وفي ايجاب الاحرام كلمة خرج بخلاف ما اذا قصد الحج
 او العمرة لانه نادر الوقوع فان جاوز عن الميقات بلا احرام يلزم به
 هذا تبرع المسئلة التابة لانه الافاقي كان ممنوعا من المجاوزة

عندنا فاذا تجاوز لزمه دم جبر الجنابة وان شفع لا يبرئ به دم لجواز مجاوزة
عنده وان دخلها اي مكة فحججه او عمرة اي فيلزمه بحج او عمرة تقظما
لبيت الله وقال ان شفع لا يبرئ شئ لانه الله تعالى يوجب بدخول
مكة بعد السكنى ولم يوجب الدخول على نفسه ايضا والرضا القابض للمجاوزة
به لا يبرئ من تعينه من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم وتوى القرآن فعليه
دم واحد عندنا ودمان عند زفر لانه ادخل التقضي في الاحرامين
فينجب عليه دمانا ولنا انه لم يقع منه جنابة على احرامين حتى يتواخذ
بردين لم يقع جنابة واحدة وهي المجاوزة غير محرم فيجب عليه دم
ولو عاد بعد احرام بحج او عمرة ملتبيا حتى اذا جاوز الميقات غير محرم فو
عليه الدم ثم احرم بحج او عمرة وعاد الى الميقات ملتبيا وهي الى التلبية
مع العود شرط في سقوط الدم عنه عند ابن حنيفة وقال لا يجر العود
ليقطع الدم وهذه الجملة الاسمية وقعت معترضة بين لو وجوابه
لهما ان الوجوب كانه الاحرام عند الميقات لا التلبية وقد يترك
ما وجب عليه الا يرى اذ لو احرم قبله مجاوزة غير ملتب لم يبرئ شئ
ولانه التلبية للاحرام كالشربة للصلاة فلا يكون متداركا ما به يجر

العود بخلاف ما اذا احرم قبله لانه قضى حقه بتعظيمه بالاحرام والتلبية
او عاد الى الميقات بلا احرام فاحرم منه او عاد بعد احرامه قاضيا تمام
يعني اذا جاوز الميقات غير محرم فاحرم منه داخل بحج او عمرة ثم افسد
ذلك الاحرام ثم قضاه باحرام عند الميقات لم تقطناه وهو جواز
لو يعني سقط عنه الدم عندنا في هذه المسئلة خلافا لفرق
للخلاف في المسئلة الاولى فيما زاد عاد قبل ان يسرع في الطواف لانه
ان عاد بعده لا يقطع عنه الدم اتفاقا لانه لا يمكنه التدارك بعد
الشروع في افعال الحج فنقررت الجنابة ولزم الدم عليه قيد بقوله بعد
احرامه لانه عاد الى الميقات بغير احرام واحرم عنه ليقط عنه الدم
اتفاقا اعلم ان في المسئلة الثانية وهي قوله او عاد فاحرم منه ثانيا
لانه ذكر في المصنف والحقايق ان خلاف زفر فيما اذا احرم داخل
الميقات اذ لو لم يحرم وعاد اليه قبل دخول مكة وانما الاحرام منه
سقط عنه الدم اتفاقا لانه ان الدم لزم بالجنابة وهو ترك ان
الاحرام من الميقات ولم ينشئ الاحرام منه ولم يتدارك ما فات
وتلك الجنابة ولا يرتفع بالعود كما لو افاض قبل الغروب من عرفه

ثم عاد بعد الغروب لا كذلك المحيط في هذا لا ظاهرة على المسئلة
 الثانية اتفاقية وتنا في المسئلة الاولى انه تدارك ما فات في تعظيم
 الله بالعود الى الميقات في قطع عمارة وفي الثالثة انه تدارك بالعود
 ما ذكره وقتة بالفضاء في سنه في صلواته فقطعها ثم اعادها بلا سهر
 وانما لم تدارك بالعود ما فات في عرفه في الوقوف لذاتها وقتة حتى لو عاد
 قبل الغروب يقطع عنه الدم ولا يقطع دم المجاوزة بعد الشروع
 في الطواف كما سمعت في المسئلة السابقة ولو عاد بعد دخول مكة يعني
 في قصد مكة وجاوز الميقات بغير احرام فعليه بدخول مكة حجة او عمرة
 فاذا اعاد الى الميقات سواء كان الميقات الذي جاوزه او ميقاتا آخر فاحرم
 بالفرض اي حجة او عمرة كانت واجبة عليه قبل تلك السنة وفيه تارة الى
 لم يحرم بالزمن بالمجاورة ولا بالفضاء في علمه سقطنا ما رزى بالمجاورة
 مطلقا من الدم واحد التمكن الواجب بدخول مكة وقال زفر لا يقطع
 عنه شيء مما رزى اعلم ان الاتفاق لو جاوز الميقات ودخل مكة مرار بغير
 احرام لزمه الكثرة حجة او عمرة ثم اذا عاد فاحرم بالفرض في عامه يقطع
 عنه ما رزى لاسر المجاوزة الاخيرة لانه الواجب قبل الاخرة صار وثباتا

فلا يقطع

فلا يقطع الا بتعيين قيد بالعود لانه لو احرم بالفرض في علمه ولم يعد
 الى الميقات لا يقطع عنه الدم اتفاقا لكنه يقطع عنه احداث التمكن
 عندنا خلافا للرقر وقيد بقوله بعد دخول مكة لانه لو عاد قبله فاحرم من
 الميقات يقطع عنه الدم عندنا خلافا للرقر كما عرف في المسئلة السابقة
 وقيد بقوله بالفرض لانه لو احرم بحجة او عمرة لزمه بدخول مكة في تلك
 السنة يقطع احداث التمكن اتفاقا وقيد بقوله في عامه لانه لو اقام
 بمكة واخذه الى السنة الثانية فاحرم بالفرض لم يحرم ما رزى اتفاقا لانه
 ما وجب عليه بدخول مكة صار دينا في ذمته فاداء الفرض في ذلك العام
 لا ينوب مكان الحج والعمرة المذكورة لم يكن مؤداة بالفروض وكما انه اذا
 تحولت تلك السنة وادى الفرض فيها ولنا انه تدارك المترك في وقتة
 لانه الواجب عليه تعظيم تلك السن بالاحرام وقد فعله في بادى ما وجب
 عليه بالدخول باداء الفرض كما ان صوم الاعتكاف المذكور في شهر
 رمضان يتأدى بصوم رمضان بخلاف المذكورة لانه ما وجبت
 باحرام مقصود فلا يتأدى لغيره ونحوها ما اذا تحولت السنة لانه
 تقرت في ذمته قضاء كحجة المسجد سقط باداء الوقتية قبل الخروج

من المسجد فاذا خرج ثم عاد وادرك الوقت لا يقطع عنه حجة
 تحية المسجد ولو اهل أي رفع صوته بالتلبية في الحرم ابتداء الاحرام
 بحجتين معا وحجة ثم حجة الزمة بحجة وهما برهما أي صاحباه
 الزمان بحجتين وهذا لو اهل العمرتين قيد حجتين لانه لو احرم
 بحجة ثم بعمره ثم حجة الزمان ~~انما قاطعوا~~ ~~لو اهل~~ ~~لو~~
 فيكون قارنا ان لم يأت شي من افعال الحج لكنه يكون مستباحا حيث
 ادخل العرة على الحج وهو غير مسنون ولو احرم لعمره ثم حجة
 لم يمانه اتفاقا فيكون قارنا محسنا لانه الاحرام شرط شرع للاداء
 كالحرمة ولو احرم بصلوة لم يكن ملزمة لهما فكذا الاحرام ولهما
 الاحرام التزام محقق في الزمة منفصل عن الاداء فيلزم في ذمة
 حجتاه كما لو نذر بهما بخلاف الحرمة بالصلوتين لانها انما يصح
 بالاداء فلا يتصور الاداء معا ولهذا لم يجر الحرمة كمن رفض
 هذه عند الشروع في الاخرى يعني عند اية حنيفة لا يرتفع احدي
 الحجتين الا بعد الشروع في الاخرى لانه بعد جمعها باعتبار
 الاداء فيكون ارتفاع احديهما عنده فتحلل لو احصر قبله يعني

لو كان من اهل الحجتين محصرا قبل الشروع في الاداء يتحلل برمي
 هذا يرتفع لقول ابي حنيفة وحكم به بالاحمال يعني عند اية حنيفة لما
 فرغ من اهللال الاحرامين بصير رافضا للآخرى لانه اذا اوهما معا
 ممتنع فيرتفع احديهما عقيب الا اهللال كان حلفا على اسماء حجت
 عقيب بمنه لتعذر فتحلل بدم ويحرم من يهودا خرا بالقبض اي
 في داخل الميثاق من الحلق وهو كسر الحاء الموضع التي بين المواقيت
 والحرم فيحرم من اي موضع منها ومنه بركة اي يحرم من هو ساكن فيها
 للعمرة من الحلق والحج من الحرم لانه البني عم امره **فصل**
 في الاحرام واذا اراد الاحرام توضأ ولو اغتسل كان افضل لكونه
 النظافة فيه اكثر وليس ثوبين جديدين او غسيلين غير خيطين
 ازار او رداء لانه عليه سلام فعكس ذلك والجديد افضل لانه اقرب الى
 الطهارة ويجزئ ثوب ساتر للعمرة اي يكفي ازار وتطيت ان وجد
 وكبره ما يبع عنه يعني كره محمد ان يتطيب بطيب يبع عنه على
 المحرم بعد احرامه لان بقاء عين الطيب بعد الاحرام كالنظف
 فيه وقال لا يكره لقول عائشة رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم

عند احرامه ثم ارى وبعض الطيب اى لعانه في راسه وحية بعد
احرامه بثلاثة ايام وصلى ركعتين فقال اللهم انى اريد الحج فتقبل منى
لما روى انه عليه السلام ففعل كذا انما اورد سنن ابى داود في الحج
الصلوة لانه الحج عسير لتفرق اركانه على الارض والامكنة فلا يؤمن
فيها من اعتراض مانع واداء الصلوة بسرعة وان نواه في غير
ان يتلفظ شيئا اجزاء لانه الفرض هو النية وهو عمل القلب والاعتناء
بالثبات وكان القياس انه لا يتبادى الحج الا بالنية فرضية ليمتاز بها عن
نافلة كما في الصلوة الا انهم استحسنوا جعلوا اطلاق النية
فيه تعينا لبرالة العرف اذا اظهر حال الذات ان لا ينوى ^{النقل}
وعليه حج فرض ثم يلحق عقوبتها فيقول بعد الركعتين بسم الله
بسمك لا شريك لك بسمك انى الحمد والثناء لك والملك لك
لا شريك لك بسمك وهذه الالفاظ منقولة هكذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
بسمك اجبت لظلمتك اجابة بعد اجابة وروى ان ابراهيم
عليه السلام لما بنى البيت شرفا فقال الله تعالى واذا من في القاص
الحج فانك رجالا م على كل صنام فوقف في المقام ونادى

بغيره

يا عباد الله

يا عباد الله حجوا بيت الله واجيبوا داعي الله فابلغ الله صوته الناس في هذا
ابا لهم فاجابوه بقولهم بسمك اللهم بسمك وكان ذلك في اول التلبية فمن
اجاب منهم مرة حج مرة ومن اجاب مرتين حج مرتين وعلى هذا ما قوله انه الحمد
غرونى بكسر الهمزة وفتحها كالكسرة او لا لانه يفتحها لكونه بناؤه على ما تقدم
لكونه على له فلا يكون فيه كثرة مدح مقصود وعلى كسر ما يكونه الا ابتداء ولا ^{يقال}
بكسر ما يكونه تقليدا ايضا كما جازى قوله عليه السلام انما من الطوائف من
لان استعجالها لا ابتداء اكثر ويجوز الزيادة على تلك الالفاظ لان
المقصود هو الشاء روى ان ابن عمر رضي الله عنهما قال بسمك وسعدك
والخير كله بركت قيد بالزيادة لانه النقص عنها مكره اتفاقا واذا
نوى ولجه هذا حرم اى صار محرما وانفق الاحرام مختص بالتلبية
عند يوسف وينعقد عنده حنيفة ككل ذكر فيه تعظيم الله فاستيا
كانه او عريلا كذا عند محمد فانه لم يجز التحريم بغير العربية بكنه اجاز
التلبية به لانه باب الحج اوسع حتى قاله عن الذكر كتقليد البدن مقام
الذكر ولا يكتفى بالنية بغيره اذا قصر على النية ولم يلزم لا يتفقد
احرامه عندنا وقال ث في ينعقد فكذا لانه الحج بضم ترك شيئا

فتب الصوم فيخرج فيجوز بحرية البنية وتنازل الحج بغير ثياب مختلفة
 فعلا وركا فلبنة الصلوة ولا يحصل الا بالذكاة اوله فليحقق الرقعة
 اي ليجتنب الجماع وقيل الرقعة ركن الجماع في حضرة النبي ^{عليه السلام} روى ابن
 القسرة احرامه شر او من تشين بناه مما ان يصرق الطير بك
 بك وقيل الرقعة وان لم يحرم فقال انما الرقعة بحضرة النبي ^{عليه السلام} والفسوق
 وهي المعصية فانها لا تحرم في الاحرام والجدال وهو الخصامة والسب
 لقوله تعالى فمن فرض فنهين للحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج والتقي
 بمعنى التهيؤ في المحيط اذا رقت بفسحة واذا فسق او جدل لا الا
 الجماع من المحصورات الاحرام والطيب لقوله عليه السلام لما حاش الشعب
 التقي وهو بكسر العين بمعنى مغيرة الرأس والتفيل بكسر التاء على ما روى الطيب
 والادباء لانه لم يقل الدهن يزيل الصفة المذكورة والفيل بالخطي
 لانه يعقل الهوام والخلق مطلقا في الرأس والبدن وتغطية الرأس لانه
 عليه السلام عنها وينبغي في تغطية الوجه وقال ان نفي يجوز للمحرم ان
 تغطي وجهه لقوله عليه السلام احرام البعوضة رأسه واحرام المرأة
 في وجهها ولو لم يحرم للرجل تغطي الوجه لما خص ذكر المرأة ولنا

ان تغطي

ان تغطية الوجه اذا لم يحرم المرأة مع ان في كشفها فتنة فيما لم يحرم ان
 لا يجوز للرجل والعرض ما رواه بيان ان تغطية الرأس لا يجوز
 للرجل ويجوز للمرأة ولا يقتل صيد البر لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد
 وانتم حرم قيدا بالبر لانه صيد البحر حلال للمحرم سواء كان مأكولا
 او لا لقوله تعالى واحل لكم صيد البحر ولا يشترط اليه اي الصيد الحاضر
 بيده او غيره با ولا يدل عليه اي على الصيد الغالب بقوله هو في مكان
 كذا لما روى ان ابا قتادة كان حلالا اصطاد دجرا وحشا واصحابه
 محرمون فآلوه النبي ^{عليه السلام} ثم لم يزلوا يترحمونهم فقالوا لا فقال فكلوا
 ولا يلبس قبيضا ولا عمامة ولا قلنسوة ولا ثيابا ولا خفين لانه
 عليه السلام في لبس الثياب فان فقد الثقلين قطعها المفلح من
 الكعبين اراد من العظم الذي في وسط القدم معقد عند الشراك
 كالكعب المذكورة الوضوء ولا يصوغا بعرض وهو نعت اصفر
 طيب الرائحة ولا زعفران الا ان يكون غسلا بحيث لا يخرج
 رائحته فيجوز للمحرم لبسه لانه لا يطيب لم حثه لانه المنع كانه لطيب
 لا لكونه وينبغي من المصغرات من المصنوع لان له رائحة طيبة

وقال ان فتي لا بأس للمحرم بلباسه لا طيب له وكذا مذهبه فيما يشبهه مما
 بينت بفسه كالنفسج والقبصوم ونحوهما ويقتل ويستعم المحرم لا تعم
 رفته اغتم وهو محرم ولم يكرهه المياني وهو يكسر الهاء ما يوضع فيه
 الدراهم وشدة المسافر في وسطه مطلقا اي سواء فيه نفقة نفقة غيره
 وقال مالك يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه يشبه اللبس الا انه نفقة
 ضرورة فلم يكره ولا ضرورة في نفقة غيره ولنا ان هذا كاشمال الازار وليس
 بلبس ولا يكره فان قلت لو لم يكن الشد لبس لما كرهه شد الازار مجمل مع انه
 مكروه اجماعا قلت ثبت كراهيته بالحديث وهو انه عم راى رجلا فوق ازاره
 جلا فقال الحق ذلك للجسر ولا الاستظلال بالجمل والقطا وهو الخيمة
 الكبيرة وقال مالك يكره لانه يشبه تقطية الرأس ولنا ما روى ان عمر رضي
 عنه كان على شجرة ثوبا يستظل وانه عثم ضرب له قسطا لم يمتنعوا منه
 ما يمتنعون به بالستر ويكره في التلبية جهرا عقيب الصلوة وكلما علا
 شرفا يفتحون اي مكانا مرتعا او هبطوا واديا او لقي ركبا جمع ركب
 وبالا حار وهو محطوف على قوله عقيب لما روى ان الصحابة كانوا
 يلبون جهرا في هذه الافعال **فصل** في صفة افعال الحج واذا

دخل

دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام لانه المقصود هو البيت فيه فدخل ملبيا
 من باب بني شيبه فاذا شاهد الكعبة كبر وهتف واخذوا بالحجر الاسود
 واستقبله وكبر ورفع يديه وزا من تكبيرة كالصلوة اي كما يرتفع يديه
 فيها ولا يكون بطون كيفية الى الحجر وقبلة ان تمكنه قبلته لما روى انه
 عليه السلام قبل الحجر الاسود ووضع شقه عليه وبكى طويلا والاي
 وانه لم يتمكن وضع يده على الحجر فقبلها لما روى عمر رضي عنه انه عليه السلام
 فعل كذا وان لم يتمكن منه ايضا مسس الحجر بعضا في يده فقبله لما روى
 انه عليه السلام يطوف بالبيت ويستلم الحجر بحجر غيره ويقبل بمجته
 وان عجزه عنه ايضا لكثرة الازحام به الى اي الحجر يديه يجعل باطنهما
 نحو الحجر غيره كانه يضعهما عليه لانه اسلام الحجر سنة ورا الاذي واجب
 اقول تقررون ذلك مما سبق ان المقصود من ان الحرايين او لهما وضع اليد
 على الحجر وانما في مسس الحجر بعضا المرسي ثم يطوف الافاق طواف القدوم
 سبعة لمواطاة اراد بالتشوط هنا طواف البيت مرة قبل الافاق
 لانعدام القدوم في حق اهل مكة ولم يوجبوه اي طواف القدوم
 ويسمى طواف النجدة وهو سنة عندنا وواجب عند مالك حتى يجب

بركة الترم على الافاق عنده لقوله عليه السلام من ادى البيت فليحبه
 بالطواف والامر للوجوب ولنا انه تعالى امر بالطواف بقوله وليطوفوا
 والامر لا يقتضي التكرار فلما اراد منه طواف الزبارة بالاجماع انتهى وجوب
 عنده وفي ما رواه دلالة على كونه لانه سماء تحية وهي لهم الاحسان
 يتدلى بالان متطوعا كالتسليم وهو سنة لا واجب فكذا الطواف
 فان قيل الحسن في قوله واذا حيتتم بحجة فحيوا بحسن منها وارا
 بلفظ التحية مع انارة السلام واجب قلنا المأمور به احسن التحية
 وهو ليس بواجب ولو سلمناه كمال التحية لم يستفد معناها بل ذكر
 للملك فبيد من الحجر هذا بيان لكيفية الطواف على وجه السنة
 يمينان من بين الحاج فمالى الباب وراء الحطيم ويستوي الحجر وهو الآن على
 ما هذا محوط ممدودة على صورة نصف دائرة خارج من جدار
 البيت من جهة الشام اى نحو المذراوات قال وراء الحطيم لقول ابن عباس
 رضى عنهما طاف بالبيت فليطف من وراء الحطيم ولما روت عائشة رضى
 عن ابني عليهما السلام انه قال للحجر من البيت كماله ليس من البيت
 بل مقدار ستة اذرع منه بحديث عائشة رضى عنها انه قال ستة اذرع من الحجر

الى البيت

الى البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولولم يطف بالحطيم
 بل دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجزيه ويعيد الطواف كله ولولم يعد
 بل طاف بالحجر وحده اجزائه والحطيم وان ثبت انه من البيت بهذا الخبر
 ولكن لم يجز الصلوة باستقباله وحده لانه فرضية الاستقبال ثبت
 بنص الكتاب ولم يكتف فيه بما ثبت بالخبر اخذ بالاحتياط وقد صطبع
 من قبل اى قبل شروع وفي الطواف الاصطباع ان يجعل رداءه تحت
 ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر ويرمل من الحجر الى الحجر وهو ان حرك
 كتفه في مشية كمشية مبارز يتجوز الصف في الثلثة الاولى اى في ثلثة
 هو اثنان او اقل تلك السبعة طاروا انه عليه السلام رمل في الثلثة
 الاولى وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين لطفهم المسلمين بالضعف
 غمحي شرب وبق الحكم بعد زوال سببه فاذا واحا البشر في الرمل
 يتوقف قائما واذا وجد مسكرا رمل لانه لا بد له من خلا الاستسلام
 للحجر حيث لا يتوقف فيه عند الارواح لانه الاشارة اليه بدل له
 ثم يمشى على هتيفة بكسر الهمزة اى على مسكنه ويستلم الحجر اى
 يتناوله باليد او بالقبلة انه تمكن من استلامه كلها مرة لان هذه

الاسواط كركعتي الصلوة وكانت تفتح الركعة بالتكبيرية يستفتح الشرط
 بالاستلام وتختتم به اي بالاستلام الطواف لانه عليه سلام فعل كذا
 ونقبة اي الطواف غاياما وبغير طهور سواء كان حدثا اصغرا او كبيرا
 وشكوا وهو ان يبدأ الطواف من اليسار ويعد ذلك الطواف
 الناقص ان امكن والاى وان لم يمكن الاعادة فبالتيم وقال
 الشافعي لا يعتبر لقوله عليه سلام طواف البيت صلوة ويشترط
 له بشرط للصلوة من اللبس والطهارة والترتيب ولنا اطلاق قوله
 وليطوفوا بالبيت العتيق والزيادة عليه بحر الواحد غير جائزة للثلاث
 يلزم نسخ الكتاب به واما تشبيهه بالصلوة فيما رواه من حيث التواتر
 وفائدة الخلاف يظهر ان فات الحج يحمل بالطواف عاريا عندنا
 ولا يحمل غزاة ثم يصلي بعد الفراغ من الطواف ركعتين عند المقام
 اي مقام ابراهيم عليه سلام او حيث تيسر منه المسجد وتوجيها
 اي الصلوة المذكورة وقال الشافعي لا يجب لانها ليست من
 الطواف ولا دليل على وجوبها فلو كانت ولنا قوله عم ليصل
 الطائف كل اسبوع ركعتين والامر للوجوب ونجيز الوصول

بين الاسابيع الاسبوع سبعة اسواط والاسبوع جمع او اصدر
 عن وتروكها يعني اذا جمع بين ثلثة اسابيع او ثمانية او سبعة في
 غير ان يصلي ركعتين بين الاسبوعين لا يكبره عند اية يوف ويكبره
 عندها قيد بقوله عز وتروكها لانه الاسابيع لو كانت شغفا يكبره الوصول
 بينهما اتفاقا لانه الاصل في الطواف التروك ان الاصل في الصلوة
 التسعة له ما روى انه عايت رضى طافت ثلثة اسابيع ثم صلت كل
 اسبوع ركعتين ولها قوله عليه سلام ليصل الطائف الحديث وفيما
 رواه يحتمل انه ضلت كذا الثبوت الكراهية في وقت الصلوة اقول
 الجواز لا ينافي الكراهية ولا بد ان يفرد لفظه بالكراهية في قوله ونجيز
 حتى يخالف قوله وكبرها ولو قال ولم يكن الوصول كان اولى ولم
 يحج الى قوله وكبرها ثم يعود فيستلم اي لما روى انه عليه سلام
 لما صلى ركعتين عاد الى الحجر فاستلمه ونجيز الى الصفا فيصعد
 عليه قد رما عاين البيت لانه هو هو المقصود من الصعود
 ويصل البيت ويكبر ويرفع يديه ويهتد ويصلي على النبي وم
 ويرعو ولم يذكر الدعاء فيما سبق عند استلام الحجر لانه كان ابتداء

العبادة وذكر الدعاء ههنا لانه حالة اختناعه والدعاء فيها اليق
كله الصلوة ثم ينحط أي نزله الصفا على هيئة أي كونه ووقاة
قاصدا نحو المروة فاذا وافى الميلىن أي بلغ احدهما يقال للاعلام
البينة في طرق مكة امبال وهما شيان متحدان من نفس جدار المسجد
الحرام علامتا بموضع السعي في بطن الوادي بين الصفا والمروة
ولم يبق اليوم بطن الوادي لانه السو كبت الاخضرين وهذا
التوصيف على طريق التغليب لانه احد الميلىن اخضر والاخر احمر
نسب لى هزول بينهما سعيا ثم مشى الى المروة ففعل كالصفا في
يفعل في المروة كما فعل في الصفا من الصعود واستقبال القبلة و
الكبير وغير حاوذة التحفة الافضل للمحاج ان لا يسعي بعد طواف
القدوم لانه السعي واجب لا يليق ان يكون تبعا للسنة بل يؤخره
الى طواف الزيارة لانه ركن واللايق للواجب ان يجعل تبعا للعرض
وقد تم شوط يعنى ذهابه من الصفا الى المروة شوطا وكذا رجوعه
من المروة الى الصفا شوطا وفي قوله قد تم شوطا نفى لقول الظاهر
انه ان الشوط الواحد هو الذهاب من الصفا الى المروة مع رجوعه الى

فيطوف

ويطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة يعنى يبدأ الشوط
الاول من الصفا ويختم الشوطات تابع بالمروة ويسعى في كل شوط
بين الميلىن انما يبدأ بالصفا لقوله عزم ابدوا بما بدأ الله تعالى
ونحط الى السعي من الصفا والمروة واجبالا ركننا يعنى قال الشافعي
انه ركن لما روى انه عليه السلام قال لعنوب الصفا والمروة فان
الله كتب عليكم السعي ولكم كتب يتوكلنا وتنا ان نقول ما رواه
دليلنا لانه خبر الواحد به ثبت الوجوب لا الركنية لانه انما ثبت
بديل مقطوع ومكث بمكة حراما أي محرما لانه المحرم بالحج لا يتحلل
قبل الايتاء بافعاله فيطوف بالبيت بما بدأه أي كما ظهر له قصد الطواف
لانه يتقطع كالصلوة الا انه لا يسعي عقيب هذه الاطوفة في مدة
مكة بمكة لان الشغل بالسعي غير مشروع فاذا كان اليوم السابع
من عشر ذي الحجة خطب الامام وهو الخليفة او نائبه خطبة واحدة
بعد صلوة الظهر يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفة و
الوقوف بعرفات والافاضة الى الرجوع من عرفات وعينا للخطبة السابعة
كما سبق بيانه والتسعة وهو يوم عرفة يجنب فيه بعرفات خطبتين

يجب بينهما يعلم فيها ما يجب من الوقوف بمزدلفة ورمى الجمار والنحر
وطواف الزيارة والحادي عشر فيخطب في اليوم السابع بحمد الله
على ما وفقه قضاة مناسك الحج ويحذر الناس من الخطايا ويحثهم
على الطاعة لا يوم التروية وعرفوا التحريف في قال في خطبة في الثامن
والثمان والعشر متواليات لأنها هي أيام الموسم واجتماع الناس في الخطبة
فيها اول وثلاثان اداء الافعال واقعة في اليوم الثامن والتمتع
فينبغي ان يخطب قبل يوم الاداء ليكون الناس على شعور فيه
والخطبة الثالثة وهو الشكر بعد اداء المناسك اوفى واليق
فاذا صلى فجر التروية بكته وهو اليوم الثامن سمي تروية
لان ابراهيم عليه السلام تكلم فيه ان روياه الله ام لا خرج الى منأ
واقام بها الى فجر عرفة ثم يتوجه من منى بعد طلوع الشمس او قبله لكن
الاول اولى لانه عليه السلام فعل كذلك الى عرفات ويقيم بها فاذا
زالت الشمس خطب وعلم الناس الوقوف بعرفة وانما علم الوقوف
في هذه الخطبة بعد التعليم في خطبة اليوم السابع لاحتمال ان
يؤخر بعض الناس غير حاضرة في تلك الخطبة او لكونه ركنا اعظم

في الحج

في الحج والمزدلفة ورمى الجمار والخطب وطواف الزيارة
ثم يصلي بهم الظهر والعصر باذان واقامتين لما روي انه عليه السلام
صليهما باذان واقامتين ولو فصل متفرقتين اذا استقل بين الظهر
والعصر غير سنة الظهر ثني الاذان يقرأ اعادة الاذان للعصر لان
استغاله بعمل آخر تقطع فور الاذان الاول والجماعة أي الجماعة مع
الامام الاكبر وهو السلطان شرط الجمع أي الجمع بين الصلوتين
بعرفة عند اية حنيفة حتى لو صلى الظهر وحده او الجماعة بدون الامام
لا يجوز وقال لا يجوز لهما ان الجمع بينهما يحصل امتداد الوقوف
حتى يكتم فيه التضرع والدعاء فيكون الجمع جائزا كل من وقف
سواء صلى مع الامام او وحده وله ان الجمع بينهما وقع موقع الجماعة
على خلاف القياس فلا يترك ما في مولود وفي البيهقي وفي شرط
الجمع ايضا ان يكون صلوة الظهر صحيحة حتى لو بين فسادها
بعدها صلاهما اعادة الظهر والعصر جميعا وفي المحيط لوقف الناس
على الامام بعد الشروع او قبله فصلى وحده الصلايتين جازا اتفاقا
لانه الجماعة ليست بشرط في حق الامام عند اية حنيفة لانه لا يملك

احدا ان يجعل نفسه اماما لغيره فلما الامام فشرط في حق غيره
 لانه كل واحد يمكن ان يجعل نفسه مقدرا بغيره ولو انفرد بالظهر
 ثم احرم منعاه فما اذا العصر يجمع أي جماعة مع الامام في وقت
 الظهر وقال في يجوز له ذلك لانه الامام انما فلكه شرطا لا اداء
 العصر وقت الظهر لانها هي المغيثة عن وقتها لا الاداء الظهر
 لانها منغولية وقتها ولنا ان التقديم والجمع كلاهما على خلاف
 القياس فوجب مراعاة الجميع ما يفيد السنة ووردت باوانها
 مع الجماعة فلا يجوز لمن انفرد بالظهر الجمع وفي قوله ثم احرم شاه
 الى خلاف آخر وهو ان تقديم الاحرام عليها شرط لصحة
 جمعها عندنا وقال زفر كونه محرما في العصر فقط كاف في الجمع
 والدليل في الطرفين معلوم سابق والمحصل هو ان الجمع معلق
 بالاحرام لا بغيره عندنا وبالاحرام والجماعة مع الامام عندنا حنفية
 وزفر الا ان زفر يشترطهما في العصر وابو حنيفة يشترطهما
 فيهما ثم يوجب مع الناس معالي الموقف الاعظم وهو الموقف
 الذي يقرب جبل الرحمة عند الصخرة السوداء الكبار بمبطل الجبل الذي

نوسط

نوسط ارض عرفات ويجوز ان يقف بعرفة كلها موقف الا بطن عرفات
 وهو وادع عرفات لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا
 عن بطن عرفات قال الامام القشيري المسجد الذي يصلي فيه الامام
 يوم عرفة هو بطن عرفات فاذا خرج الا انك منه يريد الموقف فقد
 صار واقفا بعرفة ويستحب ان يقف على راحلة لانه عليه السلام
 استوى على ناقته ملتيا بقرب جبل الرحمة ويستقبل الكعبة بمسط
 يديه لما روي انه عليه السلام بسط يديه في المستطعم للمكئين
 فيمنع على الله ويحمده ويصلي على النبي عليه السلام ليكون اقرب الى الله
 ويجتهد في الدعاء وليتقيا ان شاء دعواته ساعة بعد ساعة ولم يفرض
 الوقوف جزءا من الليل قال مالك هو فرض في جزء من لقوله عليه السلام
 من فاته الوقوف بيل فقد فاته الحج ولنا قوله عليه السلام
 من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وكلمة او تجيز
 والمراد بما رواه ان يفت عن الوقوف بيل ولم يكن وقف نهارا واما
 ادرك الوقوف ما بين الزوال وفجر النحر يعني وقف في وقت الوقوف
 بعرفة وهو ما بين الزوال الى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر

وفرواية لا يسقط لانه تركت سنة الله فمع الامام ويستحب
 النزول بقرب قرخ لان نبينا عليه السلام وقف عنده وهو يضم
 القاف وفتح زاي المعجمة وبالحاء المهملة الجبل الذي عليه المنقذة
 قيل انها كانت ادم عليه السلام وهي غير منصرف للعلمية والعقل
 في قانح يعني مرتفع فيصلي بهم المغرب والعشا باذان واقامة
 ولم نشأ اي لم يحصل الاقامة شئتين وقال الشافعي يجمع بينهما
 باذان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة وتارواية جابر انه عليه السلام
 حج بين المغرب والعشا باذان واقامة واحدة انما لم يشترط
 ابو حنيفة الجماعة في هذا الجمع كما شرط في جمع عرفة مع ان كلامهما
 ورد بالجماعة لانه المغرب فيه مؤونة عن وقتها والصلوة ما بعد
 وقتها مفقودة بخلاف الجمع بعرفان فيه تقديم الصلوة على وقتها
 وهو مخالف للقياس من كل وجه فروي فيه ما في موردة ولم
 يراع في جميع مزدلفة وتركنا اعادة اي اعادة الاذان للعشا
 لفصل نقل كونه النقل فاصلا بين المغرب والعشا وقلنا
 بعيد الاقامة فقط وقال زفر بعيد الاذان لانه لو قصد النقل في عرفة

كان بعيد الاذان فكذا هذا وتنا ما روي ان النبي عليه السلام صلى
 المغرب بمزدلفة ثم اكل العشاء ثم افرد الاقامة للعشا واذا لم يجب
 بحمل الكراعاة الاذان فصل النقل اولى بوضع الاذان فانه بعيد
 الاقامة للعشا اتفاق وضعه في فرض المزدلفة بهذا اذ في فرض العرش
 ثانيا اتفاقا وبغيره ابو يوسف اذا المغرب في الطريق وعرفة مع الجماعة
 لانه اذا هاء وقتها فلا يجب اعادتها لكنه ليس للترك السنة وقال عليه
 الاعادة ما لم يطلع الفجر لو طلع الفجر قبل الاعادة عاد الى الجواز
 اتفاقا من الحقايق ذكر الخلاف هكذا في الهداية ولم يذكر العشا
 وتبعه المصنف وكن الخلاف ثابت وذلك ذكر به في كتاب النظم
 لما روي انه عليه السلام قال لا سائمة في طريق مزدلفة الصلوة
 اماك حين نية سائمة النبي عليه السلام على صلوة المغرب
 فظاهره ان نفس الصلوة التي فعل المصلي لا يمكن ان يكون اما
 فيكون المراد وقتها فيجب تأخيرها ثم يصلي صلوة الفجر بفلس
 ليحصل امتداد الوقوف وهو يفتح اللام ظاهرا ليدبر ويقفون
 بمزدلفة بعد طلوع الفجر يوم النحر الى ان يسفر جدا لانه عم

فعل كذا ولو من مزدلفة بعد طلوع الفجر في غير سبب باجاز
ولا شئ عليه لانه النية ليست بشرط كما في عرفة الا ان يظن
وهو بغير السبب للهامة وفتح الحاء للهامة واد معروف على بار
مزدلفة لانه عليه السلام عن الوقوف فيه ويجب هذا الوقوف
لقوله عليه السلام في وقف مزدلفة فقد تم حجه وهذا يدل
على الوجوب لانه تمام العبادة بواجباتها ويجب بركة الدم
الا ان تركه بغير ضعف او مرض لما روى انه عليه السلام قدم
من مزدلفة الى منى ضعف اهله ليلا وثيقة اذ همف من الصبح
فتبدي يرمى بحجارة العقبة من بطن الوادي لانه عليه السلام
فعل كذا سبع حصيات وهو يدل على تقدير المضاف
اي يرمى سبع حصيات ياخذها من قارة الطريق ويفعل بالماء
لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام امره ان يفعل هكذا
كحصى الخذف وهو الماء والزال المعجمين رمى الحصاة بالاصابع
لما روى ابن عباس انه قال اثنى بسبع حصيات مثل حصى الخذف
يكره من ولا يقف عندهن لانه عليه السلام لم يقف عندها

فبأى

فبأى يلتقي رماها يجوز في الاولى ان تضع الحصاة على ظهر ابرأيه
اليمنى ويستغنى عليها بالمستحبة ويقدرها عند مقدار خمسة ازرع ولو
طرحها باجاز لانه يرمى الى قدميه ولو وضعها لم يجز لانه ليس يرمى ولو رماها
ووقفت بعيدة من موضع الحجرة لا يجز لانه لم يكن قربة الا مكانه
مخصوص ولو وقفت قربة يجوز لانه هذا القدر مما لا يمكن الاحتراز
عنه ولو رمى سبع حصيات حيلة لا يجز لانه المنصوص عليه تعريف
فعل الرمي وقطع التلبية عند اولاهن اي عند اول رمي حصيات
من حصيات حجرة العقبة لانه الرجوع من عرفات يعني قال ما كنت
يقطعها الحاج اذا رجع من عرفات لما روى عن النبي عليه السلام انه
قطعها لما رجع من عرفات وتنا ما روى ابن عباس انه عليه السلام لم يزل
يلتقي حتى رمى بحجارة العقبة وما رواه مؤول لا يحتمل انه عليه السلام قطعها
ثم عاد اليها ومارونياه محكم فكان اولى وفي المحيط المعنى يقطع
التلبية اذ نهى عن الحج لانه الطواف سكن في العرة فيقطع التلبية
قبل الشروع فيه وفات كالعتمر ويقطع الفارح حتى ياخذ الطواف
اثنى لانه يتحل بعمره ويقطع المحضر اذا دمج هدية لانه الذبح للتحلل

ولو خلق الحاج قبل ان يرمى جمره العقبة قطع التلبية لانه تحلل
بالخلق ونجس بطينة ياب ومرة وقال في البحر لا رمى
الحجر لانه هو المنقول المتولدة ولنا ان المقصود هو التشبيه
ببراهيم عليه السلام في اهانة الشيطان وانه حصل يرمى ما هو من جنس
الارض ولورمى حشبة لا بحجر لانه ليس من جنس الارض وكذا
لورمى ذهب او جوهر الا انه سار لا يرمى ولا نجسه اى رمى جمره العقبة
قبل طلوع الفجر يوم النحر وقال في البحر في النصف الاخير
من ليلة النحر يروى انه عليه السلام امر ام سلمة ان ترمى جمره العقبة
قبل الفجر ثم يغتسل منى الى مكة ولنا قوله عليه السلام لا ترموا
جمره العقبة الا مصبحين ومارواه محمول على كونها معدومة
اعلم ان ائمتنا اتفقوا في اول وقت هذا الرمي واختلفوا في آخره
قال ابو حنيفة يرمى بها الى عروق الشمس لقوله عليه السلام ان اول
مكنا في هذا اليوم جمره العقبة وقال ابو يوسف يرمى بها الى الزوال
لا فيما بعده كما ان الرمي في سائر جوائز الزوال لا قبله
ثم يرمي ان احب وفيه تلبية على ان الدم على المفرد مستحب

والانحصر

ولا اضحية عليه لانه مسافر ثم يحلق ان امكن حتى لو كان على راسه
قروم لا يمكن امره بالموسى عليه فقد حل بالخلق ويجب اجرا الموسى
على اقرع لانه عليه السلام امر محرم ليس عليه راسه شعر باجراء الموسى عليه
وقيل انه سنة لان اجراءه لم يجب بعينه بل لازالة الشعر بدليل
انه لو زال شعره بالضرورة سقط عنه اجراء الموسى فيعمل الامر على
الاستحباب ولو خلق ربيع الرأس يكفي به لكن خلق كل اولى اقتداء
برسول الله عليه السلام فيفضل الحلق على التقصير لقوله عليه السلام
رحم الله المحلقين قيل يا رسول الله والمقصير فقال عليه السلام رحم الله
المحلقين حتى قال في الآية والمقصير وتكرار عليه السلام المحلقين
ثلاث مرات يدل على ان الحلق افضل ومقدار التقصير ان ياخذ من
رؤس الشعر مقدار الانملة وقد حرر اى جازله ان يفعل كل ففركا
حراما في احرامه اللسان لا ينع لم يحل وطهنت وودواعيه
وفي الحاشية الصحيح ان الطيب لا يحل لانه مذواوى الجماع
لما روى انه عليه السلام قال اذا رستم وذبحتهم وحلقتم فقد حل
كل شيء الا النساء ولا يجعل هذا الرمي سبب التحليل وقال الشافعي

اذا فرغ من جرة العقبة يتحلل من غير النساء بل اخلق لانه جواز
 الحلق بعد الرمي مع كونه محظورا يدل على انه محلل ولنا ما روينا
 اذا رتب الحديث ثم ياتي مكة في ايام النحر وهو يوم العاشر والحادي
 عشر من ذي الحجة لاداء الفرض من طواف الزيارة لان الاولى
 افضل لانه عليه سلام طافة اولها سبعا وبعي ويرمز ان لم يكن
 قد هما اي لم يكن رملا في طواف القدوم ولم يسع بعده بين
 الصفا والمروة رملا في طواف الزيارة وان كان رملا وبعي
 في طواف القدوم ولم يسع ولم يرم فيه لانها لا تكرار وتحل
 له النساء بالخلق السابق لا بطواف الزيارة لانه المحلل هو
 الحلق كونه عملا في حق النساء كان متأخرا الى الطواف فاذا
 طاف مرملا كالطلاق الرجعي اخر عمله الى انقضاء العدة فاذا
 انقضت بانت والدليل على ذلك انه لو لم يحلق حتى طاف البيت
 لم يحل له شيء حتى يحلق ثم يعود الى منى لانه بقي عليه الرمي وموضع
 منى فاذا زالت الشمس من ثاني النحر رمى الجمار الثلث وهي
 الاحجار الصغار والمراد بها مواضعها التي يرميها به ليل قوله

وسبدي

وسبدي بالتالي مسجد الحنف لانه ما الى المسجد هي موضع الحصاة
 وهو مسجد ذيل الجبل بمنى قيلت عابثا بسبع ايام وبعي حصيات
 يكبر مع كل حصية ثم بالاخري اي بجرة الاخرى وهي الججرة
 الوسطى كذلك اي سبع حصيات وتقف عندها ليدعو لانه في وسط
 عبادات الجمار والدعاء في اثناء المناسك انبى بحمد الله وفيه مثل
 ويكثر ويصل على النبي عليه السلام ويدعو ارفعا يدنيه لنفسه ولجميع
 المسلمين لقوله عليه السلام اللهم اغفر للمجاهدين وللمسلمين
 وكذا الفجرة سائر المواقع الشريفة ثم بجرة العقبة بسبع
 اي يرميها ولا يقف عندها اي عند جرة العقبة اذا رماها لانه عبادة
 الجمار انتهت ولهذا لم يأت في السابق بالوقوف بعد جرة العقبة في يوم
 النحر لانه لم يكن فيه رمي بعدها ونسقط الترتيب اي ترتيب الجمار
 في الرمي اى رمي الجمار كما ذكره المتن حتى لو بدأ بجرة العقبة ثم
 بالوسطى ثم بالله لانه تلى المسجد جاز كما ذكره المتن وقال الشافعي
 الترتيب المذكور شرط حتى لو بدأ بالوسطى ثم بالله المسجد لانه
 شرع مرتبا غير معقول المعنى فلذا ترك الترتيب سبطلا كما اذا رمي

قبل الطواف ولما ان كل حجرة قرية بنفسها فلا يتوجه بعضها تابعا
 لبعضها وغاية ان يكون الترتيب افضل ولا كلام فيه ويفعل ذلك
 اي كرمي الجمار الثلث على الترتيب في الثالث من ايام التحوال
 لم ينفر اي لم يخرج من منى الى مكة ففي الرابع اي فيفعل كذلك في اليوم
 الرابع وهو ايام التشرى وفيه شقة الى انه ان نفر قبل طلوع
 فجر يوم الرابع جاز لقوله منى فن تجل في يومين فلا اثم عليه معناه
 من تجل في النفر الى مكة في اليوم الثالث بعد الرمي لان تجيله
 في اليوم الثالث غير جائز ولو تأخر حتى تطلع فجر يوم الرابع لا يجوز
 له ان ينفر لدخول وقت الرمي وان رما هار كبا اخر الحاصل
 ففعل الرمي مكة الا فضل في كل رمي بعده رمي ان يرميه ملكا ليلو
 اقرب الى التضرع في الدعاء بعده كذا روى عنه ابو يوسف وتقدم
 فيه اي تقدم رمي الجمار في اليوم الرابع على الزوال بعد فجر جائز عند
 ابو حنيفة وقال لا يجوز الا بعد الزوال كما لا يجوز الرمي في اليوم الثالث
 والثالث الا بعد الزوال وانه ان الرمي اذا جاز تركه في اليوم الرابع
 تحقيقا فلا يجوز قبل الزوال او لا بخلاف اليوم الثالث والثالث

لانه ترك الرمي فيها لا يجوز فقي على اصل المروي ولا نوجبه المبيت
 مصدر رمي من بات بيت اي البيوت في هذه الليالي اي ليلي
 الرمي وهي ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر بمضى
 وقال ان في يجب حتى لو ترك المبيت في كل ما بلا عذر يلزم دم
 وانه تركه في ليلة يلزم ثلث دم وفي الليلتين ثلث دم وكذا يجب
 المبيت عند بمنزلة ليلة العيد ولو تركه يلزم دم له ما روى ان
 النبي عليه السلام بت بمضى ليلي الرمي وفعله موجب كامر ولما مارو
 ان عبدا لما اذن رسول الله عليه السلام في البيوت بمكة في ليلي
 الرمي فاذن له ولو كان واجبا لما خصوا فاعاله عليه السلام غير حجة
 عندنا كما تقر في الاصول ويكره تركه اي ترك المبيت وتقدم النقل
 الى مكة واقامته بمضى ثم الرمي وهو يفتحين متاع المسافر وخذ
 قبل فراغ لان وليه يكون مشغولا بمناعه فيصير كانه في مكة ثم ينزل
 اذا نفر بالمحصب وهو يشهد بالصاد الماملة بعد الها الماملة موضع
 ذات حصي بين منى ومكة يقال له خيف وكان الكفار اجتمعوا فيه
 وتحالفوا على اضرار رسول الله عليه السلام فنزل عليه السلام فيه ارادة لهم

لطيف صنع الله تعالى وتكرمة بنصرته فصار ذلك كالمرحلة الطواف
ثم يدخل مكة فيطوف للصدر سبعة تسمى طواف الصدر لانه
يصدر عن البيت اى لا يرجع طواف الوداع ايضا لانه لا يخرج منها
اى في تلك الاشواط والجملة صنف سبعة وانما لم يذكر في هذا الطواف
لانه لم يشرع الامرة ونوجب على الافاقى احترازا على المكى لانه لا يؤمن
عليه وانما يجب على الافاقى اذا اراد الرجوع الى اهله لانه لو نوى
الاقامة لا وداع عليه هذا اذا نواها قبل التفرغ اما اذا نواها بعد
ففي لزوم الوداع له خلاف ما بينه يوسف ومحمد سمي في قريب
والمراد به الحاج الافاقى لانه لو كان معتمرا ليس عليه طواف الصدر
اتفاقا وقال ان طواف الطواف غير واجب لانه لو كان واجبا
لما سقط عنه المكى اذا الافاقى والمكى في واجبت الحج سواء ولما قل
عليه سلام من حج هذا البيت فليكن آخر عمره بالبيت الطواف ويأتى
زمنه اى شربها فشرب من الماء لانه عليه سلام ففكر ان لا يستحب
ان يأتى البيت اى بالكعبة فنقبل العقبة ونضع صدره ووجهه
على المنزلة وهو ما بين الحجر والباب وينشئ اى يتعلق بملأ

الكعبة

الكعبة ويقف اى يصرف وجهه منى الى وراء بصره الى البيت متبائيا
متحسرا مودة عاتجة يخرج من المسجد وهذا تمام الحج ثم يعود الى اهله
والجأورة بها اى مكة مكرهة عند ابي حنيفة وقال لا يكره لقوله تعالى وطهر
بيتى للطائفين والعاكفين والمجاورة هى الكوف وله ان المجاورة
في العادة يفتى الى الاخلال باخلال بيت الله لكثرة المشاهدة والكوف
في الآية بمعنى الستدانة المجاورة وسقط طواف القدوم في الافاقى
بالوقوف في عرفات بلا دخول مكة في غير سن اى في غير لزوم دم او صدقة
لانه سنة وتركها لا يجب الحابر وسقط الصدر لاستيطان مكة بعد التفرغ
وخالفه يفتى ان نوى الحاج الاقامة بمكة بعد التفرغ الاول وهو الرجوع
الى مكة في يوم الثالث في ايام النحر وقبل التفرغ الثاني الرجوع اليها
في آخر ايام التشريق قال ابو يوسف يسقط طواف الصدر وقال
محمد لا يسقط قيد بقوله بعد التفرغ لانه لو نوى الاقامة قبل ان يحل التفرغ
الاول يسقط عنه طواف الصدر اتفاقا لانه ينة الاقامة انما يسقط
الصدر اذا كان قبل وجوبه واما بعده فلا يكن له صبح مقبلا بحل لان
يفطر في ذلك اليوم بالسفر لمحمد انه ادركه وقته ففكر ان ياداه عليه

فصار كمن لو توطئ بعد شروع فيه و لم يوف ان طواف القدر
انما يجب على الصادق والمقوطن بخلاف ما اذ شرع فيه لانه لم يشرع
بالشروع ويوفق المرأة الرجل في جميع افعال الحج الا ان كشف الرأس
فانها لا تكشف رأسها لانه عورة ويرفع الصوت فانها لا ترفع صوتها
لاستئذانها على الفتنة والرمز والسعي بين الميادين فانها لا ترمي ولا تسعي
لان كلاهما مما محلل للستر والحلق فانها لا تحلق لانه قبح في حقها كالحلق
للحية في حق الرجل وليس المحيط فانها تلبس المحيط لانها مستراة وبكشف
وجها بقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولها ان يمدل على
وجهها شيئا ويجافي عنه بمنزلة الاستطالة وتبصر المرأة لانه عليه السلام
امر بالتقصير ويمنع عن الطواف فقط للمحيط فيد بالطواف لانه
سائر افعال الحج تجزئ لمن تاروا ان عليه السلام قال العائشة حتى
حاضت لسرف وكانت محرمة بالعمرة اذ لجاء يوم التروية اغتسل
واطى بالحج واصنع ما يصنع الحاج غير انك لا تطوف بالبيت
وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط طواف الصدر بغير
شيء ان عليه السلام رخص للنساء المحيض في ترك طواف الصدر

في غير

من غير الزام من شيء في الحج هو الغير اعلم ان جعل
الاف ثواب عمله للغير صلوة كانت او صدقة او غيرها جازة
عند اهل السنة خلافا للمعتزلة لانه ان الثواب هو الجنة ولا قدرة
للاشياء على عملها ولذا انه عليه السلام ضحك بكيتين الميتين احدهما
في نفسه والاخر عن امته المؤمنين فالاعتراض على الشارع باطل
وان العبادات انواع نذرة محضة كالصلوة والنبابة لا يجوز
فيها لان الفرض فيها وهو اتعايد النفس لا مارة لا يحصل بنسابة ونوع
منها ما لم يحضه فالنبابة يجوز فيها لان الفرض منها وهو اغناء الفقير
يحصل بنسابة ونوع منها مركبة كالحج فمن حيث انه متعلق بالبدن لا يجوز
فيه النبابة عند الاختيار ومن حيث انه متعلق بالمال جاز فيه النبابة
عند الاضطرار وهو العجز الدائم عن اداء هذه الحج الفرض وامامه التقليل
فالنبابة جائزة في القدرة لانه في متعلق بالنبابة جائزة مع القدرة
لان في النظر وفي النهاية اكثر العلماء على ان الحج يقع في الامور
وللامر بان اتفاقه ولكن سقط اصل الحج عنه وفي المحيط بالامور
بالحج اذ اوجب يقع للحج عنه فلو عاود سقط الحج عن الامر ايضا وهذا

يشترط البينة في الامانة يقول الله اني اريد الحج فيستره وتقبله
مني ومن فلانة ويحج القائل في الحج عن الموصي الى اي الحج راكبا مصره
لان الحج كان واجبا على الموصي من بلده وكذا يفعل في نوب عنه المكف
النفقة والاشياء وان لم يكن النفقة بالاجحاج من بلده من حيث يتلف
بضم الياء مكان يكتبه النفقة لانه تنفيذ وصيته واجب
مما لم يكن واذا مات المورث اي بالحج غيره في بعض المسافة اي بعض
الطريق فالابداء من منزله يعني بيتي من منزله الاجماع عند من منزل
الامر عند ابن حنيفة وقال لا من اي من المسافة التي بلغها وتافيرها
وكذا الخلاف بين ابن حنيفة وصاحبه لوما الحاج يحج للنفقة
لا غيره في بعض الطريق واوصى بان يحج عنه قيد الحاج لانه لو خرج
تاجر ثم مات واوصى بان يحج عنه يحج من وطنه اتفاقا كذا في المحيط لهما
ان ما مضى من المسافة لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله فاذ لم يبطل
وجب ان يتن على ولده ان ما مضى من السفر لم يقع مقداره لعدم
انقضاء المقصود فصار كأنه لم يخرج وعدم بطلانه كانه من جهة التوابع

في الآخرة واما تنفيذ الوصية من احكام الدنيا فبطل في حقها فيبداء
من وطنها ولو امر الافراد فقرن الماء مورثه فهو مخالف عند
ابن حنيفة يجب عليه النفقة الى الامر وقال اصح حجته عن الامر ويؤتي
العمره لفق هذا اذا اقرن الامر اما اذا ادى العرق لفق اول غيره
يصير مخالفا اتفاقا لانه لم يحصل السفر او عن ابن يوسف رحمه الله اذا
توفي العرق عن نفسه لا يصير مخالفا ولكن عمو من النفقة بقدر
حصة العمة التي ادها ولو حج عن الامر او لاثم بالعمره لفق
لم يكن مخالفا اتفاقا لانه مادام مشغولا بالعمره فتنفق في ماله اما لو
كان ثامورا بالعمره فاعتمر ثم حج عن نفسه لا يصير مخالفا لكن
النفقة مقدار مقام الحج يتو في ماله وان حج اولاً ثم اعتمر يصير
مخالفا لانه جعل جميع المسافة للحج وان لم يؤثر به كذا في المحيط لهما
ان يقين الماء مورثه مقام وزاد خيرا فلا يصير مخالفا كالكامل
بالبيع بالف اذا باع باليقين وله ان كان ثامورا بتجديد السفر
للحج ولم يفعل فيضمن فيلبي على ما لو يمنع لانه كانه ثامورا بالحج
مسافه وفي التمتع لم يوجد ذلك ولو امر به يعني لو امر رجلا

بأنه يحج عن كل منهما حجة فاهل في احدهما على الاخر ثم عنده قبل المضي حجة
 عن نفه يعني قال ابو يوسف هو مخالف فيقع الحج عن نفه وقال
 عن عمن منهما قيد بقوله عن احدهما لانه اذا احرم عنهما صار
 مخالفا اتفاقا ويقع الحج عن نفه فيضمن النفقة ولو احرم
 لا ينوي احدهما لا ينقض فيه قالوا ينبغي ان يصح تعيينه اتفاقا من
 المحيط انما وضع المسئلة في المأمور لانه اذا حج رجل في ابويه متطوعا
 فله ان يجعل في ايهما شاء اتفاقا لعدم اولوية احدهما على الآخر
 ان كلا منهما امر بان يتعين هذا الاحرام حجة له وقد خالف بتقويت
 التعيين فيقع عن نفه ولهما ان الاحرام ليس بركن بل وسيلة
 الى اداء افعال الحج فاذا عين لاحدهما قبل الشروع في افعال
 يوتى موافقا عند المقصود لانه احرام كانه عن احدهما فوق
 بعينه احرامه ولو هلك النفقة بعد الاقرار يعني اذا اوصى رجل
 بأنه يحج عنه فاقترض وصيته من ثلث ماله نفقة لمن يريد ان
 يحج عنه فهلك قبل التسليم او بعد حج عنه من ثلث الباقي
 يعني عند ابي حنيفة يحج عنه من منزله من ثلث ما بقي من ماله

هكذا

هكذا يفعل من هلك الى ان يحجز ثلث ماله عن الوفاء بالحج فيبطل
 الوصية لانه افرازا الوصية انما يعتبر حصل بالنفقة معصودا الموصي
 فصار هلاكها قبل المقصود كهلاكها قبل الافراز ومن باقى الثلث
 يعني عند ابي يوسف يحج عنه من باقى الثلث الذي اقرت النفقة
 لانه محتمل نفاذ الوصية هو الثلث الاول وان بقي منه شئ بعد
 الافراز حج عنه والا فلا وبطلانها يعني قال محمد لا يحج عنه من ثلث البتة
 بل ان بقي من مال النفقة يحج به والا بطلت لان افرازا الوصية
 وتعيينه كتعيين الموصى الوصية ولو عينه الموصى لذلك فهلك
 بطلت الوصية فكذلك وهذا من قبيل ذكر الاحكام الثلث مرقبة
 ولو حج عنه لا يودي فرضه اى مكانة مفروضا عليه في الحج من غير محله
 عما نواه لا عن فرضه يعني قال الشافعي يقع عن فرضه لا عما نواه
 لما روى انه عليه السلام سمع رجلا يلتي عن شيرته فقال له هل
 حججت عن نفسك ثم عن شيرته ولنا ما روى انه عليه السلام
 اجاز حج الجماعة عن ابينا ولم يسألها عن نفسها ولان الوقت
 غير معين لا اذا فرض مكانة يجوز له ان الخليفة من الحج فكذا

يجوز ان يتقلد بغير الفرض وما رواه لا يدل على انه حجة وقع عن
 نفسه بل يدل على انه يفسخ احرامه عن بشرة ويستأنف احراما
 لنفسه نظرا له وذلك في ذلك مشروعا ثم تنسخ والاحرام من
 المعنى عليه جائز يعني اذا اغشى عليه قبل الاحرام فليكن رقيقه نيابة
 بلا امر عنه بعد ما احرم عنه نفس اصاله جاز عند حنيفة فصار
 المنوب في الحكم محرما وقال لا يجوز قيد الاحرام في المعنى عليه لانه لو غشى
 عليه بعد الاحرام فطافوا به وضعا للمحرم على يد غيره ورواها بخبره
 اتفاقا لانه هذا عانة ولوطاف وهو حال الفهم وبامر بخبره عنهما
 لانه المقصود من الطواف حاصلهما فبما قبلتا بقولنا بلا امر عنه لانه
 لو امرنا بانا بان يحرم عنه اذ نام او اغشى عليه جاز اتفاقا لهما ان الاحرام
 عنه يجب بالافعال عليه فليس بغير ولاية لا لزام عليه وله ان اذن
 الاحرام عنه ثابتا بغيره فانه دلالة لانه عقد المرافقة يدل على معاونة
 كل منهما لاخر فيما هو المقصود عند العجز والثبت دلالة كالثابت
 صريحا فاعلم انه لو احرم عنه من رقيقه لا يجزئ وقيل بخبره
 لانه وجب الاذن دلالة لانه بقوما لا عظمي فالظاهر انه يتو اذن

لكل احد

لكل احدا بالاحرام عنه كمن اشترى شاة للضحية فذبحها غيره جاز لوجود
 الاذن دلالة كذا في المنتقى في احرام الامة والعبد
 لو احرمت الامة باذن مولاهما فباعتها اجزا للمشتري تحليلها بفعل
 من المحظوظ الاحرام كذا الاولى ان يتحللها بغير الجماع كالقبض
 وغيره تقطعا لا بالرجل ولا يثبت التحليل بقوله احلك فاذا اعتقت
 قضت ما احرمت لاجله يعني قال زفر ردةها المشتري بعيب الاحرام
 اذ لم يد راحرامها وقت الشراء قبل بقوله باذن المولى لانه لو كان
 بغير اذنه فلا يشتري انه يحللها اتفاقا لانه البائع كانه لما ان يحللها في غير
 كراهية فكذا المشتري كذا الاحرام بغير اذنه وقيد بقوله فباعتها لانه لو
 لم يبعها كره له تحليلها اتفاقا وله ان المشتري وجدها واصفا
 لا يصح ابطاله فيردها كما لو اشترى امة تزوجته بان مولاها
 ولنا ان الحقيق اجتماعها حق اذ تمام الاحرام وحق العبد
 في تحليلها فرتجنا جانب العبد وتحليل حرة بغير اجزا تحليل
 حرة احرمت انقل ثم تزوجت وقال زفر للمتزوجة ان يرد بها حراما
 ولا يحللها لانه احرامها صحيح فليس للغير ابطاله ولنا ما مر في المسئلة

التابعة قيد بقول المنفل لانها لو احرمت لفرض لا يحللها زوجها اتفاقا
 لانه حق الزوج لا يظهر في الفرائض او عبدا اذن يعنى لو احرم عبدا
 باذن مولاه بخلافه اى بخير ان يحللها المولى وان شاعى لا يجيزه قيد
 العبد اتفاقا ذلكم في ذلك لانه لا احرام لما صار باذنه ليس
 ابطلا كما اذن لزوجته بذكر فاحرم ولنا ان ذات العبد مملوكة
 للمولى بعد القلق واما الزوجة فليست بمملوكة فكذا انما فقها الا نزل فيها
 حق الاستماع ففى ابطاله بالاذن لا يصح حجة رجوع او زوجة اى
 لو احرمت زوجة لنفل فحلها زوجها كذا احرامها بغير اذنه فوجب عليها
 هدى الاحصار وقضا حجة وعمره ثم اذن في زوجها بانه يتجوز
 في هذا العام فحاجت من عامها جعلناه اى بذلك الحج قضاء
 من الحجبة التي رفضتها زوجها وان لم تنوه اى تلك الزوجة
 القضاء بين هذه الموصلة وسقطنا العمرة والحج عنها جميعا
 وقال زفر لا يكون قضاء اذ لم تنوه ولا يسقط عنها الحج ولا
 لا العمرة وان نوت القضاء سقط عنها الحج دون العمرة قيد
 بقوله لنفل لانه ليس له ان يحللها في الفرض وقيد بقوله في عامها لانها

اذا حجت

اذا حجت من علمها الثلثة يلزمها العمرة اتفاقا لانه الحج صار دينيا في ذمتها
 فلا يسقط الا بنية القضاء كما اذا تحولت السنة يلزمها العمرة ولنا
 تداركت ما الرضا بالرفض من الحج والعمرة فادت الحج في وقت من هذا العام فيكون
 اذا لان وقته قائم فلا يحتاج الى نية القضاء فسقط عنها بخلاف
 ما اذا تحولت السنة لانه فوات عنها تدارك المرفوض في آوانه
 فيقرر القضاء فلم يقع في السنة القابلة عن القضاء
 في القران وهو مصدر قرن من باب نصر وفعال بجى مصدر امة الترانى
 كلبس يفضل القران مطلقا يفعله يقول القران افضل من التمتع
 والافراد لا الافراد يعنى قال شاعى الافراد افضل من القران والتمتع
 اعلم ان هذه المسئلة انما يصح بعد تصورا القران والتمتع وبيان
 ما هو المراد من الافراد واحد هو الموفق والقران هو ان يجعل
 المحرم بين العمرة والحج في احرامه بان يقول ليس بحجة وعمره وثانى
 بافعال العمرة او لا ثم بافعال الحج في غير ان يجمع بينهما والتمتع هو ان
 يحرم بالعمرة وثانىها في شهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج في عامه ذلك
 قبل ان يلزم بالهدى الما صحيحا لو احرمت من عمرة او لا والمراد بالافراد

ان يفرد بها كل واحد من الحج والعمرة بالحرام والمأمور صحيح
 بينهما يدل عليه دليل الشافعي كذا في الكفاية له لانه في الافراد اداء
 التمسك بالحرامين وتلبيتين وقطع مسافتين وحلقين وفي القرآن
 اذ اذها بالحرام واحد وسفروا واحد وتلبية واحدة وحلق واحد
 والاداء الذي فيه كثر الاعمال اولى بما فيه تفعلها واما قوله عليه السلام
 يا آل محمد هتؤ الحج وعمره معا واما اختياره عليه السلام لاهل مكة فيؤ
 افضل ولا ترجيح بما ذكر لانه التلبية غير محصورة في القارن على مرة
 ولان يكترها والاحرام والتفريق مقصود لانهما وسيلتان
 والحلق خروج عن العباداة فلا يعتبر تكرارها فيه بل أي يرفع
 صوته باله يقول لبكت بالعمرة والحج معاً ولو نواها بقلبه
 ولم يذكرها بلسانه اجزاه كمن الذكر افضل ويسأل الله يتسرها
 وقبولها عقيب صلوة وهي الركعتين اللتين صلها عند الاحرام
 وتأمراً أي القارن بترتيب افعال الحج على افعال الحج فيطوف طواف
 وسعي سعيين لا واحد يعني اذ دخل القارن مكة يبداء عند افعال
 العمرة وهي طواف القدوم والتسبيح وفعل جميع افعال الحج

كالفرد

كالفرد بالحج وقال الشافعي لا ترتيب بين التمسك باليطوف طوافاً
 واحداً ويسعى سعيًا واحداً لانه مبنيان على الدخول الا يرى انه
 اكتمت تلبية واحدة وسفروا واحد وحلق واحد فينبغي ان يدخل
 الطواف والتسبيح ايضا ولنا ان القارن هو الجمع بين العبادتين
 فلا يتحقق ذلك الا بانك كل منهما والطواف والتسبيح مقصودان
 فيهما فلا يدخلان اذ التداخل في العبادتين كما سبق بيانه في فصل
 سجدة التلاوة ثم يذبح القارن دم القارن يوم النحر بعد الرمي أي رمي
 جمرة العقبة فاذا لم يجد أي القارن الدم صام ثلثة ايام يجتمع ما بعرفة
 هذا قيد لا فضلية صوم تلك الايام وهي يوم التروية ويوم قبله
 ويوم عرفة كذا روى عن علي ولو فاته أي القارن صيام تلك
 الايام حتى يوم النحر وجبوا الدم لا صوم ايام التشريق او ما بعدها
 يعني قال مالك يوم ايام التشريق او ثلثة ايام ما بعدها قوله تعالى
 فصيام ثلثة ايام في الحج أي في وقته وذو الحجة كلها وقت عند
 ولنا ان صوم ثلثة واجب عليه كاملاً فلا يجب ان يؤديه بصوم
 ما بعدها لانه ليست من وقت الحج عندنا ونجيزه أي صوم ثلثة ايام

المتمتع الذي لم يجد ما وصام بدله بعد العمرة قبل الاحرام بالحج
 في التمتع وقال الشافعي لا يجوز فيه بقوله بعد العمرة لانه لو صام قبلها
 لا يجوز اتفاقا وقليل بقوله قبل الاحرام اذ لو صام بعد احرام الحج
 الى يوم النحر يجوز اتفاقا والمستحب ان يصوم قبل يوم التروية ويوم
 ويوم التروية ويوم عرفة من ذب له ان الصوم خلف عن الهدى
 والهدى لم يكن جائزا قبل احرامه بالحج فكذلك خلف ولنا انه سبب الهدى
 هو التمتع والاصل فيه العمرة لان الموقف باداء التكبير انما
 حصل شرعية العمرة في شهر الحج لا بشرعية الحج فيجوز صومه لوجوه
 بعد انقضاء السبب كما جاز لثبوت بعد جرح الصيد قبل الموت
 اقول لو ذكر هذه في التمتع بعد قوله فانه لم يجب صام كما مر كان
 انب واحصر لعدم الاحتياج الى قوله في التمتع ثم يصوم القارن
 بعد صيام تلك الثلاثة سبعة ايام اذ ارجع الى فرغ من اعمال الحج ذكر
 المسبب واردة السبب لانه الفراغ بسبب الرجوع لقوله تعالى فمن
 لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجعت تلك عشرة
 كاملة والنقص وارد في المتمتع كونه القارن في معناه لانه كلاهما

ادنى

ادنى التكبير في سفر واحد بل القارن انتم فيه في قوله تعالى تلك
 عشرة كاملة اشار الى ان صوم هذه الايام مع تأخيرها عن ايام التكبير
 كما مر في قيامه تمام الدم المختص بايام النحر فانه قد رخص الهدى في
 خلال صوم هذه الايام او بعدها قبل الحلق فعليه الهدى وان قدر عليه
 بعد الحلق فلا يهدى عليه لانه المختل قد حصل بالحلق فلا يعتبر حكم الحلق
 بعد حصول المقصود منه ونجس في صوم هذه السبعة بعد فراغه
 من افعال الحج بكملة وهو متعلق بفراغه وقال الشافعي لا يجوز
 لانه متعلق بالرجوع الى ابله فلا يجوز قبلها اذا نوى الإقامة بكملة فيجوز
 لتغير الرجوع ولنا ما نقلناه من التفسير ان المراد من قوله رجعتكم
 فرغتم من افعال الحج فيجوز في اي موضع كان يتيسر او اذا ابتداء الوقوف
 يعني القارن اذ لم يدخل مكة وتوجبا الى عرفات فوقف بها فقد رخص
 العمرة لانه شرع بافعال الحج او لا فتعذر بناء افعال العمرة عليها
 لانه خلاف المشروع فعلم بما سبق انه بالتوجه الى عرفات لا يصير رافضا
 للعمرة فانه قلت مصل الظهر اذا توجه الى الجمعة قبل فراغ الامام
 مرافضا للظهر فلم يجعل بيننا بالتوجه الى عرفات رافضا للعمرة قلت

مصلى الظهر كانه ثامورا بالسعي الى الجمعة او لا بمجرد توجهه قوى ذلك
فابطال الظهر واما القارئة فلم يكن ثامورا بفعل الحج بكانه ثامورا
بالعمره او لا فلم يجعل افضالها لا يشترع بفعل الحج فيلزم الدم لانه
ترك العمره من احرامه بغير طواف فصار كالمحصر والقضاء اى قضاء
العمره للزوم عليه بالمشروع ويقط دم القران عنه لانه ليس
بقارن لرفضه العمره في التمتع بفضل التمتع على
الافراد وقال الشافعي في الافراد افضل من التمتع لما تقدم من دليله
ولنا انه في التمتع زيادة الشكر وهو وجوب دم الشكر عليه
لجميع بين العبادتين والعكر رواية بعض كونه الافراد افضل
من التمتع كما قال الشافعي رواه ابن حنبل في حديثه فينبذ ان قصر التمتع في الاوقات
بالعمره اى احرامه الميقات في شهر الحج وهذا القيد ليس للاحرار اذ لو جاز
احرامه قبل شهر الحج وعمره فيها بوجه متمتع والمسئلة هذه مذكورة في المنظور
ولو لم يكن لبيان الاولوية فيطوف لانه اى العمره وانما لم يبنى طواف
القدوم في العمره لانه المعتمر يتمكن من ادائها حين وصل الى البيت
واما الحاج فيغير يتمكن من طواف الزيارة لعدم وقته وليس طواف

القدوم

طواف القدوم الى ان يحج وقته وكذا لم يسلم له طواف الصدر لانما الطواف
ركن معظم في العمره فلا يتكرر في الصدر كالوقوف للحجر لا يتكرر ويسعى
ويقطع التلبية مع السلام الحج لما روى ان عمر رضي الله عنه عليه السلام فعل
كذا في عمرته ولم يأمروه به اى المتمتع بقطع التلبية عند شاة البيت
ان بنى من الحرم وعند اى عند الحرم ان بنى في الميقات وقال مالك اذا
احرم المعتمر من الحرم بقطعها عند شاة البيت واذا احرم من الميقات
بقطعها اذا دخل الحرم لما روى ان عمر فعل هكذا ويحلق او يقصر وقد حل
من عمرته اذا فعل كذا فيقيم بكة تحلا لانه يخرج بالحج يوم التروية من الحرم
وانما قال من الحرم ولم يقرنه للمسجد كما قال القدوري لئلا يتوهم
انه مخصوص بالمسجد ويفضل التقديم اى تقديم الاحرام على يوم
التروية مطلقا سواء ساق المتمتع هدا ولم يسق وقال الشافعي
الافضل لمن لم يسق الهدى انه عليه السلام قبل يوم التروية يتمكن
من صوم ثلثة ايام قبل التخر والافضل لمن ساق ان يحرم من يوم
التروية لما روى انه عليه السلام اذا توجهتم الى منى فاهلوا بالحج وذلك
يكون يوم التروية ولنا قوله عليه السلام من اراد الحج فليتعجل ومارواه

محمول على التخفيف وسبب جواز التأخير الى ذلك الوقت هذا
 حاصل ما في شرح المصنف اقول اذ كان قولك في مفضل كان
 ينبغي ان يثبت على التفصيل بالارداف ويفعل المفرد بالجمع ايضا
 ويرسل ويسعى طواف الزيارة يعني يرمي في الثلاثة الاول من طواف
 الزيارة ويسعى بعده بين الصفا والمروة لانه اول طواف له في الحج
 ان لم يكن قد مر بعده اى الطواف والتسعى بعد الاحرام وان كان
 قد طاف ويسعى بعد احرامه قبل ان يروح الى منى لم يرب في
 طواف الزيارة ولم يسع بعده لان تكرار غير مشروع ثم ياتي
 بدم التمتع لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من
 الهدى وهذا الدم واجب شكر النعمة للجمع بين العبادتين
 فانه لم يجز للمتمتع دما صا كما مر في فصل القرآن يعني صام ثلاثة
 ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وان ساق الهدى بسكون
 الدال جمع هدية وهي ما يهدي الى الحرم من النعم يقال اهديت
 واحديت له بشريد الباء فيكون جمع هدية وقرى حتى يبلغ
 الهدى محمل بالتخفيف والتشديد كذا في الصحاح كان افضل

من الهدى لم يسبق الهدى لما روى انه عليه السلام ساق الهدى بالفتح
 ولانه فيه استعداد الطاعة فان كانت الهدى بدنة موهبة او بقرة
 قلدها اى هل قطعة مزادة او بفقر قلادة لها ولا ينسب الغنم يعني
 التقليد ليس ينسب في الغنم عندنا وعندك في سنة فيه كلمة الابل
 ولان قلدها الغنم مرة وان كان سنة لتكرره والافعال هو يعطى
 في الغنم سنة مائة ويلطخ بدمها بالدم اعلا ما هبت للحيوان
 وانه منتهى عنه فيكون مكررها وانما فعله عليه السلام لان المشركين
 لم يكونوا يمتنعون عن الفرض الهدايا الا بالاعمال فيكره ابو حنيفة
 شعار زمانه لمبا لغتهم فيه ونقدم الاحرام على التقليد يعني اذا
 اراد المتمتع سوق الهدى يحرم اولان ثم تغل هدية وسوق عندنا
 وقال في قوله ثم يحرم ما روت عائشة انه عليه السلام
 كذا ونا ما روى ابن جابر بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر
 ارجح لانه الرجال يشهدون افعاله الظاهرة منها ونجمل
 كتقليد وسوق محرما يعني من اراد المتمتع صار محرما عندنا بمجرد
 التقليد بدنة وسوق وقال في لا يصير محرما بلا تلبسته

كما لو جعلها أو شتمها ولنا قوله عليه السلام من ولد بدنة فقد أحرم
 فان قلت كيف يتحقق الخلاف ان كانت على تقدير وجود النية يكون
 ذلك السوق والتقليد ضايعا اذا النية كافية كما قال في المنظومة
 في مسألة ان قبي ثم يصير محرما بنية وكبره المزيدي في التلبية وان
 كانت على تقدير عدمها ينبغي ان لا يصير محرما اتفاقا اذا النية في العبادات
 شرط قلنا الخلاف من تحقق على تقدير النية لانها غير كافية عنده لانه
 معها من التلبية الى احدى قوله وفعل التقليد لا يقوم مقام الذكر عنده
 كما لو ركع في الصلوة بنية الشروع لا يصير شارعا وعندنا يقوم لانه
 التقليد اجابة القول فيصير محرما كما بالتلبية هذا اذا حصل في
 شهر الحج واما اذا حصل قبلها لا يصير محرما ما لم يدرك الهدي
 ويستمر معه فيها لانه فعل في افعال الحج فلا يعتد به في غير شهر
 كذلك النهاية فاذا دخل المتمتع الذي ساق الهدي مكة طاف وسعى
 ولم يحتلر مكان يحتلر المتمتع الذي لم يسق الهدي للروى انه قال
 اني قلديت هدي فلا احترجة انحر ويحرم بالحج ونفعل افعاله فاذا حلق
 يوم النحر بعد الذبح اي ذبح دم المتعة حرم من الاحرامين اي من

احرم للحج

احرم للحج والعمره جميعا الا في حق النساء فانه كلا الاحرامين في حقهن
 باق الى طواف الزبارة حتى لو جامع القارن بعد الحلق قبل الطواف
 تجب عليه دمانه ويقرن الا فاقى ويتمتع ويفرد اهل مكة وليس لهم
 قارن ولا تمتع لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال ليس لاهل مكة قارن ولا تمتع
 ولانه شرعية القران والتمتع للافاقي كانه للترفيه والتخفيف
 في السفر ولا سفره في مكة فلا ترفيه في مكة اذ اخرج المكي من الميقات
 فحين صح لان عمرته وحجته تكونان ميقاتين كالافاقي واما لو
 تمتع للمكي بعد ما خرج من الميقات فلا يجوز لانه احرامه للحج يكون مكيابا
 ولا تمتع للمكي واما فوا اليهم اي الى اهل مكة من يلبثهم الى الميقات
 فلم يجوزوا القران والتمتع لمن في داخل الميقات كما لم يحرم لاهل مكة
 وان كان بعيدا من مكة مسيرة سفر وقال مالك يجوز لهم ذلك
 لقوله لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام وذلك عبارة
 الى التمتع ومنه داخل الميقات لم يكن من حاضري المسجد الحرام
 فيجوز لهم القران والتمتع وتنا ان ما يلي اهل مكة الى الميقات
 اتباع لهم فيلحق بهم فيكون في حكم حاضري المسجد الحرام

فان اعتمر الافاق المتمتع ولم يسبق بدته ثم عاد الى بلده بعد فراغه
 من العمرة بطل متمتع له اذ ارجع الى اهله ونزل بهم لا يكون مؤديا
 في سفر واحد نسكن لانه سفر عمرة انتهى بالهوى ويكون حجة سفر آخر
 ويشترط في صحة التمتع ان لا يلزم باهله اي لا ينزل بهم بينهما اي بين
 عمرة في شهر الحج وحجة في سنة واحدة المأما صحيحا وهوان ينزل
 وطنه بلا استحقاق العود الى مكة احقر زبده الامام القاسم فانه
 لا يمنع صحة التمتع كما اذا عاد الى بلده وقد ساق الهدى وابطله
 لو كان سابقا فعاد ثم رجع فحج يفي المتمتع لو كان ساق بدته ثم
 عاد الى اهله بعد تمام العمرة ثم رجع فحج من عامه ذلك تبطل متمتع
 عند محمد او كان طاف الاكثر يعني ابطله محمد لو كان المتمتع غير الباقي
 طاف اكثر لمواطاة العمرة ثم عاد الى اهله ثم رجع فأتى فحج من عامه
 او اخر الحلق يعني ابطله ايضا اذ ارجع المتمتع المذكور الى اهله
 بعد الطواف والسعي في عمرة قبل الحلق خلافا لما في ذلك المثل
 لانه لم يجمع بين النكس في سفر واحد لانه سفر الاول
 بالمأمة ولما ان سوق الهدى وعدم الحلق وعدم تمام العمرة

60
 ينفع من الخطأ وكان في حكم السفر الاول فانما لا يستحق الى مكة فصلا
 كان لم يلزم باهله ومن احرم له اي العمرة قبل شهر الحج فطاف اقل من اربعة
 لمواطاة ثم دخلت شهر الحج فأتى اي عمرة واحرم بالحج كان متمتعاً
 لانه المعبرة المتمتع ان يوجد ان كان العمرة من الطواف والسعي
 في شهر الحج ووجود اكثر الاطواف فيها كوجود كل واحد عكسوا لو
 طاف اكثر حائض في الصورة التي لوطاف اكثر الاطواف
 قبل شهر الحج لم يكن متمتعاً عندنا خلافا لما لك له اي تمامها
 وحج في الشهر فيكون جامعاً بين النكس ولنا ان الاكثر
 حكم الحلق اذا وجد لكل قبلها فلا يكون جامعاً بينهما فيها ولو اعتمر
 كوفي دخل مكة بنيت التمتع في الشهر وحل بعد فراغه من العمرة
 وخرج الى البصرة واقام فيها خمسة عشر يوماً او اكثر فعاد الى مكة
 وحج من عامه فهو متمتع عندنا حنيفة خلافا لما قيد بالكوفي
 احترازاً عن اهل مكة لانهم لا تتمتع لهم اتفاقاً وهذا الحكم غير
 مختص بالكوفي بل كل من كان افاقاً كذلك قيد بالشهر لانه لو اعتمر
 في غير شهر الحج لا يكون متمتعاً اتفاقاً وقيد بالخروج الى البصرة

لانه لو اقام بمكة حتى يحج من عامه ذلك يكون متمتعاً اتفاقاً وقيداً
بقولنا و اقام فيها لانه لو لم ينو الاقامة فيها يكون متمتعاً
اتفاقاً لبقاء سفره الاول قيد بقوله من عامه لانه ان لم يحج في تلك
السنة لا يكون متمتعاً اتفاقاً كذلك المصنف لهما ان حكم السفر
الاول بطل باقائه بالبصرة فلا يكون جامعاً بين التمسك في سفر
واحد لانه الرجوع من البصرة ان سفر آخر فصولاً لو عاد
الى الكوفة حالاً ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً وله ان السفر
الاول ثم لم يخرج بالبصرة لانه لم يعد الى وطنه الاصل لان
المراد من السفر الواحد في التمتع ان لم يلزم باهله بين التمسك
الما صحيحاً بخلاف ما لو عاد الى الكوفة حالاً لانه لم ياهله
فلا يكون متمتعاً ولو افسدها الى المعتمر المذكور عمرته وان البصر
واقام بها وعاد الى مكة ففقد عمرته التي افسدها ثم احرم بالحج
وحج من عامه ذلك فهو بالعكس لا يكون متمتعاً عند حنيفة
خلاف لهما لان السفر الاول بطل باقامته بالبصرة فلما انشأ
سفر اوجع فيه بين التمسك كانه متمتعاً كالنوعاد الى الكوفة

بعدها

بعدها فسد العمره ثم اتى مكة وقضى العمره وحج من عامه ذلك يكون
متمتعاً وله ان لم افسد عمرته التي التحق باهله في وجوب المقام
بها ليقضى عمرته فلا يصير متمتعاً اذ لا يمنع لهم وهذا لو لم يخرج من
مكة حتى قضى بها وحج من عامه لم يكن متمتعاً لان عمرته تنقض ملكية
قالوا يجب التمتع ان تنقض عمرته بقايتها وتوجه ملكية بخلاف ما لو عاد
الى الكوفة بعد افساد العمره لانه لا ياهله ويخرج عنه ان يكون في حكم
الملكى والملكى الذي طاف اقلها اي اقل العمره ثم احرم بالحج بتركه ويقضيه
يعني الاول له عند حنيفة ان يترك الحج ويقضيه من العام القابل
ويتم عمرته وقالوا يتركها ويقضيه يعني الاول عند هاهنا ان يتم الحج
ويترك العمره ثم يقضيه بعد الفراغ من الحج قيد بالملكى لان
الافاقى اذا احرم بالحج بعد طواف اقل العمره يكون قارناً اتفاقاً
وقيد بقوله طواف لانه لو لم يطف بالعمره اصلاً رفض العمره
اتفاقاً وقيد بقوله اقلها لانه لو طاف اكثرها ترك للحج اتفاقاً
لهما ان الهمة اذ في حاله او اقل اعماله او ايسر قضاء كونهما غير
موقت بخلاف الحج فيكون رفضه اولاً له ان في رفض العمره

ابطال العمل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وانه احرامها كذا
بالطواف واحرام الحج لم يأت كذا فرفض غير المتأكد يثبت ان
ايتما رفضه يجب عليه دم لانه تحلل قبل او انه فكانه معنى الحصر الا انه
اذا رفض العرق فعليه القضاء واذا رفض الحج فعليه قضاء و
وعمره ايضا لانه في معنى فوات الحج وانه مضى الى المذكور عليها
اداره مع كل رية وعليه دم جبر لنقصانه عمله لانه ارتكب المنهي
فصل في الجنائيات على الاحرام والمراد ما يحرم من الفعل
في احرامه اذا طيب المحرم عضو وجب عليه دم اي شاة وفي الاقل
صدقة تجب عليه في تطيبه اقله عضو صدقة لقصور الجنابة
ونوجبه اي الدم في الناس في جنابة من جنى على احرامه شيئا
وقال الشافعي لا شيء عليه لانه النسيان عفو كما في الصوم
ولنا انه ارتكب محظورا الاحرام فتجب عليه الجزاء وفي الاحرام
حالة مذكرة فلا يصير النسيان فيه كالنسيان في الصوم
لا الصبي بل المراهق عطف على الناس يعني لا يجب على الصبي
المحرم في جنابة شيء وقال الشافعي يجب عليه تعظيم الاحرام

كالبالغ

كالبالغ ولنا انه غير مكلف وقوله غير موصوف بالحرمة فلا يكون
جانبا ونعكس الحكم السابق وهو الوجوب يعني لا يجب في شاة
اي شاة المحرم طيبا وقال الشافعي يجب عليه دم لانه الغرض من
الطيب الرائحة فقد وجدت قيدا بالشتم المشعر بقصد لان
الرائحة ان جعلت له لا بقصد لا يجب دم اتفاقا ولنا انه المنهي
عنه عين الطيب واثره معفو يدل عليه قوله عليه السلام لا يلبس
المحرم شيئا مشد زعفران الا ان يثوب غسلا واكثر شيئا اي اكل
المحرم كثيرا من الطيب بحيث يلتزق بكثرة او اكثره موجب له
اي الاكل ما عند حنيفة ذكر الوجوب باللام تضمنيا فيه معنى
الالزام وفي قليله اي في اكل قليل من الطيب صدقة بقدره اي بقدر
الدم يعني ان التزق الطيب بثلاث يلهيه صدقة تبلغ ثلث الدم
وان التزق بنصفه فصدقة تبلغ بنصفه عند حنيفة رحمه
وقال الشافعي عليه اكل الطيب قلا او كثره لانه اكله المستهلك لا المتعلق
فصار كاكله مع الطعام وله ان الفم يقصد تطيبه باكله فيكون
جنابة بخلاف اكله مع الصوام فان تطيبه الفم لا يكون مقصودا

ويجب دم لتغطية رأسه وليس بخيط الواد فيه بمعنى او يعني
 يجب دم بكل منهما ونشرط لهما اي كل من التغطية والتبس في
 وجوب الدم به كمال يوم حتى لو لبس بخيط او غطى رأسه اقل منه يلزم
 صدقة عندنا وقال الشافعي يجب بهادم وان وجد في ساعة لا يرتكبه
 المخطور فلا يشترط اعتداده كارت المخطور ولنا ما روي انه
 عليه السلام سئل عن محرم يلبس بخيط فقال عليه السلام عليه دم اذا
 لبس يوما كاملا ولو اراق دما للبدن يوما ولم ينزفه فعليه دم
 آخر لانه الدوام عليه كجناية مبتدئة ولو لبس الخيط اياما ولبس في
 يوم انواعا كالقلنسوة والقباء والخفين يلزم دم واحد لانه
 جنس واحد وفي المحيط ولو كان به جمل غيب ولبس الثوب يوما
 لاحتياجه اليه ويوما لم يلبس فاستدعى ذلك فعليه كفارة واحدة
 لانه تلك الحمى ملازمة قائمة فالتبس متحد للضرورة ومنه زالت
 وحدثت حتى اخرجت خصل حكم التلبس فله كفارة اخرى ولو لم يجد
 المحرم ما يتنزه به الا البس او بقليل ولم يفتقه بفتح حرف المضارعة
 وضم التاء اي لم يشغف توجهه اي يجب عليه دم عندنا وقال الشافعي

لا يجب

لا يجب لانه مضطر لا لبس لستر عورته وفي قنقه اضرار له بتقيص
 ماله بخلاف الخفين حيث قطعها المخرمة الكعبيين لانه غير مضطر
 الى البس ما بل هو لدفع الاذى ولنا ان لبس الخيط محظور الاحرام
 والعذر لا يسقط حرمة فيجب عليه الجزاء كما وجب في الحلق لدفع الاذى
 واجزنا وضع القباء على المتكئين من غير ادخال اليدين وقال زفر
 لا يجوز فيلزم به دم لانه ارتفع بلبس المحيط وقد لبس هكذا
 ولنا انه ارتداء لا لبس ولهذا احتج في حفظه الى تكلف وليس
 المحيط لا يتكلف في حفظه عند الاشتغال بالعمل ولو زرق عليه
 من غير ادخال يديه كان لا بسا لانه لم يكن محتاجا في حفظه الى
 تكلف والغسل بالمحطى والادهان موجب له وقال الا صدقة
 يعني اذا عسر المحرم راسه ولحيته بالمحطى او اذ هن عضوه
 بدهن فعليه دم عندنا حنيفة وقال الا صدقة وفي التجريد اذا
 ادهق بالشحم او بالسم لا شئ عليه بهذا اذا التمس منه اما
 اذا التفتل فعليه صدقة اتفاقا من الفوائد انه ان المحطى لا يخلو
 عن طيب ولهذا يتطيب به اهل العراق وكذا الرنيت ونحوه لانه

يتطيب به ويزيل الشعث ويقتل الدوام فيكامل به الجنابة وتلها
 ان كلامه للظلم والادب لا يتطيب به عادة الا ان فيه اتفاقا
 من جهة ازالة الشعث فيقتضيه الجنابة قبل الخلاف في خطي
 العراق لان له راحة طيبة ولا شئ في استعمال غيره اتفاقا وكذا
 الخلاف في الدفن الخالص واما المتطيب منه فيجب منه دم اتفاقا
 وكذا الخلاف فيما اذا لم يكن مطبوخا واما الزيت المطبوخ ففيه
 دم اتفاقا وكذا الخلاف فيما اذا استعمله على وجه التطيب وان
 استعمله على وجه التدوي فلا شئ عليه اتفاقا بخلاف المك
 فانه في استعماله دما وان كان على وجه التدوي لانه طيب
 كذا في التبيين وتأخير النكاح اي تأخير الحج في زمانه كذا في
 الحلق او طواف الزبارة في ايام النحر وتأخير الحج الى
 اليوم الثالث او الرابع وتأخير القارن الذبح عن الحلق وتقديم
 اي تقديم نكاحك كتقديم الحلق على الرمي والحلق على الذبح
 او تقديم القارن النحر على الرمي موجب له مطلقا اي يلزم له دما
 عند اية حنيفة سواء كان التأخير والتقديم من جهة الزمان كما مر

وجه

اوسمة الكساء كما ان اللطوق كان مختصا بكساء الحرم فاحرم عنه
 فخلق في الحظر لما روى انه عليه السلام قال من قدم نكاحا على نكاح
 او اخره منه فعليه دم ويخالفه مطلقا يعني قال ابو يوسف لا يلزم
 دم في تأخير نكاح او تقديمه في الزمان او الكساء لما روى انه عزم
 لما سئل عن تقديم نكاح وتأخيرها قال افعل ولا جرم والجواب عنه
 ان الحديث محمول على الابتداء حيث لم يستقر افعال المناسك
 كذات المحيط واعتبره الكساء دون الزمان يعني قال محمد يجب دم
 اذا غير النكاح عن مكانه دون زمانه لانه اختصاص المناسك
 بامكنها اكثر من اختصاصها بزمانها ولهذا يؤدي في غير اوانها
 على وجه القضاء ولا يؤدي في غير امكنها وكذا خلق مواضع الحج
 جمع الحج وبكسر الميم فلهذا الحج بعينه اخلق المحرم شعر محجبه
 فعليه دم عند اية حنيفة وقال اصرة لانه الحج انما يخلق للحجامة
 لا لكونه مقصودا في نفسه والحجامة ليست من المخطورات الاحرام
 فكذلك ما يكون وسيلة لما اوله ان حلق مقصود لمن يحجهم وكونه وسيلة
 لا ينافي كونه مقصودا كالايان فانه وسيلة لصحة العبادات

مع انه اعظم المقاصد والمجسم عضو كامل في حق الجسم وقد ازال منه
الثنت فيجب الدم وفي المحيط لو خلق ابطيه فعليه دم واحد
لانه جنائتان في جنس واحد فيمكنه بخبر واحد ولو خلق اكثر احد
ابطيه لا يجب دم لانه ليس اتفاق كامل لان خلق بعضه ليس
بمعداد كالرأس ولو خلق شارب فعليه صدقة لانه تبع للحية
وتلحق الربع بالكل فيه اربعة الرأس لانه ثلث شعرات في كل واحد
ربع رأس يوزن دم كما اذا خلق كله وقال ان في خلق كل ثلث
شعرات خلق كل رأس لانه الشعر ليساف امتنا بالاحرام فيجب
لثوب ثلث شعرات دم سواء ازالها منه رأس او بدنه وفي واحدة
منها ثلث دم في قول وتنا ان ربع الرأس قد يحلق للاتفاق في العادة
فيلحق هو بكلمة ولا يلحق مادونه ولهذا لو طبقت ربع العضو لا يلزم
شيء لانه غير معداد وكذا خلق ربع اللحية يلحق بكلمة لانه متعارف
بالعراق وارض العرب ولو خلق غيره اى المحرم عضو فيه محرما
كان ذلك الغير وحلا لا نلزم بها انى يلزم الحلق صدقة عندنا
وقال ان في لا يلزم لانه الاتفاق حصل للمخلوق لا للمحلق

فصار كاللبس المحيط وغيره وتنا ان الاتفاق حصل منه وجه لان
الاف ان يتاذى بتفت نف كما يتاذى بتفت الاله للصيانة يكمل في
شعرت للحصول للاتفاق له ويلزم دم ويقتصر في غيره
فيكفيه الصدقة او خلق المحرم رجلا آخر يبرأه منعناه اى المخلوق فيما نقره
فيما تأمر المخلوق بفراة الدم كونه عصوه محلو فاع الرجوع على الخالق
وقال ان فرير جميع ما غمره على الخالق لانه صار سببا لفراة فيد بقوله غير
آمر لانه لو كان بامر لا يرجع اتفاقا وتنا ان الاتفاق انما حصل للمخلوق
ولا يرجع ما غمره لاجله على غيره كما لا يرجع المغزوم ماضية في الفقر
على من غمره لانه يدل على ما استوفاه من العطي اعلم ان قوله نقره يدل
على خلاف الشافعي وهو يقول لا غرامة على المخلوق لانه ان كان
مكسرا يرجع حكم الفصل على المكسر وان كان تاما فبالطريق الاولى
يرجع على الخالق لانه النائم لا اختيار له اصلا والمكسر له اختيار
فلمد وتنا ان اثر الفعل هو الاتفاق وانما حصل للمخلوق
فيجب الجزاء له وبكراه انتفى المأثم دون الحكم ولهذا يجب
الاغتسال على المكسر اذا وطئ ولو تطيب او لبس او خلق لعذر

ذبح في اللحم لانه هذا الدم غير مختص بالزمانه فوجب ان يكون مختصا
 بالمكانه لان كونه قربة انما يتو باحد هما ان شاء ذبح او صام
 ثلثة ايام او تصدق بثلثة اصوع على وزن ارجل جمع صاع في طعام
 على ستة مسكين في اى موضع شئت لما روى انه عليه السلام قال للعب
 ابن جهم ابو ذكيت هوام رزك فقال نعم فقال عليه السلام احلق و
 اذبح شاة او ضم ثلثة ايام او اطعم ستة مسكين كل مسكين نصف
 صاع من بزر عجيز او يوف اباحة الطعام في الغداء والعشاء لانه
 لفظ الحديث ورد بالطعام فالاباحة يكون كافية فيه بشرط محمد
 تملكه لانه صدقة فلا بد من التملك كالزكاة ويجب دم بقص كل
 الاظفار من يديه ورجليه لانه ارتفع ارتفاعا كاملا وبها يجب دم
 بقص الاظفار من يده ورجله او رجل واحدة لان كلاهما رابع المجموع
 اليدين والرجلين والرابع يقوم مقام الكل او جنيبا على محرم قص
 اظفاره غم ثلث اصابع من يده الواحدة صاعا ونصفا يعني عن
 كل اصبع نصف صاع لا دما يعني قال زفر عليه دم قيدنا بقولنا من
 يده الواحدة لانه لو كان من يديه لاجب الدم اتفاقا لان الارتفاع

لا يحصل

لا يحصل عند ارتقا افتراق القصر له ان الدم كاه واجيله قص
 اصابع يده فيجب في ثلثة من لانها اكثر من اللذان الدم وجب في يد
 واحدة لانها رابع الكل فلو جعلنا اكثر الربع مقام الربع كان نصيب
 اليد للبدل بالراى وانه غير جائز ووجهه اى محمد دماى في قص خمسة
 اظفار متفرقة اى من يديه ورجليه لانها رابع لجميع اظفاره فصار كما اذا
 قصناه من يد واحدة وقال الصدقة لان الجنابة في القص كونه يرب
 الراحة وى انما يكمل ذلك كانت مجمعة فكذا الخراف اذا قص اكثر من خمسة
 متفرقة فعند محمد عليه دم وعندهما لكل ظفر نصف صاع من بزر
 الا ان يبلغ قيمة المجموع دما فينقص منها مائتا وينصدق بباقيها
 ودما في يدين او رجلين في مجلسين يعني اذا قص اصناف يديه
 في مجلسين ولم يتخلل بينهما كفالة تجب عليه دم واحد عند محمد
 وقال ادمان اى يجب عليه دما انما قيدنا بعدم التخلل لانه الكفارة
 لو تخللت يجب عليه دما لارتفاع الجنابة الاولى بالتغير وقيد
 بمجلسين لانه ان كان في مجلس واحد يجب دم واحد اتفاقا
 من المعايير لانه ان المجلس واحد فيندخل كما ندخل كفارة الاظفار

في ايام رمضان وترك الجمار في ايام النحر ولهما ان مع العبادات
 غالب في كفارة الاحرام حتى وجبت على المعذور فتقيد التداخل بالتحاد
 المحل في سجنه التلاوة وامله كفارة الاضرار فغنى العقوبة غالب
 ولهذا لم يجب على الكفر والمخطي فينذر بالشبهة فينذر اخل ورمى الجمار
 كلها واجب واحد فتركها يوجب جنابة واحدة ونفس الحج بالجماع قبل
 الوقوف يبرأ وتولوا نسائهم وقال ان فعي جاءوا الناس والتائمة
 والمكرمة غير مفسد لانه انما يفسد بالجنابة وهي انما يحصل بالفسد
 ولا قصد في افعالهم ولنا ان المخطور فيه عين الجماع وبهذه الاعذار
 لم نفت عنه فتجب عليه ادم والقضاء من عام قابل والائتمام يعني
 اداء افعال الحج في تلك السنة واجب عليه من لم يفسد حجه لما روى
 انه عليه السلام سئل عن واقع امراته وهما محرمان فقال عليه السلام
 يرتفان دما ومعضيان في حجتهما وعليهما الحج في قابل وبعده بدنة
 اي يجب بدنة اذا جامع بعد الوقوف لما روى انه عليه السلام قال من جامع
 بعد الوقوف فعليه بدنة ولا يفسد يعني ان جامع بعد الوقوف
 لا يفسد حجه عندنا وقال ان فعي يفسد لانه المفرد اذا وجد

في اخر البعثة

في آخر العبادة يفسد بها كما اذا وجد في اولها كالصوم ولنا قوله عليه السلام
 من وقف بعرفة ثم حجه لم يرد بالتمام من جهة الافعال اتفاقا لان بعض
 الاركان باق عليه فيكون المراد بالتمام من جهة الامن عن الفسل
 اعلم ان الجماع بعد الوقوف انما يفسد الحج عنده اذا كان قبل الرمي
 واما بعده فلا يفسد لانه لاكثر افعال الحج مقام الكثرة في النهاية
 وضد الهدى للتعدد بعد هاتين من وطئ بعد الوقوف مرارا
 يجب للاول بدنة ولكل وطئ بعد هاتين عندنا وقال ان فعي
 لا يجب لكل الاجزاء واحد فينذر اخل ولنا ان الجزاء على حسب
 الجنايات والجماع الاول جنابة كاملة لمصادفة احراما ثانيا كذا
 فينقطع موجه والجنايات بعد هاتين قاصدة لمصادفة فتراها
 احراما ناقصا بالجماع فلم تنقطع موجه ويجب به اي بالجماع
 دم بعد الحلق لانه احرام باق بعد الحلق في حق النساء راثل
 في غيرهن فحقت الجنابة فاكتفى فيها بمشاة وبد واعد بشهوة
 يعني يجب على المحرم دم اذا قبل او لم يسر بشهوة انزل او لم ينزل
 لانه في كل منهما اتفاقا من جهة الاستمتاع بالمرأة ولكن لا يفسد الحج

به لانه ليس بمشروع صورة اقول لو قال وبقيته او لم يشهد مكان
 اولى لانه النظر لا يفرح امراته بشهوة من دواعي الجماع كمن
 لا يحب به شئ وان انزله كذلك الهداية ولم يوجبوا الفرقة بين
 الزوجين الذين افترقا بها بالجماع قبل الوقوف في القضاء من قابل
 من حين مفارقتها المصير وقال مالك يفرقانه من وقت مفارقتها
 من مصيرها لما روى ابن عيسى قال كذا ولا عتينا حالة الاحرام
 يعني قال فرقتهم فان عند الاحرام لانه وقت التحرز فلم يفتن مكان
 لبنانية يعني قال ان فاضلا موضع جنائهما بالجماع تؤمران
 بالافتراق عقوبة لهما بباطل صحيح

على صنيعهما

على صنيعهما السابق لتحترزا عنه فلا يفرقانه عندئذ لان ملحقهما من
 التعبد في القضاء موجب لتذكر الجماع والتحترز عنه عند الاجتماع
 فلا حاجة الى الافتراق مع ان خوف الفساد على المرأة اذا
 فرقت عن زوجها اكثر مما اذا اجتمعت معه وما روى ابن عيسى محمول
 على الاستحباب اذ خشيا المعاودة وتفسد اي بالجماع العمرة
 قبل طواف اربعة اشواط فتجب الدم والائتمام والقضاء يعني المعتمر اذا
 جامع قبل ان يطوف اربعة اشواط فعليه شاة فيتم عمرته
 باثنيان بل في اشواط فيقضيهما او بعدها اي بعد طواف اربعة
 اشواط اذا جامع المعتمر فيجب دمالا بدنة ولا يفد حاشا
 وقال الشافعي يفسد عمرته لان المفسد في اول العبادة وآخرها
 سواء ويجب عليه بدنة لانه العمرة فرضية عنده كالمنح وتلنا
 ان الطواف ركن للعمرة كما ان الوقوف بعرفة ركن للحج
 فالجماع قبل اكتمال الاشواط يفسدها ويعدن لا يفدها
 كما كان الجماع قبل الوقوف يفسد الحج ويعدن لا يفد والعمرة
 سنة لما روى انه عليه السلام قال لمن سأل عن العمرة ان تقم خير

فلا يجب فيها بدنة كما وجبت في الحج خطأ لم يثبت السنة عن الفريضة
 ويجب الطهارة أي تشترط للطواف في الأصح أي أصح الأقوال احتراز
 به عما قيل أنها سنة لأن قوله عليه السلام الطواف في البيت معلومة
 أي كالصلوة يدل على أن الطهارة واجبة فيه فإنه طاف للقدم
 أو للصدر محدثا يجب صدقة لأن طواف الصدر واجب
 وطواف القدم وإن كان سنة لكنه بالشروع كان واجبا
 فادخل النقص فيهما بترك الطهارة فوجب خبره بالصدقة
 وجنباه دم أي أن طواف الطوافين المذكورين جنباه فعليه
 لأن النقصان فاحش فغلط في جابيه وللزيارة محدثا
 دم أي أن طواف طواف الزيارة محدثا يجب دم لأن طواف
 الزيارة ركن الحج والنقص فيه الفحش من النقص الواجب
 وجنباه بدنة أي أن طوافه جنباه بدنة لأنه الجنابة بالجنابة
 اغلط فحجر نقصانها بأعظم الدماء وراكبا أي أن طواف راكبا
 من غير عذر دم أي يجب دم وإنما جاز لأنه فعل الدابة معصاف
 إلى راكبها ولكن ادخل فيه نقضا بتقوية صورة الطواف

فيحجر

فيحجر بالدم ويسحب الاعادة أي اعادة الطواف ما دام بمكة
 في الحدث أي في طوافه محدثا قيد بقوله ما دام بمكة لأنه إذا رجع
 إلى أهله فالمستحب بعث الله لا الاعادة لأنه النفع للمفقر
 وفي نقصانه خفة ويجب أي الاعادة في الجنابة أي في طوافه
 جنباه إذا رجع إلى أهله فعليه أن يعود إلى مكة بأحرام جديد
 أن جاوز الميقات ولولم يعود بعده هديا جزم في الأصح احتراز
 به عما قيل يجب الاعادة في الحدث أيضا وإنما صار مما في المتن
 أصح لأنه النقص في الحدث يسير وفي الجنابة كثير فينبغي أن
 يتفاوت بينهما في حكم الاعادة ولا يرجع عليه فيما إذا عاد
 طواف الزيارة في أيام النحر وقد طاف محدثا أو جنبا لأنه أعم
 في وقته وفي الفوائد الطهرية هذا إذا عاد السعي معه وإن لم يعد
 فعليه دم لأنه الطواف الأول لما انقضى واعتبر المشي كأن السعي
 واقع قبل الطواف المعتد به فيجب دم لتركه الواجب وذكر
 الإمام المصنف أن لم يعد السعي فلا شيء لأنه الطهارة ليست
 بشرط في السعي وإنما شرط فيه أن يؤتى على أثر طواف معتد به

من وجوبه ولهذا يتحمل به وبه اختار صاحب الهداية وان اعاده
بعد ايام التخر لزمه دم عند اية حنيفة لتأخيرها النكاح في وقت
والواجب عليه اولاً كان بدنة لكن باعادة سقطت بالاتفاق
فلزمه عنه اعلم انه اذا اعاد الطواف فالمعتبر هو الثاني والاول
انسخ به لانه وجوب الدم عليه عند اية حنيفة اذا اعاد بعد
ايام التخر يدل عليه لتحقيق التأخير في اصل الطواف لانه وصفه
وقيل المعتبر هو الاول والثاني يرفع نقصانه بمنزلة الدم ولو ترك
من طواف الزيارة اكثر من مرة ابدان حتى التاء حتى يطوف
بذلك الاحرام ولو ترك اقله اقل طواف الزيارة او الصدر اى
كل طواف الصدر او اكثر اى اكثر الصدر او السعي بين الصفا
والمروة او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار ايامها او يوم او جمع
العقبة في يوم التخر وجب دم فتيده قوله او اكثره لانه لو ترك اقل
الصدر فعليه صدقة واما وجوبه في تركه اقل من طواف الزيارة
فلانه نقصانه قليل فثبت بنقصانه مع الحدث واما ترك الصدر
او السعي او الوقوف بالمزدلفة فلا تها واجبت واما ترك رمى الجمار

كلها بان فات ايامها بغروب الشمس من آخر ايام التخر فلا تها واجب
ولا اتحاد جنسه اكتفى بدم واحد ولو ترك بعض الجمار الثلث
فعليه صدقة لكل حصياً نصف صاع من بتر الا ان يكون المتروك
اكثر من النصف فيجب الدم لانه لاكثر حكم لكل وان لم يفت
ايامها فاعاد فيها ما تركه من الرمي فعليه بتأخير دم عند اية حنيفة
خلافها واما ما تركه رمى يوم واحد فلا تها كامل واما
في تركه رمى جميع العقبة فلا تها نكاح تام ووجه في ذلك اليوم
ولو ترك اقل الصدر او احدى الجمار الثلث فصدقة اى فيلزمه
صدقة **فصل** في جزاء الصيد وتجب الجزاء على المحرم بقتله
الصيد اى صيد البر وهو ما يكون نواله في البر لقوله تعالى احلهم
لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر
ما دمتم حراً والصيد هو المتوحش في اصل الحلقة فيدخل فيه
الجمار المرسول لا الايل المتوحش لان السبيكس الاول
ويستحب السبيكس عارضا نسبيا او عامدا في قبله لا ضمنا ^{معتمد}
وجوبه الا تلاف فثبت غراما الاموال واما تقييده بالسعد في قوله

ومن قتل منكم متعمدا فجزاؤه الالة فانه مؤثر الالة فمن تعمد او لا
 الوعيد المذكور بعد هذا او هو قوله تعالى ليدوق وبال امره والحاشي
 والناس لا يستحقان الوعيد او مبتدأ او عايد او هو الذي قتل
 مرة بعد اخرى وانما السواء الالة الجنائية لا يختلف بالعود والبدائية
 بل العايد شديد جنائية لعل الفائدة في ذكره دفع قول من قال
 لا جزاء على العايد لانه قال تعالى ومن قتل منكم متعمدا فجزاؤه
 مثل ما قتل من النعم ومنه عاد فنتعمد الله منه جعل كل جزاء العايد
 الانتقام في الاخرة فلا يجب الكفارة ويمكن بان يجاب بان
 وجوب الكفارة في العايد مستفاد في الالة بد الالة المنص
 والمادة في قوله ومن عاد العود مستحلا ونوجب اي الجزاء على المحرم بالالة
 اي بد الالة على الصيد وقال في الجزاء على الدال على القاتل المحرم
 لان الجزاء متعلق بالقتل في قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا الالة
 والالة ليست بقتل ونا قوله عليه السلام للنجسين السالكين عن
 لحم صيد صاده حلال هذه الالة ولو لم يكن الالة مخطورة لم
 يتجسس السؤال مع انه في الالة عليه تقويتا لانه وهو قتل مع

اعلم

اعلم ان الشرط في كونه هذه الالة موجبة ان لا يكون المدلول عالما
 بمكانه الصيد لانه اذا كان عالما بمكانه الصيد يكون قتلها يعلم
 لا بد لالة الدال وعلى هذا لو اعاد المحرم قوسا لرمى الصيد
 فقلبه الجزاء ان لم يكن مع المستعير قوسا انه كان فلا شيء عليه وفي المحيط
 لو اعاد سكتنا لاجزاء عليه لانه يتوصل الى قتله بدو في كينته ان خفي
 وان يعتد المدلول في الالة وان يقع الدال محروما الى انه يقتله
 وان لا ينفلت الصيد لانه اذا انفلت ثم وجد المدلول فقتله لا شيء عليه
 لانه ذلك صار كما لو جرح ثم اندمروا في المنق لو قال خلف هذا صيد
 فاذا خلفه صيد فاختدعهم فعلى الدال في كل واحد جزاء لانه اعلم
 بمكانهم ولود له على صيده فاذا اعند صيدا آخر فقتله بالمدلول
 فعلى الدال جزاء واحد لانه اعلم بصيد ولود حلل عليه اي على
 الصيد محروما او غير في الحرم الزمنا المباشر للدال وقال في قوله
 الجزاء على الدال ايضا لانه فوت امن الصيد بد الالة كما لزم
 الجزاء على المحرم الدال على قتل الصيد ولان المحرم كان
 ملتزما بحرامه الالة ان لا يرض للصيد الا من وقد يخالف

ماله لتزعمه بدلالة فيض كالمودع اذا دل سارقا عليه فيقومه
 اي الصيد المقتول عدلا في موضع القتل اي في مكان قتل فيه لان
 القيمة تختلف باختلاف الاماكن او قربه ان كان في مكان القتل
 في مكان لا يباع فيه الصيد ولا يشتري فيقوم في موضع قريب منه
 يباع فيه اعلم في الخلاف بين محمد وصاحبيه في جزاء الصيد
 في موضعين احدهما فيمن ثبت له الخيار بين اقام كفارة الجزاء
 والثاني في تغير المثلي في قوله وفي قتل منكم متعمدا فجزاء مثل
 ما قتل من النعم بين المص الموضع الاول بقوله وخيرهما وهما
 القاتل ينفق قال محمد العدلان الحكمان مخيران في القاتل باحدى
 الكفارات وقال القاتل مخيرة اختيارا احدهما في ان يشتري
 هذا متعلق بما قبله على تنافي الفعلين وهما الفعل المذكور
 وهو خير والفعل المقدر بعدهما اي وهما خيرا القاتل بها اي قيمة
 الصيد هديا فيذبحه فانه ربح في الحرم يخرج في عهده بالاراقة
 حتى اذا تلف بعده لا يجب عليه شيء وانه اعطى كل فقير واحد
 وانه ذبيحة غير الحرم يجوز ايضا فجرته التصديق فيجب تعريفه

على المسكين بان يصل لكل مسكين من اللحم ما قيمة قيمة نصف صاع
 فانه تلف يجب قيمة كذا البتين وبلوغها ما يجزى في الاضحية
 بشرط وهذا المسئلة معترضة بين ذكر الخيار في اقام الكفارة ينفق
 اذا لم يبلغ قيمة الصيد ما يشتري به الاضحية فيلقت قيمة حمل او عناق
 وهو الاثنى في اولاد المعز ما لا يجوز ان يضي قال ابو حنيفة يتصدق
 ولا يذبح بطريق الهدي وقال لا يذبح لاطلاق قوله هديا بالغ الكعبة فيقال
 الصغير والكبير وله ما روى انه عليه السلام اليسر الهدي الجزع في الضان
 والثني في المعز فانه اقل ما يجوز به الهدي او طعاما بهذا معطوف
 على قوله هديا فيتصدق به على كل مسكين نصف صاع من تر او صاعا من
 تمر او شعيرة اي موضع كان او يصوم بالنصب عطف على قوله يشتري
 في كل شهر يوما يعني اذا وقع الاختيار على الصوم يقول المقتول صاعا
 ثم يصوم مكان طعام مسكين يوما فان فضل اي اى بقية تصدقه
 على كل مسكين اقل من نصف صاع او لم يبلغ قيمة صيد نصف صاع
 بانه قتل عصفور فهو مخير ان شاء اخرج اي يتصدق به او صام
 عنه يوما لمحمد قوله في يحكم به ذوق عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة

طعام مكين او عدل ذلك صيا ما فاذا وقع حكم العدلين على
 الهدى وقع على الطعام والصيام لانها معطوفة عليه بكلمة او
 ولها ان الخيار شرع رفقا اذا كان التقيين مفوضا اليه كما فرض
 التقيين في كفارة اليمين الى الحائث قوله لها او كفارة معطوف على
 قوله وكذا قوله او عدل فلا يدخلان تحت حكمهما واجب ان حكما
 هذا بيان للموضع الثاني يعني اوجب محمد ان حكم العادلان بالهدى
 نظير اي نظير الصيد من الاطعمة صورة انه كان له نظير في الظبي
 والضبي شاة وفي الاربع عناق وفي النعامة حمل وفي حمار
 الوحش بقرة فاذا حكم بالهدى يجب ان يشتري بقيمة الصيد
 ما هو مثله من النعم صورة وانه لم يوجد مماثلة صورة فشتري مماثلة
 قيمة وفي المقابل المأكول وغير المأكول في الصيد سواه غير انه
 لا يجاوز عن الهدى في ظاهر الرواية والمأكول يجب قيمته بالغة وقالا
 قيمة بالرفع يعني يجب قيمة في المثلي كما في غير المثلي والاولى لم يكن له
 نظير فكما قالوا يعني يجب القيمة ايضا عنده ولعائزان يقول قوله
 كما في غير كان معنى في قوله والافك قالوا لانه انما الله تعالى اوجب المثل

في قوله

في قوله فجزاء مثل ما قدر من النعم حال كونه يحكم بذلك للجزاء عدلان
 ذوو عدل الالة فجزاء بالتسوية ومثل صفة اي فعليه جزاء محال
 للمقتول من النعم حال كونه يحكم بذلك للجزاء عدلان منكم في حال
 انه هدى يبلغ الكعبة وحقيقة المثل ما يماثلها بصورة ومعنى وانما
 لا يراى المماثل معنى وهو القيمة اذا قدر العمل بالحقيقة بانه لم يوجد
 للمقتول نظير صيود ولها ان المماثلة صورة غير معتبرة في الشرع حتى اذا
 اختلف دابة لا يجب عليه اية اخرى فالتاة ذالم يماثل مع اتحاد
 الجنس فكيف يماثل الظبي فوجب حمل المثل في الالة على المثل معنى
 واوجبناه الى الجزاء على التحجير كما بين في المسائل الفقهية
 لا الترتيب اي قال زفر يجب الهدى او الاثم لا الطعام ثم الصيام لانه
 التحجير تخفيف والملايم محال الى في الترتيب وكلمة او في الالة
 مستعملة في المرتبة كما في اية قطاع الطريق وتنا ان حقيقة او يكون
 لاحد شيئين بلا ترتيب فلا يعدل عنه مع امكانه بخلاف اية قطاع الطريق
 لانه جناياتهم مختلفة فوزعت عقوبتهم على حسب غليظها لغليظها
 وحفيفها لحفيفها وفيما نحن فيه الجناية متحدة فلا يفاضل الترتيب

ولو شتر كان قتل اى قتل الصيد يلزم كل اى كل واحد منهما بجزاء
وقال ان في يجب عليهما جزاء واحد لانه ضمانه المقتول وهو
واحد فيكون جزاؤه واحد كجماعة المتفواشة انسان
وتان هذا جنابة على الاحرام فيكون جانيها على احرام جنابة كاملة
بخلاف شاة الملقاة لانه ضمانه المحل وهو واحد لولا لانه اى
لو شتر كان حراما لان في صيد الحرم كان عليهما جزاء واحد لانه الضمان
يد على المحل لا جزاء عن الفعل فتتحد بالتحد المحل ولا ينظر الى
تكرار الفعل او محرم اى او قتل محرم صيد الحرم فجزاء واحد اى فيجب
جزاء واحد لاجزاء كما اقتضاهما القياس لانه جنس على احرام
والحرم جميعا وجه الاستحسان انه الجنابة هنا تقوت اس
الصيد فاذا اعتبر في الظاهر مرة لاحاجة الى اعتبار ثمانية
فيكون جزاء واحد وتجب ضمان النقصان بحرم اى حرم
الصيد او قطع عضوه او نتف شعره لانه حيوان مضمون
فيضمن بعضه بالآلاف كما يضمن الكثر هذا يرى ويبنى اثره
وان ما بعد الجرح يضمن كله وان لم يبق له اثر بعد البهر

لا شئ عليه وقال ابو يوسف يلزم صدقة ولو غاب الصيد ولم يعلم
انه ماشا ويرى ضمن نقصانه فقط لان موته مشكوك وفي
الاستحسان يضمن جميع قيمته احتياطا كذا في البيهقي والقيمة
اى يجب قيمة الصيد بقطع قوائمه ونتف ريشه لانه قوت عليه الامن
للقوت آله الامتناع فصار كنفوت كله وكسر بعضه مثلا لو
كسر بعض نغمة فعليه قيمة البيض لانه النغمة كذا في النهاية
وظاهر المتن يؤيد وجوب قيمة الصيد هذا اذ كان بيض الصيد
صحيحا وان كان مذرة فلا شئ لانه لم ي تلف اصل النخيل وان
خرج منه اى من البيض بعد ضربه فرخ ميت وكذا لو خرج من
الصيد جنين ميت فضمن اى ضمن قيمته حيا لانه ما في البطن
والبيضته معدة لان يوقه حيوانا غالبا فصار الضرر سببا
لموته فاضيف الحكم اليه احتياطا ويوجب على الحلال ارساله
اى ارسال صيدا اصطاده في الحلال اذ ادخله الحرم وقال ان شئ
لا يجب قيده بالحلال لان به احل اللحم لانه كان محرما يجب ارساله
ارتفاقا وقيده بالادخال لانه لو كان في رحله لا يجب عليه الا ارسال

اتفاقا له انه صيد حر ويبره سابقة عليه فلا يضيق الى الحرم
فلما ان يتصرف فيه كيف شاء ولنا انه بعد ما دخل في الحرم صار
من صيده فوجب الامتناع من اخذه ومنعه عن امتناعه الطبيعي
لمحة الحرم ولو احرم بعد اوجوبه يعني للخلال اذا اخذ صيدا
ثم احرم لزم ارساله عندنا وقال مالك لا يلزم لانه ملكه فلا يجب
ابطاله بوطء الاحرام ولنا انه بالاحرام التزم عدم التقرض
للقيد وفيه ما كقرض له فوجب ارساله ولا يزول ملكه بالارسال
حتى لو ارسله واخذ ان يسترده اذا احتل في احرامه ولا يجب
الارسال ما في المنزل للاحرام يعني اذا احرم وفي بيته صيد لم يجب
ارساله عندنا وكذا لو كان في قصص في يده لانه الطير لا يوثق في بيته حقيقة
كالجنب اذا اخذ مصحفا بغيره وقال الشافعي يجب قيده بالمنزل
لانه لو كان في يده يجب ارساله اتفاقا وكذا على وجه لا يصح لان
تسبب الدابة حرام له ان ما في بيته في يده حكما فيجب ارساله
كما لو كان في يده حقيقة فاحرم ولنا ان المنتهى هو التقرض من الصيد
بعد الاحرام ولهذا الوجه صيد ثم احرم ثم مات الصيد فلا شيء عليه

وفائدة الخلاف

وفائدة الخلاف انه لو لم يرسله حتى مات في بيته يضمن في غده ولا يضمن
عنه ما قيد بقوله للاحرام لانه لو كان في بيته صيدا اصطاده في الاحرام
يلزم الارسال اتفاقا كذا في الحقايق والمرسل في يده ضمان يعني
انه ارسله في الحرم صيدا فعليه ضمانه عندنا حقيقة وقال الامام
عليه ارادته يبره يبره الحقيقة لانه لو ارسله في يده الحكمة اي بيته
يضمنه اتفاقا وارادته الصيد ما يكون مأخوذا قبل الاحرام لانه
لو ارسله مأخوذا بعد لا يضمنه اتفاقا كذا في الكافي لهما ان الارسال
كان واجبا على المحرم من ارساله فقد احسن وما على المحسن من ارساله
ولنا ان الواجب على المحرم ترك التقرض عن الصيد لا من ارساله
لانه كان له ان يرسله الى بيته برسوله من ارساله تلف بالغير بغير اذنه
فيضمن ولو قتل احدهما اي احد المحرمين صيدا لاخرى صيده المأخوذة
بعد الاحرام فضمتا اي ضمن كل منهما جزاء الكامل اما ضمان
الاخذ فلتقوية الامن عن الصيد واما ضمان القاتل فلتقوية
ذلك حكما برجوع الاول على القاتل بما اداه قاله نفع لا يرجع
لانه كل واحد منهما مأخوذ بنصفه ولا يرجع على غيره ولنا ان

جناية الاخذ كانت عمداً شرف السقوط لا مكانه ارساله فز عليه الضمان
 فيرجع عليه لانه التفرير كالابتداء في التضمين كشهود الخلاف قبل الدخول
 اذ ارجعوا يرجع الزوج ماضية من نصف المهر عليهم ولا نوجب
 في كل صيود ولو قتل صيوداً قاصداً للتحلل يعني اذا قتل المحرم صيوداً
 على قصد التحلل فترك الاحرام يجب على الكل جزاء واحد عندنا وقال
 الشافعي يجب في كل واحد منها جزاء كما ملل لانه الاحرام لا يرتفع بقتل
 الصيد فيكون قصده لغوا فيتعذر جنايته فيتعذر جزاؤها ولنا
 انه ظن خروج عن الاحرام بفعله ما هو مخطو فيه وهذا التأويل
 وان كان فلهذا كنه اعتبر في حق لقاط الجزاء كما اعتبر تأويل الباقية
 اذا تلف مال عاود فسقط عنه الضمان ونعم للحلال بالقيمة في قتل
 صيد المحرم لا بالكفيرة يعني اذا قتل حلال صيد المحرم فعليه قيمة عندنا
 يقتصر على باع الفقراء ولا يصوم عنه وقال الشافعي يكفر كما اذا
 قتل المحرم صيداً ويجوز له ان يصوم بازاء كل نصف صاع من الطعام
 من قيمة يومه اذا كان معسر لانه كلامه ماضية صيد وجب
 حقه في قتل الحلال لانه الكفيرة في حق المحرم جائز اتفاقاً وقيد

بصيد

بصيد المحرم لانه صيد المحل لا يجب فيه شيء اتفاقاً ولنا انه ازال الامن
 عن صيد حرمه كان امناً حتى ادى له ما قبله اثبت الامن من الجمع لفقر
 وذلك يحصل بالطعام فلما صار هذا الضمان باعتبار المحل شبه ضمان المحل
 الاموال فلم يجب فيه الصوم بخلاف المحرم فانه ضمانه كان جزاء لفعله
 والصوم فلهذا لم يصح ان يكون جزاء لفعله محرم وفي الهدى اي فحواض
 الصيد المحرم روايتان غرضها يخالف رواية لا يجوز بين وجه من
 دليلنا السابق بشرط ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة فلا يأتى
 الواجب اذا سرق المذبح وفي رواية يجوز وهو ظاهر الرواية بشرط
 ان يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيأتى الواجب لو سرق
 المذبح هكذا المصنف وجه هذه الرواية انه شبه بضمان الاموال
 كما سبق بيانه وثبت بضمان الاحرام لانه وجب حقايقه فوق من
 الشبهين حظه فلم يجز الصوم نظر الى الاول وجاز الهدى
 نظر الى الثاني ومنعنا الصوم وقال زفر لا يجزى كما قال الشافعي
 فقال صاحب المختلف لا يجوز الصوم عند زفر ايضا فلعل عنه
 روايتان واوجبنا الجزاء عليه اي على الحلال اذا رمى في المحرم صيداً

كما في الحرف فاصيد في الحرف فقتله فقال زفر لا يرمي شيء لانه قتل صيد
 الحرف فلا يرمي كالورمي في الحرف وتنا ان التعرض للصيد في الحرم حرام
 والرمي منه تعرض فيلزم الجزاء وفي النواذر لو كان قطي قائما في الحرف ورأسه
 في الحرم فقتله ان لا شيء عليه لانه المعبر في الصيد قوايم ولو كان
 قائما في الحرف ورأسه في الحرم ضمن لانه غير مستغن بقوايم ولا موجب التصديق
 بقيمة ما ذبح من الجزاء اي جزاء الصيد لو سرق المذبح بعد التمكن
 من الاطعام وكذا لو سرق لحم دم جبر وقال في يجب التصديق
 لوجود التقصير وتنا ان التصديق سقط عنه لغوات محله وهذا
 الخلاف كاخلاف في سقوط الزكاة اذا ملك النصاب سقط فندنا
 خلافا له فكله من اي اكل المحرم القاتل لحم الصيد بعد الجزاء اي اداء
 جزاء مضمون يعني يضمن الاكل فيه ما اكل عند ايج حنيفة وقال لا
 لاضمانه عليه قيد بكل المحرم لانه الحلال لو ذبح صيدا في الحرم فادى
 جزاءه ثم اكل منه لا شيء عليه اتفاقا لان وجوب الجزاء لغوات الا ان
 الاس الثابت بالمحرم للصيد للحية وقيد باتقائه لانه لو اكله محرم آخر
 لا يجب النية وقيد بقوله في لحم الصيد لانه ما كول المحرم لو كان

بيض صيد

بيض صيد بعد ما كسر وادى جزاءه لا شيء عليه اتفاقا لانه وجوب
 الجزاء فيه باعتبار اصل الصيد وبعد اكسره انهم بهذا المعنى
 ولانه ما كوله لو كان لحم جزاء الصيد يضمن قيمة ما اكل اتفاقا وقيد
 بقوله بعد الجزاء لانه لو اكل منه قبل الجزاء لا يضمن اتفاقا لدخوله ما اكله
 في ضمانه ما قتله لانه حرمة كونه ميتة ولهذا لا يحل له تناوله
 بعد زوال احرامه فيكفيه الاستغفار كما لو اكله محرم آخر وله ان يتناوله
 من مخطورات احرامه لانه علة الصيد المذبح سنة احرام وللعلم
 كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة بخلاف محرم اخر فان
 حرمة تناوله كونه ميتة لا احرام ولهذا لم يحرم اكله للحلال ايضا
 وليس في قتل غراب اراد به ما اكل الجيفة فلا يقتل غراب الذئع
 وحداية وذئب وحية وعقرب وفاروق اهلية كانت او وحشية
 وكلب عقور جزاء كما روي انه عليه السلام قال يقتل المحرم قارة
 والغراب والحداية والعقرب والحية والذئب والكلب
 العقور فانه قلت كيف خص عموم قوله ولا تقتلوا الصيد
 وانتم حم بهذا يجوز قلت حفظ اوله بالتبطل القطعي وهو

قوله تعالى احل لكم صيد البحر فمن عد ذلك يجوز تخصيصه بالصيد فكيف
 بخيطة الواحد ووجبتا اكل الخرافة خنزير وفيل وقد قال زفر لا يجب
 لانها مما يمسك في البيوت فكانت كاللايئة ولنا انها مستوحشة
 بطبعها وممنوعة بقوانينها وانما بها فكانت صيودا ولا شيء في
 برفوش وقرارة وبغوض ونملة مؤذية كانت او غيرها لانها ليست
 بصيود ولا متولدة من البدن ونوجب في التبع الا اذا حال
 اي حمل لا يصلح الا الذي يقع عليه الجواز يقتل التبع الغير الصائل
 عننا وعندنا فاعى لا يجب لانه لم يكلب يتناول التبع
 لغة فيلونه من المستثنيات ولنا ما روي انه عرض قتل سباعا
 فابدى كيتا وكلب لا يتناول التبع لغة وعرفا وانما لم يجب
 للجواز في الصائل لانه تعرض له لدفع الاذى الا للصيد المحرم
 انما منع عن الثاني وفي المحيط ان امكن دفع الضياع بغير
 سلاح فقتله فعليه الجواز وكذا اذا كان الصائل جملا الا ان يضمن
 بالكلية فية لانه لا اذن له من جهرته بخلاف العبد الصائل بالسيف
 اذا قتله المصول عليه لا يضمن فية ماله لانه العبد ادعى مكلف

في حق نفسه ولنا لو اراد يقتل ولا ينظر الحق ماله فيجب في
 الضبيع لقوله عليه السلام الضبيع صيد وفيه الكباش ووجبتا
 فيه اي في قتل الصيد حال كونه غير ماء كونه فية لا تجاوز وما
 اي فية شاة لا ما بلغت اي قال زفر عليه فية بالغة ما بلغت
 كما تقول لان كلامهم لا اصطلياه ومحرم ولنا ما روي في الضبيع
 فلما ورد الشرع بتقدير الشاة لا يزداد عليها ويستصدق بمشاة من قلة
 ولم يقدّر الصدقة في ظاهرها رواية وعندنا حنفية ان في قلة كية
 وفي قتلين قبضة من برة وفي اكثر نصف صاع من برة ثلاثة في
 ارا لهما من ارتفاعا فتمر لانه لو قتلها في غير برة لاشى عليه والقاء
 قلة لقتلها وكذا الوضعية الشوب في الشمس ليقول حرها القتل ولو
 وضعه ولم يقصد بالقتل لاشى عليه وجراوة انما وجبت قتلها
 صدقة لانها من الصيود وفي هذا قال عمر رضي الله عنه خير من جردة
 ولو نزل ظلي على شاة فقلت لمحق ولدها يا يمين لا يجب بقتل الولد
 جزاء عندنا كما لم يجب بقتل الشاة لانه الولد يتبع الام كما في الرقية
 والحرية لانه يمين قال الشافعي الولد ملحق بالظبي فيجب بقتله جزاء

لان الولد ينسب الى الاب ويأكل المحرم صيد الحلال اى لحم صيد
 اصطاده حلالا وذبحه ان قد صنع اى اذ لم يوجد المحرم
 ففكر كاره باصطياده او دلالة عليه لقوله عليه السلام لا يأكل
 بكم المحرم لحم الصيد ويذبح المحرم الاب والبقرة والغنم والذجاج
 والبط الا اهلى لانها ليست بصيود وحرموا الهامة اى ذبحها
 على المحرم المسترولة وهى التى فى جوارش كانه اسرويل لانه صيد
 حقيقة لا متشاء بغيره وان كان بطينا فيلزمه الجواز بقتلها
 وقال مالك يجوز ذبحها لانها مستأنسة وليست بصيد وحرم
 النبطى المستأنس لانه صيد باصل الحلقة والبطل بلبنته
 العارضى كالبعير اذا بدلا يأخذ حكم الصيد ونحو ذبحته بغير
 ما ذبح المحرم من الصيد لا يحل اكله للمحرم ولا لغيره وكذا ما ذبح
 الحلال فى الحرم مطلقا اى سواء ذبح لنفسه او لغيره وقال الشافعى
 يجوز لغيره اذا كان حلالا لانه اذا ذبح لغيره ينتقل فعله الى قصار
 كانه الحلال ذبحه وتناهى الاحرام اخرج عن اهلية الكون كما
 قال الله تعالى لا تأكلوا الصيد وانتم حرم فصار ذبحته ميتة

كذبته

كذبته لظن المجوس والميتة اولى من الصيد اى فى تناوله عند ذبحه
 المضطر اى للمحرم اذا اضطر واحتاج الى اكل الميتة او الصيد =
 ونحو له مكفران ينفى قال ابو يوسف يجوز للمحرم المضطر ان يصيد
 ويأكل ويكفر وهذا هو لان الكفارة تجبره ولا جابر لاكل الميتة
 لا بحقيقة ان فى اكل الميتة ارتكاب المحظورين محظور الذبح =
 ومحظور اكل الميتة لانه ميتة حكا وفي اكل الميتة ارتكاب محظور
 واحد فكان هذا اولى وان وجد صيد وقال مسلم يا الصيد دون
 مال المسلم لان الصيد حرام حقانه وماله حرام حق العبد وكان
 الرجوع الى حق العبد وضمنوه اى لقاطع اذا كان مكلفا بقطع
 الناقى من شجر الحرم وهو ما ينسب الى الحرم على الكمال بان يلبس
 بنف ولا يكون من جنس ما ينبت الناس ولا يحل قطعه لانه منسوب
 الى المالك وكذا الوبت لنفسه وكان من جنس ما ينبت الناس
 او لا يحل قطعه لانه منسوب الى المالك وكذا الوبت بنف وكان
 من جنس ما ينبت الناس بان بنت بيدرو وقع فيه من ثم فتمت
 اى قيمة المقطوع وقال مالك لا ضامن عليه لكنه نائم قيد بالناس

حرام لانه ينبت للناس حرام لانه ينبت للناس حرام لانه ينبت للناس

لانه لو قطع ما يبرئ منه لافتن عليه اتفاقا لكونه في حكم الموات له
 ان قطع شجر الحرم كان جائزا للمحرّم فكذا يجوز قطع شجر الحرم ولنا
 ان بنت الحرم استحق الامن لقوله عليه السلام لا يختل خلاها اي
 لا يقطع نباتها وان بنت بنف في ملك اذن وقطع فاطع فعليه
 قيمتان قيمة لما له وقيمة اخرى لحق الحرم واذا ادّى القيمة ملك المقتطوع
 كمن يتصدق به على الفقراء لانه ملك بطريق مخطور ولو باع جازم مع
 اكرامه بخلاف الصيد فانه يبيع لا يجوز وان ادّى قيمة ويجوز ان يوفى
 رضى شئنه اي حشيش الحرم لانه منع الدواب متقدرا فالحق بالادخار
 وقالا يجوز لقوله عليه السلام لا يختل كلاها فاذا قطع الدواب
 باطلاق صوابا للرعى يوفى كقطعهم بالتاجل وحمل الحشيش من
 الحرام ممكن فلا ضرورة على ان الضرورة يدفع الاثم ولا يقطع
 القضاء ولا يقطع منه اي بنت الحرم الا الادخار لانه عليه السلام
 جوز قطعه ولا يابس باخذ كناية الحرم لانها ليست بنبات وانما هي
 مودة ولم تحرم المدينة اي الاحرم للمدينة عندنا وقال ان في
 لها حرم وقطع شجرة حرام لقوله عليه السلام ان ابراهيم حرم مكة

منه

وانا احرم المدينة ولنا قول عائشة رضي الله عنها كان لآل محمد
 بالمدينة وحوش يمسكونها وان القحاة لم ينقل في احد
 منهم ايجاب الجزاء بقطع شجرها واحرم فيما رواه زرارة
 لامن الحرم يبيع اعظم المدينة ويبطل بيع الحرم صيدا
 وشراؤه صيدا صاده محرم لانه كان مذبوحا كما يكون كالميتة
 وان كان حيا يوفى تعرضا للصيد فالحاكم ينتقض البيع
 ان كان المبيع قائما وان كان المستهلك المشتري ينظر ان كان البائع
 صاده حلالا فباعه محرم فعلى البائع ان يفرغه وعلى المشتري
 ان يعطى قيمة له ان كان حلالا وان كان صاده محرما فليس على المشتري
 قيمة البائع كذا ذكره القاطن ونجيز نكاحه اي نكاح المحرم وقال
 لا يجوز لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح وفي تزويج الحاكم
 بولاية الحكم وجهان عنده ولنا ما روى انه عزم تزويج سيمونة وهو
 محرم وما رواه محمود على الوطى لانه النكاح حقيقة في الوطى
 وعمل النكاح على الدلالة على فعله وضع في النكاح اذ الوجهة
 يجوز اتفاقا في المذهب ونلزم القارن بدس في كل حافية اي

ان في

اى في كل جنابة يلزم فيها على المفرد دم وقال الشافعي يلزم دم لانه
 احرام القارن واحد فكذا اجزاء جنابته يتو واحد ولنا ان احرام
 القارن واحد صورة لكنه متعدد معنى لانه وسيلة العبادتين
 فيكون جنابته في احرامه جنابتين ولو قطع نبات الحرم ففليه جزأ واحد
 لانه بدل المحل لاجزاء الفصل قال شيخ الاسلام وجوب الدمين على
 القارن مطلق فيما اذا كان قبل الوقوف واما بعده ففي الجماع يجب صائه
 وفي غيره من المخطورات دم واحد لانه احرام العروة اتما بقى حتى
 التحلل لا غير **فصل** في الاحصار تحقيق الاحصار بالمرض
 كالعدو يعني ان منع المحرم مرضه في المعنى الى البيت يكون محصرا
 عندها ويجوز التحلل وقال الشافعي في المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو
 لانه قوله تعالى فان احصرتم فاستيسروا الهدي خطاب للنبي
 عليه السلام واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو ولنا ان الاحصار
 هو المنع والاعتبار لعموم اللفظ للخصوص السبب فيبغ المحصر
 ثبوت لانه المنصوص عليه هو الهدي وادناه ان ثبوت ليس المراد
 ببعث ان ثبوت بعينه لانه ذلك قد يتعذر بل ان يبعث قيمتها حتى

يشترى

يشترى به ثبوت فتدبر بالحرم والقارن دمين لانه المحصر القارن
 محتاج الى التحلل على الاحرامين معا ولو بعثهما ولم يبعث احدهما
 للحج او للعمرة لم يضره ولو اهل العمرتين وسار الى مكة يلزمه هدي
 واحد في عمرة واحدة اذا احصر لانه حيث سار صار افضا احدهما
 ولو لم يسير حجة احصر لزمه هديا نعلم ان المفهوم من المتن ان الشافعي
 وافقنا في وجوب الدمين على القارن المحصر مع انه جعل احرام القارن
 واحدا والزمه دما واحدا اذا جنى في المسئلة المذكورة فوق هذا
 الفصل ولو كان المحصر ثامورا بالحج فوجبنا عليه اى ابو يوسف ثبوت
 على الثامور لانه ضرر امتداد الاحرام مختص به فيكون خلاصه بالدم
 عليه وهما على الامر لانه هو الذي اوقع المأمورة في الورطة فتخلصه
 يتو عليه وهذه المسئلة في الزوايد ثم نبه عليه المقص في المتن لانه في
 ونجيز ونجيزه مكانا اى مكان الاحصار وقال الشافعي يجوز لما روى انه
 عليه السلام احصر ما يجد بنية وذبح الهدي بها وتنا قوله تعالى فان احصرتم
 فاستيسروا الهدي والهدي كما هم لا يهدي الى الحرم وما يجوز رواه لا يكون
 حجة لانه بعض الحديثية في الحرم فلعلة ذبح فيه بل يواعد به يعني بل يواعد

المحصر من بغيته بان يذبحها في يوم معين في الحرم ثم يتحلل ويوجب ابو يوسف
 على المحصر الحلق بعد ذبحه لانه عجزه سائر المناسك ولم يعجز عن الحلق وهو
 من جعلها ففعله ولما ان الحلق انما كان للتحلل وقد حصل للمحصر التحلل
 ببيع هديه فلا حاجة الى الحلق وهو اي دم الاحصار يذبح كما كان قبل
 يوم النحر جازا قبل يوم النحر اتفاقا وعند بعض لا يجوز وانما قال وهو
 في العرة جازا قبل يوم النحر اتفاقا وعند بعض لا يجوز وانما قال وهو
 مستلزم لدم الاحصار لانه دم المستقة والقران موقت بايام النحر
 اتفاقا ودم الجزاء غير موقت اتفاقا وانما قال قبل يوم النحر لان دم
 الاحصار مختص بالمكان وهو الحرم اتفاقا لهما انه دم يتحلل به وقائم
 مقام الحلق والحلق قبل ايام النحر غير جاز فكذا ما قام مقامه بخلاف
 دم الاحصار عن العرة لانه التحلل عنها بايتاء افعالها غير موقت
 فكذا الذبح عن احصارها وله اطلاق قوله تعالى فان احصرتم
 فالتبس من الهدى بلا اشتراط زمانه واما اختصاصه بالمكان
 فهو في بشاره النص لان الهدى اسم لا يهدى الى الحرم ولا يخرج
 الصوم يذبح تحلل المحصر بالصوم غير جاز عندنا فبقى محرما ابدا

لوا عسر

لوا عسر اي صار ذاعسرا بحيث عجزه الهدى وقال ان في يجوز
 بان يقوم شاة وسطا بطعام فيصوم باراء كل يوم لانه عجز
 عن الهدى فيصوم مقامه كالتمتع وتا انه البدل لا يكون له بدل والهدى
 بذبح الحلق او العرة فلا يتو الصوم عنه بدلا واذا تحلل المحصر تأمره
 بالقضاء نفلا كان او فرضا وقال ان في القضاء عليه لانه ممنوع
 بعذر ليس من جهة فيه يقصر عنه احد قوله ان القضاء ساقط عنه
 في الثقل دون الفرض كذا ذكره صاحب المحرر والمذكورة في الحاوي
 والوجيز انه لا قضاء عليه مطلقا وهو مختار المص فيقضي القارة
 المحصر عند حاجته وعمرتين اما قضاء احدي العمرتين فلانه احرم لهما
 وتحلل بلا ايتاء افعالها واما الاخرى فلانه فانت للجم وذبحه عنه
 للجم لانه ان يتحلل عن احرام بالعره لانه الاحرام الصحيح لا طريق
 للمرجع عنه الا باداء احد النكسين ومنها عجز عن الجم ففتعت
 عليه العرة والمفرد اي ويقضي المحصر المبطل المفرد بالجم
 حجة وعمره علمه ظاهرة بما سبق واذا زال الاحصار بعدعت الهدى
 فلمسئله على اربعة اوجه لانه اما ان يدرك الهدى والجم او يدركهما

او يدرك الهدى دون الحج او على العكس فان كان لا يدركهما لا يلزم
 التوجه لانه مقصوده هو التحلل بحصل هديه ولم يذكر المص هذا
 القسم لوضوحه والقسم الثالث هو قوله فان قدر على ادراك الهدى
 والحج لم يتحلل ويمضي اى يتوجه لاداء الحج لزوال العجز عنه ثم اذا
 ادرك هديه وله ان يصنع به ماشاء لانه ملكه او الهدى وحده اى ان
 قدر على ادراك الهدى دون الحج هذا هو القسم الثالث تحلل
 بنج الهدى لعجز عن الحج الذى هو الاصل والحج دونه هذا هو
 القسم الرابع يعنى ان قدر على ادراك الحج دون الهدى اخبرناه
 اى التحلل وقال زفر لا يتحلل بل يمضي لانه قدر على الحج الذى هو
 الاصل وبطل الخلاف ولنا ان المضي لو وجب عليه لصاع
 ماله لان الهدى ملكه وقد بعته لمقصوده هو التحلل فاذا لم يدرك
 ولا يتحلل به يصنع ماله وللمال حرمة كحرمة النفس فلو خاف
 على نفسه لا يلزم المضي فكذا اذا خاف على هلاك ماله اعلم ان
 هذا التقسيم لا يستقيم في المحصر بالحج على قولها لان دم الاحصاء
 موقت بايام النحر عند هاتين ادرك الحج ادرك الهدى وانما

يستقيم

يستقيم على انه حنيفه لان دم الاحصار غير موقت عنه وانما
 في المحصر بالعمرة فيستقيم بالاتفاق لانه دم غير موقت ولا يتحقق
 الاحصار بمكة الا لمن منع عن الطواف مع الوقوف بعرفة غير
 بمكة في طواف الزيارة والوقوف بعرفة فيكون محصرا اتفاقا وانما
 اذا عجز عن احدهما لا يكون محصرا عندنا فلا يتحلل بل يكت فيها
 فانه قدر على الطواف دون الوقوف طاف ويتحلل فعليه قضاء حجة
 وانه وقف وعجز عن الطواف يكون حلتا وبقي محرما حتى يطوفه
 وقال الشافعي يوجب محصرا فيتحلل وعليه دم له اطلاق قوله تعالى
 فان احصرتم فما تيسر من الهدى ولنا ما ورد في حق المحصرين
 وهو قوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله يعنى الحرم
 جعل بلوغ الهدى غاية للنهي وهذا يدل على ان الاحصار
 يتحقق خارج الحرم **فصل** في العمرة ولا يفرض العمرة
 وقال الشافعي هي فرض على قوله عليه السلام العمرة فريضة
 كوفريضة الحج ولنا قوله عدم الحج فريضة والعمرة تطوع وانما
 غير موقته وهذا يدل على نقلتها ما رواه جمهور على ان

معناه العمرة مقدرة بافعال كالتفدير المجمع بافعال بوفيقا بينهما على
 ان الفرضية لا يثبت بينهما مع التعارض ويجعلها الاحرام والتطواف
 والسعي والخلع اقول في عبارة مؤاخذه لانه هذه الاشياء
 اجزاء للعمرة وكل يجمع اجزاءه لا الاجزاء الكل ويمكن توجيه
 عبارة بتكلف وهو ان المجمع بحيث لا زما قال الجوهرى المجمع ضد
 تفرق فيكون في مقدرة في الضمير المنصوب يعني يجمع في العمرة
 هذه الاشياء ولو قال ويتحقق بالاحرام للآخره كما في اوضح
 ولا تقوت اى العمرة في كل العام اى في كل ايام بل اكرهية الايام
 عرفه والتحرر وايام التشرى لما روى ان عائشة رضي الله عنها
 كانت تكرمها في هذه الايام **مسألة** في الهدى وهو
 ما ينقل للذبح من النعم الى الحرم يهدى من الابل والبقر والغنم
 وهذه الانواع منقولة متوارثة ويجزى منها الثني وهو
 من الابل ابن خمس سنين ومن البقر ابن سنتين ومن الضأن
 ابن سنة والجذع من الضأن ان جمع الضاين وهو خلاف
 المفرك كركب وركب للجد بفتح الذال المعجمة من الضأن حاله

ما يجوز صم

سنة

سنة اشهر قيد بالضأن لانه الجذع من الابل وهو ابن اربع سنين
 وفي البقرة ابن سنة غير جائز لما روى انه عليه السلام قال ضحوا
 الشنايا الا ان يعسر عليكم فاذبحوا الجذع من الضأن والهدايا
 كالضحايا الا ما كلاً منها قرية تعلت بالاراقة فينقض الجواز كذلك
 لا مقطوع الاذن اى لا يجزى في الهدى مقطوع الاذن ولا مخرو
 طولا كان او عرضا لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تضحية كل منها وقطع
 ربعاً اى ربع الاذن وهو مبتدأ او مشبه بالهدى او ثلثها او الزاد
 عليه اى على الثلث او على النصف وبه قال مانع وهو خير اقول
 ولو قال مانع وبه قال لكان احسن لان الارداق انما يذبح بعد
 المشعر بخلاف هذه اربع روايات في بدع حنيفة في مقدار النصف
 المقطوع من الاذن المانع من الاضحية وجه الاولى ان الربع
 قائم مقام الكل ووجه الثانية ان الثلث كثير لقوله عليه السلام
 في الوصية الثلث كثير ووجه الثالثة ان الزائد على الثلث
 كثير ولهذا لا ينفذ في الوصية الا باجازه الورثة ووجه الرابعة
 وهو قولهما ان الزائد على النصف كثير حقيقة بالنسبة ولا مقطوعة

الذنب ولا اليد ولا العوراء والعجفاء أي المهزولة للنهي عليه السلام
في الضحية هذه المذكورات والعرجاء التي لا تبلغ المسك قيد به
لأنه عليه السلام قال حين سئل عن الضحية العرجاء إذا بلغ المسك جازت
ولو نذر بدنة لم يخص الأبل وقال إن في يخص به لأن البدنة
غير البقرة لما روى عن جابر رضي الله عنه قال كنا ننحر البدنة عن سبعة
والبقرة عن سبعة والعطف يدل على المغايرة فلا يتناولها لفظ
البدنة هذا إذا لم ينوبها الأبل وإن نواها اختصت بالأبل اتفاقا
ولا يعتد بالبقر لفقد ما أي لعدم وجدان الأبل وقال مالك السلم البدنة
صادق على الأبل لأن الضحية فيها أكثر يقال بدن الرجل إذا ضخ
وعند العجز عنها يقوم البقرة مقامها لأشدها في الضحية
فتحت أي التاذر عند نابين الهدا الأبل والبقر لا يروى عن علي رضي
الله عنه قال البدنة من الأبل والبقر ونخص ذبحها في الحرم يعني قال
أبو يوسف ذبح البدنة المنذورة لا يجوز في غير الحرم وقال يجوز
قيد بذبح البدن المنذورة لأنه لو نذر هديا يختص ذبحه بالحرم
اتفاقا لأنه لم يهدي إلى الحرم ولو نذر جزوا وهو ما يذبح

ليتصدق

ليتصدق له يجوز في غير الحرم اتفاقا لقوله تعالى والبدن جعلناها
لكم ذبيحة نذرة إلى قوله ثم جعلها في البيت القريب ولما إن
النذر مطلق فلا يختص بالحرم وأما الآية فواردة في بدن المتعة
والقرآن لا النذر ويجزى عن سبعة بدنة وسبعة قصدهم القرية
يعني أنما يجزى البدنة عن سبعة إذا قصد كل منهم القرب إلى الله تعالى
ولو قصد بعضهم اللحم لا يجوز عن الكل وقال إن في يجوز لأن عدم
قصد القرية عن بعضهم لا يمنع القرية عن نواها ولأن الذبح
في المحل واحد فلا يمكن أن يجزى ويكونه بعضه عن القرية وبعضه
عن اللحم والغنيما التحل جهرتها يعني إذا اشتركت سبعة بدنة
واختلف جهات قربهم بأنه قصد أحدهم جزءا الصيد والآخر
دم القران يجوز عن الكل عندنا وقال زفر لا يجوز لأنه الذبح واحد
لا يعبر بالجزء ولأن الأراق متحدة وهي القرية واختلاف
جهات القرب متعلقة لمن عليه الأراق فلا يلزم منه الجزى في الأراق
ونجيز الأكل أي كل المجتمع أو كل القارن منه ذمي المتعة والقرآن
وقال إن في يجوز لما سبق من أن أكله النكس على حدة

افضل عنده وفي جميع ما نقصان فيكونه كل من الدين دم حيين
 فلا يأكل منه كدم الكفارة ولنا انه دم شكر على نعم جمع بين العبادتين
 في سفر فصار كدم الاضحية ولا يخير بينهما اي في دم المتعة
 والقران قبل يوم النحر وقال الشافعي يجوز لانه دم جبر فيجوز تقديمه
 كتقديم ماء الكفارة ولنا انه دم شكر فاشبه الاضحية وتفضل
 فيه اي في يوم النحر في التطوع في الاصح فتدبره دفعا لما قاله القدوري
 من ان يهدي التطوع لا يجوز قبل يوم النحر والاصح انه يجوز لانه
 القرية في التطوع يتحقق بتبليغه الى الحرم فاذا وجد ذلك جاز
 ذبحه في غير يوم النحر ولو ذبح فيه كان افضل لانه مضى القرية في
 في اراقة الدم اظهر والمحال انه الدماء اربعة اوجه منها ما يختص
 بالزمان والمكان كدم المتعة والقران ودم الاحصار عندهما
 ومنها ما يختص بالمكان دون الزمان كدم الجنائيات ودم الاحصار
 عنده ومنها ما يختص بالزمان دون المكان كدم الاضحية ومنها
 ما لا يختص بالزمان والمكان كدم المنذور عندهما وعندنا يوجب
 يتقى بالمكان ويؤكل منه اي يهدي تطوع يعني يجوز ان يأكل

المهدي

المهدي والاعتياء منه لما صح انه عليه سلام اكل منه يهديه اذا ذبح
 في الحرم لانه القرية انما يحصل بالاراقة فيه فيبقى اللحم طيبا واما
 في غيره فالقرية انما يحصل بالتصدق فلا يجوز اكله لصاحبه ولا
 لغيره من الاعتياء ويجوز ذبح بقية الهدايا كدماء الكفارات
 قبله اي قبل يوم النحر لانه واجبة جبر للنقصان وتجب الجابر
 اولى ولا يؤكل منها لانه اصدقات فلا يأكل منها الاعتياء ولا صاحبها
 ويتعين الحرم لذبح الهدايا لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ونجس التصديق
 على ما يكون غير الحرم يعني اذا ذبح دم الجبر والجنائيات يجوز تصدقه
 على فقراء غير الحرم وقال الشافعي لا يجوز لانه الذبح انما شرع
 في الحرم توسعة على فقرائه ولا يتصدق على غيرهم ولنا ان الشرع
 عين الحرم ليقع الدم قرية على خلاف القياس لا للتصدق على
 فقرائه والتصدق قرية معقولة المعنى لا اختصاصها بالمكان
 ولا يجب التعريف بها اي بالهدايا ويوان يذهب بها الى عرفات
 بعلة من قلة اذلة وغيرها لانه الهدى انما ينبي عن النقل الى الحرم
 لا الى عرفات ولو عرف اهدى المتعة او القران او التطوع فحسن

لانه دم نك وتشرين اجدر تحقيقا في الشاثر ولا تقتد الا
 البدن بضم الدال جمع بدنة لانه تقليدات في سنة لما من دم
 التكم كدم التطوع والمثقة والقران لا للجبر والجنابة يعني لا يقد
 دم الجبر كدم الاحصار ولا دم الجنابة كدم الكفارة لا يستر
 بها اليق ويقتل خرا لا يروى قائم وهو قطع موضع القلادة
 من صدرها وذي البقر والغنم مع اضياعها كما نقل انه عليه السلام
 فكلها او ينفع انه عرف يعني الافضل ان يعلم ما ينفع انه عرف
 ذلك لانه اقرب الى الخشوع ويتصدق بجلالها جمل حزو هو
 ما يلبس على الدابة وحطامها وهو ما يجعل في افك البعير لانه نعم
 امر علينا بذكره ولا يعطى اجر جزاء مترا لانه عليه السلام نهى عن
 ذلك ويجزى كوبرها اي ركوب البدنة المضطربة اي للسائق المضطر
 الى ركوبها لا مطلقا يعني قال الشافعي يجوز ركوب المضطربة
 اولم يضطر لما روى انه عليه السلام رأى رجلا يسوق بدنة فقال اعم
 اركبها ويحك ولما انه البدنة بعينها خالصة به فلا يصرف
 شيئا بغيرها من عينها او منافعها الى نفسه الا اذا اضطر

وما رواه محمول على حالة العجز يدل عليه قوله ويحك لانه كلمة
 ترجم وفي رواية عليك وهو كلمة وعيد لانه عدم ركوبه كانه يفضي
 الى هلاكه ويتضح طائفة ذات اللين في الهدى بالماء البارد
 لنقطع لبنها كيلا يتضرر لهدم الحلب اذا كانت قريبة من وقت
 التجم فانه كانت بعيدة حلب وتصدق لبنها وان انتفع به شرابا
 او بيعا او دفعه الى غنى ضمنه لانه اصابته بجميع اجزائها خالصة
 فصرفه الفقراء فان ولدت تصدق بولدها او ذبح معها ولو عطب
 اي هلك في الطريق هدى تطوع سقط عن الهدى بقوضه
 لانه محمل القرية فاته او واجب اي لو عطب هدى واجب او
 تعيب بحيث يمنع للموازي كذهاب العين والاه ذن ونحوها
 وفي بعض النسخ او معيب على وزن مشيب عطف على قوله
 او تطوع اعاض عنه اي قام غيره مقامه لان الواجب باق
 في الذمة فلا يسقط عنه حتى يزج في محله وصنع به اي بالمعيب
 مثله لانه خالص ملكه او بدنة يعني لو عطف بدنة في الطريق
 اراد به القرب الى العطب فانه كانت تطوعا خراجا وصيغ

بدمها قلادتها وضرب بها صفحة أي ضرب بتلك القلادة صفحة
 سنامها ليعلم الناس انه يهدي مخصوص بالفقراء دفع
 الاغنياء وتصدق بها على الفقراء او واجبة أي لك
 كانت البدنة واجبة اعاض عنها وقطر
 بتلك أي بالبدنة الاولى مثلاً
 لانها ملكه والله اعلم
 بالصواب

T.C
 İZMİR
 HİSAR KÜTÜPHANESİ
 SAYI

1769

Süleymaniye U. Kütüphanesi		
Klasik	izmir	231/1-2
Yeni Kurumlar		
Eski Kurumlar		